سلسلة الأعمال الكاملة

د. سعد الدين إبراهيم

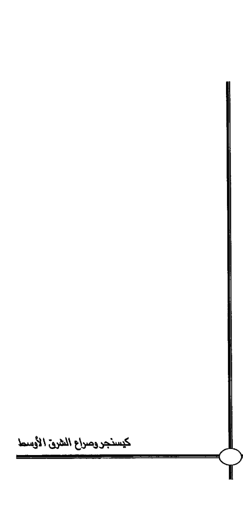
المجلد الحادى عشر

(خطوات نحو السلام)

٢٢

كيسنجر وصراع الشرق الأوسط

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
عبده غريب


كيسنجر وصراع الشرق الأوسط



كيسنجر

و

صراع الشرق الأوسط

الدكتور سعد الدين إبراهيم

الناشر

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)

عبده غريب

DL

الكتـــاب: كيسنجر وصراع الشرق الأوسط

المؤلــف : د. سعد الدين إبراهيم

رقم الإيداع : ٥٧٢٣/ ٢٠٠٠

ترقيم الدولى : ISBN
977 - 303 - 258 - 2

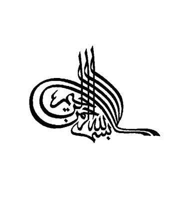
تاريخ النشر: ٢٠٠٠

الناشر : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (عبده غريب)
شركة مساهمة مصرية

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج آمون - الدور الأول - شقة ٦
☎ ٢٤٦٢٥٦٢ - فاكس/ ٢٤٧٤٠٣٨

التوزيع : ١٠ شارع كامل صدقى الفجالة (القاهرة)
☎ ٥٩١٧٥٣٢ / ✉ ١٢٢ (الفجالة)

المطابع : مدينة العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية (C1)
☎ ٠١٥/٣٦٢٧٢٧


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة طبعة الأعمال الكاملة

ظهر كتابي بعنوان كيسنجر وصراع الشرق الأوسط لأول مرة في بيروت، عام ١٩٧٤، من دار الطليعة للنشر، أي منذ أكثر من ربع قرن. وقد تلقفه القراء في حينه، واحتفوا به ونفدت الطبعة الأولى منه بسرعة، وكذلك الطبعات التالية. ومع نشوب الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) لم يعد الكتاب متاحاً في الأسواق؛ بل ونفدت النسخ الشخصية التي كانت لدي، نتيجة الطلب الملح للأصدقاء والزملاء والدارسين. ولأغراض إعادة طبع كتاب كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ضمن مشروع نشر أعمالي الكاملة، الذي تقوم به دار قباء، مشكورة، تحت إشراف الزملاء الدكتور محمد عثمان الخشت، وحمدي البصير، وأشرف بيدس، كان لابد أن ننقب في المكتبات العامة لبيروت، حتى وجدنا نسخة منه تم تصويرها، وإرسالها للقاهرة.

وللأمانة فإنني نادراً ما أعود إلى قراءة كتبي إلا للضرورة الملحة، ولم أكن قد عدت إلى تصفح كتاب كيسنجر وصراع الشرق الأوسط لأكثر من خمسة عشر عاماً. وفقط بمناسبة هذه الطبعة، أخذت بضع دقائق للاطلال على بعض ما كنت قد كتبته منذ ٢٦ عاماً.

وكالعادة، حينما يعود المرء إلى أثر قديم. فقد اكتشفت براءة، وبساطة، وربما وسذاجة بعض ما جاء في الكتاب - على الأقل بمعايير سنة ٢٠٠٠. لقد انطوى الكتاب على جزء مدرسي تحليلي للمدرسة التي ينتمي لها **هنري كيسنجر** في العلاقات الدولية، فهماً وممارسة. فقد كان هذا الرجل أستاذاً ضليعاً، وممارساً داهية للعلاقات الدولية.

وهنري كيسنجر من القلائل الذين جاءوا من الحقل الأكاديمي، ومارسوا ما كانوا يدرسونه لطلابهم، في مجالات تطبيقية، ولأهم وأقوى دولة في القرن العشرين.

ويكاد يكون هو الأول والأوحد، الذي شغل معاً منصبي مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية، في نفس الوقت، أثناء الولاية الثانية

للرئيس الأمريكي **ريتشارد نيكسون** (١٩٧٢ - ١٩٧٤)، واستمر في نفس المنصبين أثناء فترة رئاسة فورد (١٩٧٤ - ١٩٧٦). لقد جاء وقت، أثناء اهتزاز رئاسة نيكسون (بسبب فضيحة ووتر جيت)، ومع عدم خبرة فورد، بزغ كيسنجر كأقوى شخصية سياسية في الولايات المتحدة، وربما في العالم.

ولكن الذي وجدته في الكتاب ينطوي على براءة، وربما سذاجة، هو ما يشبه الإدانة الأخلاقية لمفهوم كيسنجر في إدارة العلاقات الدولية، على أساس "**المصالح**" و (interest) "**سياسة القوة**" (power politics). فحينما كتبت الكتاب، كنت مازلت أعيش أجواء ومفاهيم ومعتقدات الحقبة الثورية للعالم الثالث، وهي الحقبة التي بدأت معي شخصياً بثورة يوليو، وأججتها ثورات التحرير من الجزائر إلى كوبا إلى فيتنام، ثم ثورات الشباب في العالم الأول نفسه، والتي شهدت وشاركت فيها بنفسي كزعيم للطلبة المصريين، ثم للطلبة العرب في الولايات المتحدة وكندا في الستينيات. وكان هذا هو نفس الطريق الذي أدى بي إلى الانخراط في صفوف الثورة الفلسطينية، والانحياز لها، حينما أصطدمت بجمال عبد الناصر (بسبب مشروع وليام روجرز)، ثم بالنظام الأردني عام ١٩٧٠. إن العيش في تلك الأجواء والمشاركة فيها مع عنفوان الشباب، جعلني أؤمن بحتمية انتصار أي نهج ثوري، وجعلني أستخف أو أسخر بمقولات كيسنجر المفرطة في البرجماطية والواقعية. لقد كنت شاباً ثورياً رومانسياً. ومع ذلك فتدريبي العلمي كعالم اجتماع سياسي كان يشدني بعيداً من هذه الرومانسية دورياً، فأحاول أن أكون موضوعياً محايداً.

إن الذي رأيته في استراتيجية ومخططات كيسنجر نحو مصر والمنطقة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، هو أن يستدرجنا لكي ندور في الفلك الأمريكي. لقد كانت مصر ترنو إلى شيئين. الأول، هو استعادة ما تبقى من أرض سيناء المحتلة. والثاني، هو مساعدات اقتصادية ومالية ضخمة لإعادة البناء والتعمير بعد ست سنوات من الحرب والدمار (١٩٦٧-١٩٧٣). ولوح كيسنجر للرئيس السادات والقيادة المصرية بما يفيد أن الولايات المتحدة تستطيع المساعدة في تحقيق الرغبتين المصريتين. وقد رأيت، فيما رأيت وقتها، أن القيادة المصرية على وشك ابتلاع الطعم. والاستدراج إلى الفلك الأمريكي، خاصة بعد أن كانت قد أحرقت

جسورها مع القوة الأعظم الأخرى فى العالم، وهى الاتحاد السوفيتى. وقد كانت إسرائيل بالفعل تدور فى الفلك الأمريكى، وتعتمد على الولايات المتحدة فى التسليح والمساعدات الاقتصادية والدعم الدبلوماسى. ورأيت أن مصر إذا استدرجت لتفعل نفس الشيء، فسنكون بصدد النموذج "التركى - اليونانى" فى العلاقة مع الولايات المتحدة. فبرغم العداوة التاريخية بين تركيا واليونان، إلا أن كلاً منهما صديق متحالف مع الولايات المتحدة، ويعتمد عليها لدرجة التبعية. لذلك كانت الولايات المتحدة هى ضابط الإيقاع فى بحر إيجة وفى تقنين وإدارة الصراع التركى - اليونانى. ولم أكن، كقومى عربى يسارى، أريد لمصر أن تتحول إلى تابع لأمريكا، مثل إسرائيل، ومثل اليونان وتركيا، لقد كنت مثل كل جيلى من أبناء مصر الناصرية، حريصاً على استقلالية مصر، وقيادتها، أو ريادتها للوطن العربى. ورأيت فى مخططات كيسنجر خطراً واهماً على استقلالية مصر وقيادتها وريادتها للوطن العربى. وكنت أخشى ألا تكون القيادة المصرية متنبهة إلى ذلك المخطط الكيسنجرى الرهيب.

إن مصدر البراءة أو السذاجة فى معتقداتى ومدركاتى هو الاكتشاف المتأخر أن القيادة المصرية كانت فى الواقع تريد أن تتحالف مع الولايات المتحدة، وأن تدور فى فلكها، مثلما كان الحال، وما يزال، مع إسرائيل وتركيا واليونان. وقد قيل ذلك تلميحاً وبالمواربة فى أواخر السبعينيات، إلا أننى سمعته بأذنى مباشرة من الرئيس الراحل أنور السادات، فى لقاء معه باستراحته الصيفية بالإسكندرية، وبحضور السيدة قرينته جيهان السادات، فى أواخر أغسطس عام ١٩٨١ - أى بعد ظهور كتابى بسبع سنوات.

كان فحوى موقف الرئيس السادات هو أن ينافس إسرائيل على الساحة الأمريكية، بدلاً من أن يترك لها هذه الساحة تماماً تمرح فيها وحدها. وكان الرجل يعتقد أنه حتى إذا حصل من هذه الساحة على ربع أو نصف ما تحصل عليه إسرائيل، فهو (ومصر) هى الكاسب فى النهاية، لأن ذلك أجدى من الخروج من الساحة الأمريكية (والغربية) صفر اليدين، وكان الرئيس السادات يعتقد منذ بداية السبعينيات أن الاتحاد السوفيتى ليس نداً حقيقياً للولايات المتحدة. فقد زار وخبر

البلدين. بل إنه قال لى فى أغسطس ١٩٨١، إن الاتحاد السوفيتى فى طريقه للانهيار وهو ما حدث فعلاً بعد ذلك بتسع سنوات (راجع كتابى بعنوان) رد الاعتبار للسادات"، ضمن الأعمال الكاملة.

خلاصة الأمر أن نصيحتى لأولى الأمر فى مصر والوطن العربى بالحذر من المخططات الكيسنجرية، كانت نصيحة للطرف الخطأ، وكان التحذير بالتالى بلا معنى. لقد كان الرئيس السادات يريد أن يكون حليفاً لأمريكا. وكان يعتقد أنه بذلك يخدم مصر والأمة العربية - ويبدو أن مدرسة السادات الواقعية قد ثبتت صحتها. فأمريكا أصبحت هى القوة الأعظم الأولى والوحيدة فى العالم. ورغم أن إسرائيل ما تزال محظيتها الأولى فى المنطقة، إلا أن تقارب مصر الساداتية فيها قد أعطى لمصر مساحة معقولة على الساحة الأمريكية. فإلى جانب تحريرها الكامل التراب المصرى، وكان أحد أهداف السياسة الخارجية المصرية فى السبعينيات، فإن مصر حصلت على مليارات الدولارات كمساعدات واستثمارات، وكان ذلك هو الهدف الثانى للسياسة الخارجية المصرية. لقد أصبحت مصر موجودة وبثبات على الساحة الأمريكية. ولو جاز قياس ذلك، مثلاً، بحجم المساعدات الاقتصادية الرسمية الأمريكية للبلدين، فهى بنسبة ٣ لإسرائيل و ٢ لمصر. فبينما تحصل إسرائيل على ٣ مليار دولار، تحصل مصر على ٢ مليار دولار سنوياً. ويعنى ذلك ثلثى ما تحصل عليه إسرائيل منذ عام ١٩٧٨، بينما كان صفراً منذ عام ١٩٦٥. لقد بلغت جملة المساعدات الأمريكية لمصر منذ بدأ السادات التقارب معها وإلى الوقت الراهن (عام ٢٠٠٠)، حوالى أربعين مليار دولار، وهو ما لم تحصل عليه أى دولة أخرى فى العالم خلال نفس الفترة، باستثناء إسرائيل.

ولعل النموذج السورى هو الأقرب لما كنت أطالب مصر الساداتية به عندما كتبت "كيسنجر وصراع الشرق الأوسط" عام ١٩٧٤، أى رفض الصلح مع إسرائيل، ورفض الاستدراج للتبعية والدوران فى الفلك الأمريكى. وهانحن فى عام ٢٠٠٠، ولم تحرر سوريا بعد متراً واحداً من أرضها المحتلة فى الجولان (منذ عام ١٩٦٧)، ولم تحصل بعد على دولار واحد من المساعدات الأمريكية، وسوريا الأسد تناضل فى عام ٢٠٠٠ لكى تحصل على ما حصل عليه السادات منذ عام ١٩٧٧، رغم أنه كان

معروضاً عليها منذ ٢٣ سنة. لقد كسب السادات لمصر الكثير بمبادراته حرباً وسلماً، وبواقعيته وبرجماطيته. وفى هذا التقى السادات مع كيسنجر تماماً. ولا عجب أنه كان يلقبه "بالصديق العزيز هنرى". وفى المناسبة الوحيدة التى قابلت فيها كيسنجر مع الأمير الهاشمى الحسن بن طلال فى ربيع ١٩٩٦، قال الرجل لى إنه "يعتبر السادات من أعظم زعماء القرن العشرين".

سعد الدين إبراهيم

١٣/ ٣/ ٢٠٠٠



مقدمة الطبعة الأولى

منذ حرب أكتوبر، اشتد لمعان اسم هنرى كيسنجر فى الشرق الأوسط والعالم العربى. وقد سبق هذا اللمعان هالة ضخمة أحاطته بها الصحافة الغربية عامة، والأمريكية على وجه الخصوص. وقد تلقفت صحافتنا هذه الهالة ونفخت فيها بالمزيد من المبالغة التى تستسهلها لغتنا العربية، بما عُرف عنها من سخاء؛ ويغذيها كُتابنا، بما عُرف عنهم من خيال شرقى خصيب. وزادت "أسطورية" هنرى كيسنجر عند ما أخذ بعض القادة العرب يكيلون له من المديح والإطراء. فقد وصفه الرئيس السادات بأنه "ساحر" و"رجل دولة من الطراز الأول" و"صانع المعجزات".. إلى آخر ذلك من آيات الإكبار والإجلال.

والواقع الذى لا شك فيه هو أن كيسنجر مفكر ذكى، واستراتيجى ماهر وصاحب مذهب متكامل فى العلاقات الدولية. هناك آخرين قبله تذخر بهم الجامعات ومراكز البحوث فى الولايات المتحدة. ولكن الفريد فى حالة كيسنجر هو أن الأقدار قد أتاحت له أن يصل إلى مركز السلطة؛ وبالتالى مكنته من أن يضع كثيراً من أفكاره النظرية فى محك التطبيق العملى. فى الماضى كانت سياسة أمريكا الخارجية أو غيرها من الدول تصاغ حولها النظريات فى الأوساط الأكاديمية، ولكن بلا فرصة حقيقية لاختبارها، أو وضعها موضع التنفيذ الفعلى. كذلك كان العكس صحيحاً؛ أى أن سياسة أمريكا الخارجية كانت ترسم وتنفذ من البيت الأبيض أو الخارجية والدفاع، ولكن - عادة - بلا نظرية استراتيجية متكاملة. كيسنجر يمثل أحد اللحظات التاريخية الفريدة التى يجتمع فيها، منذ سنة ١٩٦٩، النظرية والتطبيق فى آن واحد. هذا التفرد التاريخى من ناحية، ونبوغ كيسنجر من ناحية أخرى هو شىء يستحق أن نقف عنده وندرسه بعناية.

ولكن هذا الكاتب راعه أن الهالة الأسطورية التى نسجتها صحافتنا وقادتنا من حول هنرى كيسنجر قد صاحبها، وربما بسببها، ضحالة مسرفة فى تحليل شخصية الرجل وأفكاره. هذا التقصير قد يكون مقبولاً إذا لم يكن لهنرى كيسنجر

مثل هذا الدور الضخم فى رسم وتنفيذ سياسة أمريكا فى هذه المنطقة الحيوية من العالم. كذلك قد يكون هناك بعض العذر إذا لم يكن متوفراً مادة كافية عن خلفية الرجل، والمؤثرات التى تساقطت على شخصيته، وما أنتجته هذه الشخصية من أفكار. وقد كان هذا هو الحال مع كثير من راسمى السياسة الأمريكية فى الماضى. ولكن فى حالة هنرى كيسنجر فإن العكس صحيح تماماً. إن كتبه ومقالاته ومحاضراته. كلها متوفرة ومنشورة، وهى تعكس بصدق وأمانة مذهب الرجل الاستراتيجى ونظرياته التكتيكية. والمطلوب من المفكرين والكتاب العرب أن يتوافروا على هذه المصادر درسا وتمحيصا، ويقدموها لصانع القرار وكذلك للقارئ العربى بطريقة تحليلية نقدية - لأنها كلها فى النهاية لا تخدم إلا مصالح أمريكا فى العالم وفى المنطقة. إننا نعتقد مبدئياً أن هناك تعارض وتناقض بين المصالح الأمريكية ومصالح العرب القومية. ولكننا لا نلزم القارئ أو غيرنا من الكتاب وصانعى القرارات بأن يتفقوا معنا فى هذا الاعتقاد. لا شك أن بينهم من يعتقد بإمكانية التلاقى والتوفيق فى المصالح العربية والأمريكية. ولكن حتى هؤلاء لا بد لهم من فهم عقلانى هادئ ومتزن للمفاهيم الأساسية التى ترتكز عليها سياسة أمريكا الخارجية كما يهندسها - تصميماً وتنفيذاً - هنرى كيسنجر. بل إن حاجة هؤلاء المتفائلين إلى مثل هذا الفهم العقلانى للرجل وأفكاره لهى أشد وأحوج.

من أجل هذه الغاية نقدم هذه الدراسة إلى القارئ وإلى صانع القرار العربى على حد سواء. إنها ليست شاملة جامعة لكل ما يمكن أن يقال عن هنرى كيسنجر وأفكاره؛ ولكنها بمثابة مدخل إلى عقل الرجل وطريقته فى الأداء. وأملنا أن ينهض غيرنا من الزملاء لمواصلة البحث والكتابة فى تلك الجوانب التى لم يسعفنا الوقت لتغطيتها فى هذا البحث.

الفصل الأول

كيسنجر: الشخصية والأسلوب



إن مصالح الدول، وخاصة العظمى منها، لا تتغير من يوم إلى يوم. إنها أكثر ديمومة وثباتاً من الأفراد - بما فيهم راسمي ومنفذي سياسة هذه الدول أنفسهم. فإذا صح لنا أن نتفق على هذا المبدأ، وهو الثبات النسبي لمصالح الدول، فإن منظورنا إلى شخصيات رجال الدولة - ومنهم هنري كيسنجر - يمكن أن يأخذ حجمه الطبيعي بلا زيادة مفرطة تضفي عليه صفات عنترية، وبلا نقصان مخل يمحو أهمية ودور الفرد في صناعة التاريخ. الذي نقصده بهذه المقولة هو الآتي: هناك حتمية تفرض حدوداً قصوى وحدوداً دنيا للمصالح القومية لكل دولة في المجتمع الدولي. هذه الحتمية في تحديد المصالح هي نتاج للظروف التاريخية والجغرافية والبنيوية والطبقية لمجتمع هذه الدولة. ولكن في إطار هذه الحتمية هناك متسع للحركة والمناورة، وهناك النظرة المتزمتة، وكذلك النظرة المرنة، في إدراك الواقع وإضفاء التفسيرات عليه. هنا يأتي دور الفرد سواء كان بطلاً أو زعيماً، قائداً أو رجل دولة، عالماً أو شاعراً، تكنوقراطياً أو فلاحاً.

وحين نتصدى لدراسة رجل مثل هنري كيسنجر فإن هذه المقولة لا بد أن تظل حية نافذة. لقد كثرت الإشارة إلى أوجه التشابه بين كيسنجر ومترنيخ - وزير خارجية الإمبراطورية النمساوية في أوائل القرن التاسع عشر (١٨٠٩ - ١٨٢١) كذلك يحلو لمعلقين آخرين تشبيه كيسنجر بشخصية بسمارك المستشار البروسي، وبطل الوحدة الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر. ورغم مآخذنا على عمق هذين التشبيهين إلا أنهما يؤديان الغرض المطلوب في توضيح مقولة الحتمية التاريخية، ودور الفرد في صناعة الأحداث[1]. فمترنيخ رغم ذكاءه الخارق، وعبقريته الدبلوماسية، وقدرته على المناورة والمراوغة، إلا أنه كان محكوماً بإطار حتمية تاريخية معينة، جعلت دوره في صياغة مستقبل أوروبا، رغم كل دراميته، دوراً محدوداً. لقد اعتلى مترنيخ مقعد المسئول عن سياسة دولته الخارجية والنمسا تمر

(١) لمزيد من التفاصيل حول تشبيه كيسنجر بكل من مترنيخ وبسمارك، انظر:
Stephen Graubard: Kissinger: Portarait of a Mind (NewYork: Norton & Co., 1973), pp. 13-53.



بمرحلة الغروب كإمبراطورية. إن كل عوامل التآكل والشيخوخة فى الجسم الإمبراطورى كانت على أشدها؛ وبالتالى كان أفول نجمها كدولة عظمى هو مسألة سنوات أو عقود معدودة. كل ما يستطيع فرد أن يفعله فى مثل هذه الظروف - مهما كانت عبقريته - هو أن يؤخر حركة التاريخ بضع لحظات؛ أو أن يجعل الأفول تدريجياً وقوراً؛ أو أن يخفف من وقع التهاوى والسقوط. وهذا تقريباً ما حاوله مترنيخ. لقد قرأ حركة التاريخ بوعى، وأدرك الحدود الممكنة لدور النمسا فى مجابهة الخطر النابليونى. فهو مثلاً قد أصر على عدم مقاومة نابليون عسكرياً تحت شعار "القومية Nationalism"؛ لعلمه أن ذلك حتى وإن أتاح للنمسا الانتصار فى معركتها ضد نابليون، إلا أنه سيفجر - فيما بعد - تناقضات رهيبة فى داخل الإمبراطورية النمساوية نفسها، حيث تتعدد القوميات. لذلك فضَّل مترنيخ أن يصور المعركة كحرب ضد ديكتاتور جامح، لا تقف أطماعه عند حد، رغم محاولات الاسترضاء والإقناع. فى نفس الوقت لم ير مترنيخ أى مانع من أن تشن روسيا حربها ضد نابليون كمعركة قومية تعبئ فيها كل مشاعر الوطن الروسية. كذلك لم يمانع التصور الإنجليزى الساذج للحرب ضد نابليون كمعركة ضد "الشر" فى العالم، وأنه بمجرد التخلص من نابليون يمكن لهذا العالم أن يتنفس الصعداء، ويستمتع بجيل من السلام. مترنخ أدرك ما يمكن أن تفعله النمسا فى ظل حتمية أفرزها التاريخ. إلا أن ذلك لم يمنعه من محاولة استخدام الآخرين؛ وأن يغذى لديهم تصورات مختلفة لا يؤمن هو بها فى قرارة نفسه. كذلك الحال مع بسمارك، أن الظروف التى تبوأ فيها مسرح التاريخ الأوربى كانت تمثل بالنسبة للأمة الألمانية عكس تلك التى أحاطت بالنمسا. ظروف هذه الأخيرة كانت حركة هبوط تاريخى. أما بالنسبة لألمانيا فقد كانت حركة صعود تاريخى، ومع حركة الصعود هذه ظهر بسمارك ليعطى للتاريخ دفعة، وليضفى على الحركة إطاراً. مترنيخ وبسمارك كلاهما تصرف ولعب دوره فى نطاق حتمية التاريخ؛ أحدهما ربما أخَّرَ مسيرة التاريخ لحظة أو لحظات، والآخر ربما قدمها لحظة أو لحظات. لم يكن لمترنيخ مهما كانت قدراته أن يؤخر حركة التاريخ بأكثر من ذلك بكثير؛ ولم يكن لبسمارك مهما كانت

قدراته أن يدفع مسيرة التاريخ بأسرع من ذلك بكثير. الذين أتوا بعد بسمارك وحاولوا أن يقفزوا فوق هذه الحتمية أصابهم وأصاب ألمانيا دماراً مروعاً فى حربين عالميتين. إن دور الفرد فى صناعة التاريخ محدود ونسبى فى الأجل البعيد، بمعنى أنه لا يحدث تحولات كيفية أو طفرات فى حركة التاريخ. ولكن الفرد فى موقع القيادة فى دولة كبرى يمكن أن يكون له أثر كبير من الناحية المطلقة، وفى الأجل القصير. فما نشير إليه هنا "كلحظة تاريخية" قد يمثل سنوات، وقد يعنى آلاف أو ملايين الأرواح، وبلايين الدولارات. فالقذف الجنونى بمئات الآلاف من الأطنان من القنابل لهانوى وشمال فيتنام فى الأيام القليلة التى سبقت توقيع "اتفاقية السلام" كان قرارا اتخذه فرد أو أفراد، وقد نتج عنه فقد آلاف الضحايا وتشريد آلاف الأسر وتدمير مئات القرى - وهو بهذا المعنى ليس بالشىء الهين فى الأجل القصير. ومع ذلك فإن هذا القرار سيطويه التاريخ فى الأمد الطويل، وربما لن يزيد مصيره عن هامش بسيط فى سجلات تاريخ البشرية الحافل.

ورغم محدودية أثر الفرد فى صنع الأحداث، ورغم أن قوى هيكلية أكبر (Structural forces) هى التى تتحكم، إلا أن دور الفرد يمكن أن يكون حاسماً بالقدر الذى يتيح له ذكاؤه وبصيرته أن يقدر حجم هذه القوى الهيكلية النافذة حق قدرها، وأن يرى كل البدائل الممكنة فى إطار ظرف تاريخى معين، ويختار من بينها البديل الأمثل لمصلحته أو لمصلحة الفئة أو الطبقة التى يمثلها فى بلده. لذلك يصبح من المهم فى تشريح شخصية أى قائد أو صانع للقرارات أن لا ينظر إليه معزولاً عن خلفيته الاجتماعية، وأصله الطبقى، والمناخ الفكرى الذى نشأ فى ظله، والقوى الفاعلة التى أوصلته إلى موقع السلطة. ومع ذلك يبقى عنصر نفسى بحت ربما يصعب تصفيته أو رده إلى أى من هذه المتغيرات الهيكلية. ومثل هذا العنصر هو الذى يجعل شخص مثل كيسنجر مختلفاً عن وليم روجرز وبدين راسك، وزيرى الخارجية اللذين سبقاه فى المنصب؛ وعن ماكجورج بندى ووالت رستو، الأكاديميين من نيو انجلند مثل كيسنجر، واللذين شغلا منصب مستشار الرئيسين كيندى وجونسون لشئون الأمن القومى على التوالى. ما نريد أن نقوله هنا هو أنه رغم وجود

المحددات البنائية الهيكلية والحتمية التاريخية، فإن لهذه وتلك القدر الأعظم فى صياغة القرارات الكبرى، إلا أن شخصية الفرد الذى يسهم فى صنع القرار يظل لها أثر - ربما محدود - ولكنه مهم ومحسوس.

ب - الأبعاد النفسية فى السياسة الخارجية

يقول جوزيف دى ريفيرا[2] أن نقاط القوة والضعف الشخصى فى صانع القرار، وكذلك ميوله واستعداداته وتعصباته، تؤثر بدرجة حاسمة فى الطريقة التى يدرك بها الواقع ويفسر بها أى أزمة خارجية، وبالتالى فى ردود فعله وأسلوب معالجته لهذه الأزمة. ويؤكد ريفيرا أن هذه المؤثرات النفسية قد لا يعيها صانع القرار نفسه وإذا لفت أحد نظره إليها فقد ينفيها أو يقلل من قيمتها.

هناك جوانب عديدة للشخصية ذات فعالية مهمة فى تشكيل سلوك الفرد صانع القرار، وهذه الجوانب هى فى نفس الوقت متغيرات، أى تتفاوت درجة وطبيعة كل منها بين رجل سياسة وآخر.

* **هناك مثلاً متغير "الأفضليات" لدى صانع القرار:**

١- فهو قد يفضل مخاطر من النوع الكبير أو المتوسط أو الصغير.

٢- بعض صانعى القرارات يفضلون أن يأخذوا المبادأة فى مجابهة المشكلات، وأن يتحكموا فى جدول أعمالهم؛ بينما بعضهم الآخر يفضل أن يدع العالم الخارجى بحوادثه يتحكم فى جدول أعمالهم، أى أنهم ينتظرون المشكلات إلى أن تأتى إليهم تطرق بابهم بدلاً من العكس.

٣- هناك من صناع القرارات من يفضل الابتكار والتجديد فى معالجة المسائل؛ وآخرون يفضلون الطرق والوسائل المعتادة والتى أثبتت جدواها فى الماضى.

(2) J.H. de Rivera: The Psychological Dimension of Foreign Policy (Columbus, Ohio: Charles Merril Co., 1968) p. 166.

* البُعد أو المتغير الثانى الذى يتباين فيه صانعو القرارات هو بعد "القدرات" (abilities):

١- يتفاوت صانعو القرارات فى قدرتهم على امتصاص وهضم كميات كبيرة من المعلومات فى آن واحد وهم بصدد معالجة مسألة معينة.

٢- قد يتمتع صانع القرار بالقدرة على مقاومة الميل الطبيعى لمعظم الناس على تبسيط المسائل - إلى أبيض وأسود - تبسيطاً مخلاً وخاصة فى وقت الأزمات. وهناك صناع قرارات آخرين لا يتمتعون بهذه القدرة.

٣- هناك من يستطيعون إعادة تنظيم أفكارهم بسهولة فى ضوء الواقع المتغير؛ وهناك من لا يتمتعون بهذه القدرة.

* البُعد أو المتغير الثالث هو مشكلات "المزاج" (temper) أو طبيعة الشخصية:

١- بعض صناع القرارات قد يعتبرون أى اختلاف فى الرأى بمثابة تهديد لسلطتهم أو تطاول على ذواتهم؛ وبعضهم يجد فى اختلاف الآراء من حوله فرصة لأغناء محصلة بدائله وهو بصدد اتخاذ القرار.

٢- بعض صناع القرارات قد يتصفون ببرودة زائدة لدى مواجهتهم لأى مشكلة؛ وبعضهم قد ينفعل وجدانياً وينغمس فى المشكلة بكل أحساسيسه.

٣- بعض صناع القرارات قد يتصفون بمزاج حاد تتخلله ثورات غاضبة، وبعضهم على النقيض من ذلك تماماً.

* البُعد أو المتغير الرابع خاص "بقواعد الأداء" (rules of performance):

١- قواعد خاصة بتصريف ما يصل إلى مكتب صانع القرار.

٢- قواعد خاصة بأولويات تصريف المشكلات المختلفة.

٣- قواعد خاصة بدرجات الانضباط وحدود التسامح مع المساعدين (كأن لا يسمح لأى منهم بارتكاب أكثر من خطأ، وبارتكاب الخطأ الثانى لابد أن يترك مركزه).



* **المتغير الخامس الذى يتفاوت فيه صانعو القرارات هو "الأسلوب العام للأداء" (General Style):**

١- بعض صناع القرارات قد يصرحون علانية بأفكارهم ومفاهيمهم وتوقعاتهم، وبعضهم الآخر قد لا يفعل ذلك على الإطلاق، تاركاً غيره من الأصدقاء والأعداء على السواء فى حالة تخمين دائمة لما يدور فى عقله ومخيلته.

٢- بعض صناع القرارات يميلون إلى تقييم أى مقترحات من خلال نظرة مبدئية متسقة وثابتة؛ وآخرون يفعلون نفس الشيء ولكن من خلال اعتبارات عملية وبرجماطية، وأحياناً انتهازية، وذلك بحسب الظروف الراهنة.

٣- بعض صناع القرارات يميلون إلى الابتكار والتجديد فى إطار الأوضاع الدولية العامة السائدة؛ وبعضهم يميل إلى تغيير هذه الأوضاع من أساسها.

٤- بعض صناع القرارات لا يجدون غضاضة أو صعوبة فى التعامل مع قادة من بلاد ديموقراطية أو ديكتاتوريات أو إقطاعيين أو فوضويين أو ثوريين؛ وبعضهم يجد صعوبة كبيرة فى التعامل مع بعض هذه النوعيات.

٥- بعض صناع القرارات يميلون ويجيدون تقسيم العمل، وتفويض مساعديهم فى تصريف كثير من الأمور الجزئية ولكن محتفظين لأنفسهم بالإشراف الكلى والتحكم العام؛ والبعض الآخر يميل إلى المركزية الكاملة فى جزئيات الأمور وكلياتها.

إن شخصية الفرد هى نتاج الدوافع الولادية من ناحية، ومؤثرات البيئة الاجتماعية والتنشئة وتراكم الخبرات من ناحية أخرى. والشخصية فى نفس الوقت هى الجهاز الذى يعكس "حاجات" الفرد التى ربما ترجع أصولها إلى مصادر ولادية أو اجتماعية. فى حالة تطبيق هذا التعميم على صانعى القرارات فإن تجسيده العملى يأخذ الصورة التالية: حاجات الفرد قد تنعكس فى طريقة تصريفه للسياسة الخارجية حيث يتم إشباع هذه الحاجات من خلال تبنى مواقف وأنماط معينة من السلوك. فبسبب تركيب الشخصية قد يكون لدى الفرد ميول عدوانية حادة تبحث

عن مخرج تتنفس فيه. فإذا كان هذا الشخص فى موقع رسم السياسة الخارجية لبلاده فقد يعطيه ذلك فرصة لإشباع هذه الميول العدوانية من خلال مواقف حادة أو هجومية حيال دول أخرى. هذا يعنى أن مواقف الساسة من الشئون الخارجية لا يكفى فى شرحها أنها مجرد ردود فعل خالصة للحوادث العالمية؛ بل لا بد أن نضيف عنصرا آخر وهو الضغوط والحاجات المعينة التى تعتمل فى شخصية صانع القرار، والتى تدخل بدورها فى صبغ رد فعله للأحداث الخارجية.

من الطبيعى أن نتوقف هنا قليلاً ونحذر من المبالغة فى تقدير أثر العوامل الشخصية فى صياغة وإخراج سياسة معينة، وذلك لسببين نرجو ألا يغيبا عن القارئ طوال مطالعته لهذه الدراسة. السبب الأول هو أن هذه الاعتبارات النفسية يصعب قياسها بشكل دقيق. والسبب الثانى هو وجود مؤسسات ضبط والتقاط وتوجيه ومحاسبة، تعمل فى حقل السياسة الخارجية، وتضع حدوداً حول حركة صانع القرار فى معظم البلاد. فإذا كانت الحتمية التاريخية تفرض إطارا معينا - كما أسهبنا فى صدر هذا البحث - فإن الاعتبارات البنائية والمؤسسية فى المجتمع نفسه تفرض بدورها حدوداً يصعب على صانع القرار تجاوزها.

ومع هذا فإن شخصية صانع القرار لها تأثير - وإن كان محدوداً - إلا أنه مهم ومحسوس فى رسم السياسة الخارجية وفى التعامل مع غيره من صناع القرارات فى الدول الأخرى. ومن التعميمات التى توصل إليها علماء النفس والاجتماع السياسى فى هذا الصدد ما يلى:

١- كلما ازداد انغماس صانع القرار فى جزئيات الموقف كلما ازداد تأثير العوامل الشخصية على طريقته فى اتخاذ القرارات، والعكس صحيح. هذا بالطبع راجع إلى أن زيادة الانغماس فى جزئيات الموقف تعنى بين ما تعنى زيادة الوقت والتفكير المخصص من جانب الفرد للتعامل مع مسألة معينة؛ وهذا بالتالى يعطى فرصاً أكبر لنضج عمليات الاسقاط النفسى (projection)، والتعبير عن حاجات الشخصية (Personality Needs) من خلال الحدث الدولى موضع الاهتمام.

٢- هناك تناسب عكسى بين كمية المعلومات المتوفرة عن حدث دولى معين وتأثير شخصية صانع القرار فى تحديد ردود فعله. هذا يعنى أنه كلما كان

هناك قدر أكبر من المعلومات عن مسألة خارجية كلما قل تأثير العوامل الفردية. فهذه العوامل تجد فرصتها العظمى فى التأثير على صناعة القرار فى غياب معلومات يقينية وتحليلات مفصلة وعقلانية؛ الأمر الذى يترك الميدان فسيحا لكل التواءات وتعقيدات وخيال صانع القرار ليشطح وينطح (٣).

٣- كلما ارتفع مستوى أدوات جمع المعلومات وتحليلها، وكلما تعددت مراكز صياغة البدائل فى السياسة الخارجية كلما قلت الفرصة التى تسمح فيها الشؤون الدولية بإشباع حاجات شخصية صانع القرار؛ والعكس صحيح.

٤- كلما زاد اعتقاد صانع القرار بأهمية تأثيره على الأحداث كلما زادت محاولاته الشعورية فى التقليل من أهمية العوامل الشخصية فى التعامل مع هذه الأحداث.

٥- كلما عظمت درجة المسئولية التى يشعر بها صانع القرار تجاه نتائج سياسته، كلما حاول جاهداً، على الأقل شعورياً، بأن يجيد العوامل الشخصية.

٦- كلما تعددت جهات المحاسبة ومارست وظائفها بحرية، كلما زادت المحاولات الشعورية لصانع القرار بتحييد العوامل الشخصية فى رسم السياسة الخارجية.

٧- كلما زاد تراكم تقاليد معينة فى رسم السياسة الخارجية تجاه أطراف معينة، كلما قلت الفرصة أمام صانع القرار بأن يشبع حاجات شخصية من خلال السياسة الخارجية إذا تصادف وكانت هذه الحاجات بعكس التقاليد المتراكمة.

هذا الاستعراض المقتضب لبعض الأبعاد النفسية فى السياسة الخارجية يعطينا ما يكفى من الأرضية لفهم هنرى كيسنجر كفرد، وكأسلوب فى رسم سياسة أمريكا الخارجية، وخاصة خلال حرب أكتوبر وما تبعها.

(٣) انظر: Sidny Verba "Assumptions of Rationality and Non - Rationality in Models of the International System" in The International System (ed.) by Klaus Knorr and S. Verba (Princeton: Princeton University Press, 1961) pp. 99 - 103.



جـ- حياة هنرى كيسنجر قبل الوصول إلى السلطة.

الروائيون وكُتاب السير الشخصية قد يجدون فى حياة هنرى كيسنجر من التناقضات والمفارقات ما يكفى لعدة حبكات درامية من الطراز الأول. فهو من أصل غرب أوربى، ومع ذلك وصلت درجة إهماله، إن لم يكن احتقاره، لغرب أوروبا درجة أعلى من أى مسئول سياسة خارجية أمريكى منذ الحرب العالمية الثانية. وهو أكاديمى قضى زهرة شبابه ومعظم رجولته فى الوسط الجامعى، ومع ذلك وصلت حدة غضب الجامعيين عليه، وبالذات من زملائه السابقين فى هارفارد، درجة لم يسبق لها مثيل. وهو مخطط بارد لا يدخل فى رسمه للاستراتيجية الأمريكية أى اعتبارات مثالية، ولا يتردد عن استعماله أبشع أساليب الفتك والدمار لتحقيق غايات هذه الاستراتيجية، ومع ذلك فهو المسئول الأمريكى الوحيد الذى حصل على جائزة نويل للسلام! وهو لاجئ، فر هارباً من وجه التعسف النازى، ومع ذلك فهو قليل التعاطف مع الشعب الفلسطينى الذى أجبره التعسف الصهيونى على اللجوء، بل إن سياسته هى التى عرضت شعوباً أخرى فى فيتنام وبنجلادش وقبرص لأهوال التشرد واللجوء. وهو يهودى، ومع ذلك يثق به بعض الزعماء العرب ثقة لا حد لها؛ ويشك فيه بعض المتطرفين اليهود فى إسرائيل وأمريكا شكا لا حد له.

هذه الشخصية، التى أحاطت بها المفارقات منذ نشأتها، ما زالت حتى هذه الكتابة تتوالى من حولها سخريات التاريخ. لقد عمل كيسنجر بعض الوقت لحساب نلسون روكفلر المليونير الأمريكى وحاكم ولاية نيويورك آنذاك. وكان هذا الأخير هو الذى قدم كيسنجر لرتشارد نكسون فى سنة ١٩٦٨، وزكى ترشيحه كمستشار للأمن القومى. ورغم احتقار كيسنجر لنكسون كسياسى وكمفكر، إلا أنه قبل الوظيفة حينما عرضت عليه. وقد عمل مع نكسون بانسجام منذ ذلك الحين، وحققا معا عديدا من الانتصارات الأمريكية فى حقل السياسة الخارجية أهمها: سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتى، واستئناف العلاقات مع الصين، وتوقيع اتفاقية صلح مع فيتنام الشمالية، والتخلص من الحكم الديموقراطى الماركسى فى شيلى، وإنقاذ إسرائيل من هزيمة عسكرية، وتقليص النفوذ السوفييتى فى الشرق الأوسط. ومع كل هذه الانتصارات الأمريكية التى حققها الثنائى نكسون -

كيسنجر، إلا أن فضيحة ووترجيت قد وصل غليانها فى أغسطس ١٩٧٤ نقطة الاحتراق الشامل، الذى التهم رئاسة رتشارد نكسون، وأجبرته على الاستقالة محطماً، موصوماً بالعار، تلاحقه ملايين اللعنات من أبناء شعبه. رتشارد نكسون هذا هو نفس الرجل الذى باعه كيسنجر لبعض الزعماء العرب كصديق لهم، وكرسول للعدالة والسلام فى العالم وفى الشرق الأوسط.

وعلى هذا "الأساس" خرجت ملايين خمسة من المصريين الطيبين، وفى مقدمتهم رئيسهم، من القاهرة إلى الإسكندرية، يستقبلون "الرسول" و "صحابته". لقد تهاوى نكسون إلى قاع القاع، ويبقى كيسنجر على قمة السياسة الخارجية الأمريكية. وهو الآن يبشر نفس الزعماء العرب برسول جديد للعدالة والسلام اسمه جيرالد فورد؛ وبنائب له اسمه نلسون روكفلر.

إن أهم عنصر يقفز إلى المقدمة عند تحليلنا لشخصية كيسنجر هو "الحاجة إلى الانجاز" (Need for achievement) إن طموح كيسنجر كان وما يزال هو أن يترك بصمته المميزة على العملية التاريخية. إن فهمه الذاتى لدوره هو أنه وكيل وأداة لتيار معين فى التاريخ المعاصر. قال كيسنجر فى وصف إدارة نكسون عند تسلمها الرئاسة فى أوائل سنة ١٩٦٩ وهو كأحد أقطابها:

"لقد جاءت هذه الإدارة إلى الحكم فى لحظة سيعتبرها المؤرخون خطاً فاصلاً (بين عهدين) فى سياسة أمريكا الخارجية"(٤).

هذه العبارة على دلالتها فى تضخيم الذات، تعتبر معتدلة ومتواضعة، كمؤشر لجذور الحاجة إلى الإنجاز فى شخصية كيسنجر.

لقد كانت حياة كيسنجر، إلى ما قبل وصوله إلى مقعد السلطة، سلسلة متصلة من أزمات التعامل مع رفاقه. هذه الأزمات على حدتها لم تصل إلى درجة ترك جراح قاتلة لذات كيسنجر؛ ولكنها أدت إلى ازدياد درجة التعويض النفسى عنده من خلال الرغبة الجامحة فى الانجاز فى الجزء الأول من حياته كان كيسنجر أشبه "بالمنبوذ"

---

(٤) نص لتصريح صحفى ألقاه فى سان كليمنتى (كاليفورنيا) يوم ٢٦ يوليو ١٩٧٠، ووارد فى كتاب:
David Landau: Kissinger: The Uses of Power (Boston: Houghton Mifflin, 1972), p. 135.

أو بالفرد "الهامشي" (marginal man) كما يعرفه علماء الاجتماع. لقد ولد في عام ١٩٢٣ لأسرة يهودية من الطبقة المتوسطة، في مدينة فورت الألمانية، قرب نورمبرج. وكانت فورت في الفترة ما بين ١٩٣٠ و١٩٣٨ من أكثر الأماكن التي ماجت وفاضت بالأفكار والتنظيمات النازية، وما صاحبها من أعمال بشعة معادية للسامية. أي أن كيسنجر قضى الفترة من السابعة إلى الخامسة عشرة من عمره، وهي فترة حساسة في عمر أي فرد، في بيئة لا تكن له إلا العداء، وفي وسط لا يحمل له إلا الاحتقار. لقد أراد كيسنجر أن يلتحق بالجمنزيوم (gymnasium) ولكن طلبه رفض؛ وأجبر على أن يلتحق بمدرسة للأطفال لليهود فقط، حيث كان يتعرض مع غيره من الأطفال اليهود لاعتداءات يومية من أولاد المدارس الأخرى القريبة. كذلك تعرض والد كيسنجر للاضطهاد والإهانة وأجبر بدوره على ترك وظيفته كأستاذ في الجيمنزيوم، وأخيراً، اعتقل عدد كبير (يقال أنهم اثنى عشر) من أقارب كيسنجر وأرسلوا إلى إحدى الجهات المجهولة. عند هذه اللحظة قرر والد كيسنجر أن يفر هارباً من ألمانيا مع أولاده وزوجته. وقد تم "الخروج" إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٣٨.

حينما نزلت أسرة كيسنجر بمدينة نيويورك، ألحقوا هنري - وكان قد بلغ الخامسة عشرة - بمدرسة جورج واشنطن الثانوية حيث قضى الأربع سنوات التالية من حياته. ورغم وجود عدد كبير من التلاميذ اليهود في المدرسة، ورغم جو التعاطف الكبير تجاه الألمان اليهود الهاربين من الاضطهاد النازي، فإن كيسنجر لم يكون أي صداقات، وكان يفضل العزلة. ويبدو أن تفضيل هنري للوحدة، وعدم تفاعله مع أقرانه، هو السبب في عدم اختفاء اللكنة الألمانية من انجليزيته حتى يومنا هذا؛ وهو الشيء الذي لا ينطبق على غيره من أطفال اللاجئين الألمان الذين وصلوا إلى أمريكا في نفس العمر، أي أن هنري كيسنجر رغم معيشته في بيئة جديدة لا تكن له أي عداوة، إلا أنه استمر يتصور ويتصرف بنفسية "المنبوذ" التي أتى بها من ألمانيا. ويذكر كيسنجر نفسه تلك الأيام وكيف كان يحاول جاهداً أن يتحاشى الأولاد من أقرانه إذا رآهم في الطريق وذلك بتغيير اتجاه سيره(٥).

(5) Jospeh Kraft: "In Search of Kissinger" Harpedr's Magazine, January 30, 1971, p. 57.

بعد انتهاء دراسته الثانوية، التحق هنرى كيسنجر بكلية مدينة نيويورك ليدرس المحاسبة فى الفترة المسائية، بينما شغل وظيفة متواضعة فى أحد المخازن أثناء النهار، وقد استمر على هذا الروتين فترة قصيرة لم تتجاوز السنة، ويبدو أنها لم تغير لا من حياته ولا من شخصيته بالشيء الكثير، لذلك عندما دخل الجيش فى عام ١٩٤٣، كان هنرى ما يزال نفس الشاب المنطوى، الذى يعيش بنفسية "المنبوذ"؛ ولكنه كان فى نفس الوقت يبحث عن فرصة للتعويض ولإثبات الذات.

وفى الجيش تعرف كيسنجر بالرجل الذى أثر على بقية حياته، وأعطاه مزيداً من الثقة بالنفس، وأغنى خياله، وأشعل طموحه. هذا الرجل هو فرتز كرمير (fritz Kraemer) لقد كان كريمر عريفاً فى الجيش مثل كيسنجر، وكان أيضاً من أصل ألمانى، ولكنه لم يكن يهودياً. والذى جعل لكريمر هذه الأهمية بالنسبة لكيسنجر هو أنه كان بالغ التعاطف، وكان عالى الثقافة، يجيد عدة لغات (منها اللاتينية واليونانية)، وضليع فى حكايات التاريخ - وهى كلها صفات استحوذت على إعجاب كيسنجر، وجعلته فى نفس الوقت يحس بنواقصه التعليمية والثقافية. ويقال أن هذا الإحساس هو الذى جعل كيسنجر يصمم فيما بعد على الالتحاق بالجامعة من جديد لكى يواصل تعليمه. أهم من ذلك بالنسبة لكيسنجر، كان فرتز كرمير هو أول ألمانى غير يهودى يقابله، ترك ألمانيا بمحض إرادته، احتجاجاً على التعسف النازى. هذه الخاصية فى كريمر ضاعفت من حب كيسنجر وإعجابه؛ ليس فقط لأنها دليل على شجاعة أخلاقية، ولكن أيضاً لأنها استكمال لصورة "البطل" التى كان يبحث عنها لا شعورياً ليجعل منها نموذجاً يقتدى به[6].

بعد ستة شهور حافلة قضاها مع كريمر فى معسكر تدريبى بولاية لويزيانا، انتقل كيسنجر إلى غرب أوروبا حيث خدم فى المخابرات الأمريكية. وبعد استسلام ألمانيا أصبح كيسنجر بمثابة حاكم لمدينة صغيرة قرب هيدلبرج اسمها بنشيم إلى أن انتهت خدمته العسكرية فى مايو ١٩٤٦. ومع ذلك ظل كيسنجر فى أوروبا لفترة اشتغل فيها مدرساً "بالمدرسة الأوروبية لقيادة المخابرات" فى أوبرا

(6) Graubard, op. cit., p. 3.

مرجاو (Obermmergau). وهناك اكتشف كيسنجر قدراته ومواهبه كمحاضر واستاذ ذى تأثير على مستمعيه من كبار الضباط؛ ولكنه أيضاً تحقق من أن هناك المزيد الذى يجب أن يعرفه. وهنا تدخل كريمر مرة أخرى وأقنعه بأن يتقدم بطلب التحاق إلى جامعة هارفارد؛ وقد فعل رغم إحساسه بأن أمل قبوله فى تلك الجامعة العريقة هو ضعيف للغاية، نظرا لكبر سنه (٢٥ سنة)، ولتواضع خلفيته الاجتماعية والأكاديمية. ولكن لدهشته قبلته هارفارد.

فى الجامعة، قابل كيسنجر شخصية أخرى، تبنته، وتركت بصمات واضحة على تكوينه الفكرى - وليم اليوت (William Elliot)، أستاذ العلوم السياسية(٧).

فإذا كان كريمر قد منح كيسنجر الإلهام وأقنعه بأن يواصل دراسته العالية، فإن اليوت قد منحه الثقة بالنفس، وأقنعه بأن فى إمكانه أن ينتج إنتاجاً فكرياً رفيعاً فى الفلسفة والتاريخ والسياسة. كذلك حاول اليوت، كما حاول كريمر من قبل، أن يجعل الشاب هنرى يتخلص من عقدة النفسية التى لا مبرر لها موضوعياً - وخاصة دور "المنبوذ". حصل هنرى على البكالوريوس فى عام ١٩٥٠، والماجستير عام ١٩٥٢، والدكتوراه عام ١٩٥٤. ورغم أن معظم الجامعات الأمريكية درجت على أن لا تعين خريجها للتدريس فى نفس الجامعة، إلا أن هارفارد عينت هنرى كيسنجر(٨) محاضراً سنة ١٩٥٧، وأستاذاً مساعداً سنة ١٩٥٩، ثم أستاذاً فى ١٩٦٢.

فى السنوات القليلة التى سبقت تعيينه كمستشار للأمن القومى كانت سمعة كيسنجر قد حظيت بقدر كبير من الذيوع، كان إنتاجه الأكاديمى قد أصبح محاطاً بالاحترام. ولكن سنواته الأولى كمحاضر وأستاذ كانت مليئة بالخبرات المؤلمة؛ ولم يستقبل إنتاجه فى تلك الفترة بغير النقد المبرح من زملائه فى العالم الأكاديمى. فكتابه الأول "الأسلحة النووية والسياسة الخارجية" تعرض لنقد شديد، ومراجعات قاسية فى المجتمع الفكرى والدوريات العلمية. وكتب عنه أحد مشاهير الخبراء فى التسلح والشئون الدولية:

(7) Ibid. p. 5.

(8) Kraft, op. cit., p. 57.



"من المفارقات العديدة لكتاب "الأسلحة النووية والشئون الخارجية" هو أنه يحقر من شأننا ويؤنبنا لاعتمادنا أكثر من اللازم على التكنولوجيا كوسيلة لحل مشكلاتنا، بدلاً من الاعتماد على مذهب. ومع ذلك عندما يأتى الأمر إلى الحرب المحدودة، نجد كيسنجر ذاته يعتمد اعتماداً لا يصدق على التكنولوجيا لتنقذه من كل التورطات التى خلقتها الأسلحة النووية. والنتيجة هى أن مناقشته للأسلحة المحدودة تترك انطباعاً توسلياً بدلاً من التحليل المتسق ... إن كيسنجر قد اشتكى من أن معظم ما كتب عن السياسة العسكرية يتصف بالمناظرات العاطفية الحادة. وللأسف فقد التزم هو نفسه بمواصلة هذا التقليد. لقد حان الوقت لدراسات أكثر مسئولية وعقلانية، تدعمها تحليلات مستفيضة وعميقة[٩]".

من الطبيعى أن يتوقع معظم المفكرين بعض النقد لأفكارهم من جانب زملائهم. ولكن كيسنجر، كشاب معتد بنفسه وبأفكاره وإن لم يكن قد ذاع صيته بعد، رد على نقاده بشكل شخصانى حاد وغاضب. وقبل أن يجف الحبر على نقد كتابه الأول، كان كيسنجر قد عزل نفسه وأصبح "مغترباً" بين زملائه فى محيط جامعة هارفارد التنافسى. لقد اعتراه فجأة نفس الشعور القديم، شعور "المنبوذ"، رغم ترقيته إلى أستاذ مشارك فى مركز الشئون الدولية، وتعيينه رئيساً لقسم الدراسات الدفاعية (Defense Studies) هذه التعيينات التى حدثت فى عام ١٩٥٧ ضمنت لكيسنجر مركزاً أكاديمياً مدى الحياة يعرف فى الجامعات الأمريكية بنظام الـ " Tenure"، وهو حصانة ضد الفصل أو الإقالة، وضماناً لحرية أكاديمية لا حد لها. أى أن شعور كيسنجر بأن العالم يضطهده وينبذه لمجرد ظهور عدة انتقادات ضد كتابه الأول لم يكن له مبرر موضوعى على الإطلاق؛ بل إن ترقيته وتثبيته فى هارفارد تدل على العكس تماماً، أى أنه لقى التشريف والتقدير اللازمين فى فترة مبكرة جداً من حياته الأكاديمية. رغم ذلك استمر كيسنجر على شعوره بالنبذ والاغتراب، وزادت ميكنيزمات دفاعه تجاه زملائه. وأخذت هذه الأخيرة صورة متطرفة من الاعتداد بالنفس إلى حد الصلف والغرور[١٠].

(9) W. Kaufman "The Crisis in Military Affairs" world Politics (July 1958), pp. 598-603.
(10) Landau, Op. Cit., pp. 77-79.



عندما عرض عليه فى أوائل عام ١٩٦١ أن يلتحق بإدارة الرئيس جون كيندى، كان العرض يمثل بالنسبة لكيسنجر فرصة جديدة "للانجاز" وتحقيق الذات. ولكن آراءه غير التقليدية حول طريقة المشاركة فى اتخاذ القرارات بين الولايات المتحدة وحلفائها وضعته فى مركز حرج. وبالتالى فقد أزيح تدريجياً من الدائرة الفكرية القريبة من جون كيندى حيث أصبح يعرف باسم "الأكاديمى المزعج". وأخيراً أعفاه صديقه وزميله القديم ماكجورج بندى (Me George Bundy) من منصبه فى البيت الأبيض. وقد تركت هذه الحادثة فى نفسه جرحاً عميقاً، وأعادت إليه الشعور الحاد بالذنب والاضطهاد[11] مضافاً إليه الشعور بالإحباط التام.

حتى بعد وصول كيسنجر إلى مركز سلطوى لا يعلو عليه إلا القلائل فى إدارة نكسون، استمر كيسنجر فى شعوره بأن زملاءه الأكاديميين لا يكنون له الاحترام الواجب. فحينما حدث غزو كمبوديا فى ربيع ١٩٧٠، تعرضت سياسة كيسنجر لنقمة لا حد لها من طلاب أمريكا وأساتذتها على حد سواء، وتوجه إليه فريق من زملائه القدامى فى هارفارد يعبرون له عن هذه النقمة. ولكن كيسنجر بدلاً من أن يراجع سياسته، أو من أن يأخذ هذا التعبير كنقد مشروع فى بلد المفروض فيه نوع من الديموقراطية الليبرالية، اعتبر هذه المبادرة نقداً شخصياً يقصد به تحطيمه والنيل منه. وقد زاد من إحساسه هذا، أن بعض أفراد الوفد الذى توجه إليه مثل أدوين رايشاور (Edwin Reischauer) وآدام يرمولنسكى(Adem Yarmolinsky)، وفرانسز باور (Francis Bator)، قد تعاونوا فى الماضى مع إدارة الرئيس جونسون التى بدأت تصعيد الحرب فى جنوب شرق آسيا. لذلك استخلص كيسنجر من زيارتهم أنها تهديد مستتر له بأنه لن يكون مرحباً به فى هارفارد حينما تنتهى مدة عمله فى البيت الأبيض. بعد تلك الزيارة بعدة أسابيع أجاب كيسنجر على سؤال من أحد الصحفيين حول جدوى سياسته فى جنوب شرق آسيا بقوله: "إذا لم تنجح هذه السياسة، فإنه حتى جامعة ولاية أريزونا لن تأخذنى"[12]. والإشارة هنا لها مغزاها حيث إن الأخيرة تعتبر جامعة من الدرجة الثالثة مقارنة بهار

(11) Ibid. p. 80-81.

(12) Text of back ground briefing, Chicago, September 16, 1970.

فارد، ونوع الإجابة ذاته يعكس مدى القلق والإحساس بالاضطهاد من جراء مواجهة زملائه له. فكأن فشل أو نجاح سياسة أمريكا فى جنوب شرق آسيا أصبح مسألة شخصية تتمركز حولها ذات كيسنجر، ورغبته الجامحة فى "الإنجاز" لكى يفحم زملاءه الأكاديميين، ويتحاشى مصير النزول إلى جامعة من الدرجة الثالثة. أما موت الآلاف من العسكريين والمدنيين، ودمار القرى والمزارع، وهدم المدن والمصانع، فقد بدت مسائل ثانوية فى ذهن كيسنجر فى ذلك الوقت.

إن التمركز حول الذات إلى حد الصلف والغرور قد أصبح من الطرائف التى يتندر بها كيسنجر نفسه فى السنوات الأخيرة. وحينما سمع أن جون ميتشل المدعى العام، وزميله فى مجلس وزراء نكسون، قد وصفه بأنه "مجنون بحب الذات egotistical maniac" قال كيسنجر معقباً:

"لقد استغرقت ثمانية عشر عاماً حتى حققت استعداء الجميع ضدى"[١٣] فى هارفارد. أما هنا فى واشنطن فلم يستغرق الأمر منى سوى ثمانية عشر شهراً.

وفى مناسبة أخرى حينما سأله أحد الصحفيين، بعد تعيينه وزيراً للخارجية، عما إذا كان يفضل أن يخاطبه الناس بلقب "سيادة الوزير" أو "سيادة الدكتور"، أجاب كسينجر: "أنا لا أهتم كثيراً بالبروتوكول. يكفى أن تخاطبونى بصاحب الفخامة!"[١٤]. وحينما سئل حول وظيفتيه كمستشار للأمن القومى فى البيت الأبيض وكوزير للخارجية فى نفس الوقت، قال كيسنجر، معتداً بنفسه: "إننا فى البيت الأبيض مسرورون للغاية من القيادة المستنيرة فى وزارة الخارجية"[١٥]. لذلك ليس من المبالغة أن نستخلص أن كيسنجر يتمتع بذاتية على قدر كبير من الاعتداد بالنفس، وفى حاجة دائمة "للإنجاز" و "للاستعراض" فى آن واحد. وإذا كان قد حرم من "الاستعراض" فى الماضى خلال سنواته فى هارفارد، فإن تعيينه فى البيت الأبيض، ثم فى وزارة الخارجية، قد منحه الكثير، وأكثر من

(13) Kraft, Op. Cit., p. 58.

(14) U.S. Department of State Bulletin, Sept. 17, 1973, p. 374.

(15) "Kissinger as a Crisis Manager", News Week, Nov. 5, 1973, p. 42.



الكثير، ليتوسط أكبر مسرح استعراضى فى العالم - مسرح الحرب والسلام. فى هذا المسرح يتسنى لهنرى كيسنجر فى معظم الأحيان أن يكتب المسرحية بنفسه، ويعد السيناريو، ويوزع الأدوار (محتفظاً لنفسه بدور البطل)، ويقوم بالإنتاج والإخراج. وهو فى كل هذا متأكد من إقبال المشاهدين، العالم كله، وسواء أعجبتهم المسرحية أو لم تعجبهم فإنهم يأتون مرة تلو أخرى لمشاهدة إنتاجه. قد يصفقون، وقد يبكون، وقد يصفرون، ولكنهم دائماً يأتون. ولا شيء أحب على نفس كيسنجر من جمهور أسير بهذه الصورة، فلا شك أن الشعور المتولد هنا هو أمتع بكثير من شعور "المنبوذ". وحينما يكتمل إشباع حاجات كيسنجر "الإنجازية" و "الاستعراضية" معا تكتمل سعادة الرجل، كما تعبر عنها هذه الكلمات عن لسانه، تعليقاً على سياسة "الوفاق" (detent).

"إن انطلاقتنا الدرامية فى العام الماضى كانت ثمرة تخطيطنا وسياستنا فى السنوات الثلاث التى سبقتها - وهى تعكس الظروف التاريخية كما نراها اليوم، والممكن التاريخى كما نراه فى الغد. لقد كانت (تلك الانطلاقات) خطوات حاسمة تعجل من عملية التغيير المبتغاة. إن العالم - وكذلك نحن أنفسنا - ما زلنا فى مرحلة التأقلم مع التطورات التى أشعلنا حركتها. ولكننا نعرف إلى أين نحن متجهون. إننا نتحرك مع التاريخ ونحرك التاريخ بأنفسنا"(١٦).

د. أسلوب كيسنجر فى العمل: السرية وتركيز السلطة

تمثل رحلة كيسنجر السرية إلى بكين نموذجاً جيداً لأسلوبه فى العمل؛ خاصة كجزء من ثنائى نكسون - كيسنجر. فيبدو أنه فى وقت من الأوقات لم يكن الرجلان يثقان بأحد ثقة حقيقية سوى كيسنجر ونكسون. ولهذه الحقيقة جانب آخر حتمى - هو تركيز السلطة. فعدم الثقة بالآخرين، يعنى عدم تفويض أى مسئوليات كبرى إليهم لاتخاذ أى قرارات هامة؛ مما يؤدى إلى تجمع المسئولية فى شخص واحد لابد من

(16) U.S. Foreign Policy for The 1970's: The Emergiong of Peace A Report to the Congress by Richard Nixon, Feb. 9, 1972, p. 236.

حضوره وتواجده لحسم أى أمر حيوى. وهذا بالضبط ما حدث فى خلال المدة التى قضاها كيسنجر فى واشنطن وفى البيت الأبيض. فهو لم يعمل فقط كمستشار للرئيس نكسون لشئون الأمن القومى؛ وإنما أيضاً كرئيس لمجلس الأمن القومى الذى يضم بين من يضمهم وزيرى الخارجية والدفاع ورئيس وكالة المخابرات المركزية ورئيس أركان القوات المسلحة. بل إن العديد من التنظيمات واللجان الفرعية الأخرى التى تقوم بالبحوث، أو تقدم التوصيات، أو تمارس الإشراف على أى من أمور الدفاع أو الخارجية انتهى بها الأمر إلى أن تقع تحت قبضة هنرى كيسنجر. لم يحدث فى تاريخ الولايات المتحدة - على الأقل فى هذا القرن - أن تجمعت وتركزت السلطة بهذا الشكل فى يد رجل واحد غير رئيس الولايات المتحدة نفسه. وحينما استقال وليام روجرز من وزارة الخارجية فى خريف ١٩٧٣ لم يترك فراغاً من ورائه على الإطلاق - إذ فى خلال الأربع سنوات التى شغل فيها منصب وزير الخارجية، كان كيسنجر قد نجح تماماً فى الاستئثار بكل الأمور الحيوية فى السياسة الخارجية، تاركاً لروجرز الشكليات والمظاهرات الاحتفالية. وبتعيين كيسنجر وزيراً للخارجية اتسقت الأمور، وانطبق الاسم على المسمى الحقيقى.

إن الشىء الذى لا خلاف عليه هو الأهمية الكبرى التى مثلها كيسنجر فى إدارة نكسون فى المدة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤. لقد وثق به نكسون ثقة تامة لم يحظ بها إلا القلائل؛ ونمت بينهما رابطة أعمق بكثير مما يحدث عادة بين أى رئيس أمريكى ومساعديه. وقد ساعد هذا كيسنجر على تكريس سلطانه فى حقل السياسة الخارجية حتى أصبح مركز القوة الوحيد فى صناعة القرارات وذلك بالشكل التالى:

١- كرئيس لمجلس الأمن القومى، يهيمن كيسنجر على المؤسسة التى خلقها الرؤساء الأمريكيون لتكون بمثابة مركز قيادة وإشراف للسياسة الخارجية. هذا المجلس هو المسئول عن البحث والمداولة فى كل الأمور الدولية الحاسمة، وتذهب نتيجة مداولاته للرئيس الأمريكى. وقد استحدث كيسنجر فى المجلس تكوين اللجان المتخصصة من بين أعضائه؛ ولكنه حرص على أن يرأس كل لجنة. وفى هذه الحالة يمكن للجنة من اللجان أن تبحث موضوعاً

معيناً وترسل نتيجة بحثها وتوصياتها إلى الرئيس الأمريكى مباشرة دون العودة للمجلس بكامل هيئته. وهذا معناه أن كيسنجر استطاع أن يعزل من أراد عزله حتى فى داخل مجلس الأمن القومى من المشاركة فى اتخاذ قرارات معينة؛ ويبقى هو الطرف المشترك الأعظم فى كل الأمور. وقد حدد كيسنجر منذ البداية المسائل الكبرى التى ينبغى لمجلس الأمن القومى أن يكرس لها جهوده، وأصبحت هذه تباعاً ، الأعمدة الرئيسية التى تدور حولها سياسة نكسون الخارجية فى كل ما تقوم به من مبادآت. هذه الميادين الخمسة هى: فيتنام (جنوب شرق آسيا)، الشرق الأوسط، تحديد التسلح وسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتى، برلين، والصين[١٧] . ويلاحظ، طبعاً، غياب كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا من هذه القائمة. وهذا يعنى ترك أمرهما لوزارة الخارجية، كما يعنى عدم النية فى القيام بمبادآت خطيرة فى أى من القارتين تستلزم إحاطة الرئيس الأمريكى بشئونهما أولاً بأول.

٢- دأب مجلس الأمن القومى أن يقوم بإجراء دراساته من خلال مجموعات عمل مشتركة تمثل فيها الوزارات والوكالات الهامة فى حقل السياسة الخارجية. ويطلق على هذه المجموعات "Interdepartmental Groups" أو اختصاراً "I.G." وهناك ست مجموعات من هذا النوع مختصة بأوروبا، والشرق الأقصى، والشرق الأوسط، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشئون السياسية العسكرية. ويرأس كل مجموعة من هذه المجموعات نظرياً مساعد لوزير الخارجية. ولكن كيسنجر - الذى وجد فى هذه المجموعات خروجاً على الدائرة التى هى تحت سيطرته المباشرة، حيث إن رؤساء المجموعات يعملون أساساً تحت آمرة وزير الخارجية - نجح فى إفراغ هذه المجموعات عملياً من محتواها وحقل مسؤلياتها. وقد فعل ذلك عن طريق خلق وحدات خاصة موازية عملياً لمعظم "مجموعات العمل المشتركة"، وأسبغ عليها أهمية أكبر بأن ترأسها بنفسه.

(17) John P. Leacacos, "Kissinger's Apparat", Foreign Policy, (Winter, 1971-72), p. 7.

٣- من هذه الوحدات الخاصة ما يعرف باسم "مجموعة المراجعة العليا" (Senior Review Group) التى يترأسها كيسنجر، واختصاصها مراجعة كل المذكرات والدراسات المرفوعة من مجلس الأمن القومى للتأكد من أن كل البدائل المعقولة بصدد أى مسألة قد تم فحصها.

٤- كذلك يترأس كيسنجر مجموعة أخرى تعرف باسم "لجنة مراجعة برامج الدفاع (Defense Program Review Committee) ومهمة هذه اللجنة هى التأكد من اتساق الميزانية السنوية للدفاع مع أغراض السياسة الخارجية. وتتيح هذه اللجنة لكيسنجر ممارسة حق الفيتو على البنتاجون بشكل أو بآخر.

٥- وهناك "لجنة الأربعين" (The 40 Committee) التى يترأسها كيسنجر أيضاً. هذه الجنة ليست جزءاً من الهيكل الرسمى لمجلس الأمن القومى؛ ومهمتها الإشراف على كل العمليات السرية لأجهزة المخابرات الأمريكية فى كل جهات العالم. وعن طريق هذه اللجنة يمارس كيسنجر ليس فقط حق الفيتو بل حق التوجيه، والاشتراك فى التخطيط، سواء بشكل مباشر أو من خلال الإيحاء للرئيس الأمريكى بإعطاء أوامر معينة لهذه الأجهزة. وقد كشفت لجان التحقيق فى الكونجرس فى سبتمبر عام ١٩٧٤ عن دور كيسنجر المباشر فى توجيه هذه الأجهزة للتدخل فى شيلى للإطاحة بحكم الرئيس المنتخب سلفادور الليندى. كما تحوم حول كيسنجر شبهات قوية مماثلة فى الوقت الحاضر عن دوره فى الانقلاب العسكرى ضد رئيس قبرص الشرعى مكاريوس، وما تبع ذلك من أحداث دامية.

٦- وأخيراً هناك ما يعرف باسم "مجموعة واشنطن الخاصة للعمل" (Washington Special Action Group, WSAG) وهى أعلى مستوى للعمليات فى داخل مجلس الأمن القومى، ومهمتها إدارة الأزمات العالمية الطارئة أو المفاجئة نيابة عن مجلس الأمن القومى أو إلى حين انعقاده. ويترأس هذه المجموعة أيضاً هنرى كيسنجر. وتشمل عضويتها عدد محدود هم مدير وكالة المخابرات المركزية (C.I.A)، ونائب وزير الدفاع، ورئيس هيئة

الأركان، ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية. هذه المجموعة تتمتع بتفويض من الرئيس الأمريكى ومجلس الأمن القومى بالإشراف وإعطاء الأوامر معاً فى وقت الأزمات. وقد مارست هذه المجموعة الخاصة تلك الوظائف أثناء اشتباكات نهر اليوسورى بين الصين والاتحاد السوفييتى عام ١٩٦٩، وفى حرب الأردن بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠، وغزو كمبوديا فى العام نفسه، وفى أثناء الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٧١، وفى حرب أكتوبر - رمضان عام ١٩٧٣.

وهكذا نرى كيف أن كيسنجر قد نجح فى تجميع كل خيوط صناعة قرارات السياسة الخارجية فى يديه. ومن كل المجالس واللجان والأجهزة البيروقراطية لا يعتمد كيسنجر إلا على حوالى ثلاثين شخصاً[١٨]، يقومون بتقديم المساعدة إليه فى أوقات الأزمات، ويتولون المهام التنفيذية الحساسة التى يطلبها منهم؛ ولكن الإطار المفاهيمى العام، والفلسفة الاستراتيجية للسياسة الأمريكية تظل حكراً تاماً لهنرى كيسنجر نفسه، وبلا منازع حقيقى.

إن جهود كيسنجر فى أن يضاعف من نفوذه الشخصى فى صنع السياسة الخارجية يتفق تماماً مع حاجاته النفسية والعاطفية وأهمها الحاجة إلى "الإنجاز"؛ والرغبة فى أن يكون "وكيلاً" للتاريخ من ناحية، وأن يتوسط خشبة مسرح العالم من ناحية أخرى. أما جهوده فى أن يقوى الدور الذى يلعبه مجلس الأمن القومى (بكل وحداته وتنظيماته ومجموعاته الداخلية) بالمقارنة إلى وزارة الخارجية فإنه يتفق مع أحد "المبادئ" الهامة التى تحدث عنها كيسنجر كثيراً فى كتبه ومقالاته: وهو من الأحسن أن تتم صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بأكبر قدر من الاستقلال عن بيروقراطية وزارة الخارجية. لقد كتب هو نفسه فى هذا الصدد ما يلى:

"إن البيروقراطيات قد خلقت لتقوم بالتنفيذ لا بالتفكير - على الأقل ليس بالتفكير فى جلائل الأمور. إنها (أى البيروقراطية) تعمل بمعيار آداء متوسط.

---

(١٨) المرجع المشار إليه أعلاه، ص ٧-٩.

وتتوقف فعاليتها على وجود قواعد يمكن التنبوء بها، وهذا يعطيها دوراً لا بأس به حينما تكون المهمة الموكلة إليها فنية، وحينما يكون الاتجاه أمامها معروفاً. ولكن فى عصر ملىء بالتقلبات، يصبح الروتين، الذى هو عادة مولد حركتها، مصدراً لفقدان الأمن. أن العمليات الروتينية الإجرائية (التى تسير عليها البيروقراطية) تصطدم بمتطلبات التصور الخلاق الذى تستدعيه التقلبات العالمية فى عصرنا هذا[19].

أما الذى يجعل بيروقراطية وزارة الخارجية موضع نقد لاذع من هنرى كيسنجر فهو تكوينها الداخلى وقواعدها الإجرائية؛ الأمران اللذان يجعلان رجال كل خلفياتهم قانونية أو من عالم الصناعة والأعمال يهيمنون على لجان وأقسام وزارة الخارجية. وكيسنجر يعتقد أن المحامين ورجال الأعمال ليس لديهم التدريب الأكاديمى أو الخبرة العملية الكافية لرسم الإطارات والمفاهيم الفكرية المطلوبة لإدارة الشئون الدولية. فالمحامين مثلاً يترددون جداً فى التعامل مع الافتراضات والاحتمالات المستقبلية. أنهم بحكم خلفيتهم وتدريبهم يفضلون أن يتعاملوا مع المشكلة بعد وقوعها، وبالتالى فإنهم لا يصلحون للتخطيط المستقبلى وأخذ زمام المبادأة فى الشئون الدولية[20]. أما رجل الأعمال الأمريكى فهو أيضاً بحكم خلفيته، متعود على أن يختار بين بدائل إدارية يتم صياغتها بواسطة معاونيه. ولكن معرفته بالمضمون، أو حتى اشتراكه فى صياغة هذه البدائل فيظل شبه معدوم. وهكذا يصبح مثل هذا الشخص أسير لمعاونيه ولطريقتهم فى فهم عناصر أى مشكلة[21].

ومما يضاعف من سوء كفاءة البيروقراطية، فى نظر كيسنجر، اعتمادها على نظام اللجان. فالأفراد فى داخل أى اجتماع يتصرفون طبقاً لمعايير وضغوط معينة يعرفها جيداً علماء النفس الاجتماعى. فالفرد يتردد فى إبداء أى آراء أو وجهات نظر غير تقليدية، مخافة أن يبدو ساذجاً أو معتوهاً فى نظر زملاءه، حتى لو كان ما يفكر فيه هو حقاً الشىء المطلوب لحل مشكلة أو للتعامل مع أزمة معينة. والنتيجة أن كل أفراد الجماعة أو اللجنة يميلون إلى اقتراح وجهات نظر متقاربة أو تقليدية

(19) Henry Kissinger: **The Necessity For Choice** (New York: Harper Brothers, 1960), p. 356.
(٢٠) (٢١) المرجع المشار إليه أعلاه، ص ٣٤١.



حتى تكون "مقبولة" من بعضهم البعض. لذلك ينذر أن يصدر عن أى لجنة من اللجان مقترحات ثورية أو غير تقليدية. إن اللجان تعتمد فى تعاملها مع المشكلات على نمط "التكليف" مع الواقع، وليس على أساليب الخلق والإبداع والتجديد. لذلك فإن من أهم ما يشغل بال أ ى لجنة عادة هو الاهتمام بالتنسيق والتكييف وليس بالأهداف والغايات الكبرى. والنتيجة هو أن البيروقراطية، من خلال اعتمادها على نظام اللجان، تولد ضغوطاً هائلة، وترمى بكل وزنها فى اتجاه ابقاء الأوضاع على ما هى عليه (Status quo) وهكذا لا يصبح الأمر مستغرباً إذا ما اعتمد هنرى كيسنجر إلى حد كبير على أساليب غير بيروقراطية فى صياغة السياسة الخارجية. ولقد كتب فى هذا الصدد قائلاً:

"لأن إدارة البيروقراطية يستهلك طاقة كبيرة؛ ولأن تغيير مسارها، على وجه الخصوص، هو فى غاية الصعوبة، نجد أن معظم القرارات الهامة تتخذ بواسطة سبل لا بيروقراطية (extra - bureaucratic means) أن بعض القرارات الحاسمة قد يحتفظ بها كسر فى داخل دائرة ضيقة جداً، بينما تستمر البيروقراطية فى الدوران حول نفسها، سعيدة بجهلها، لا تعى ما يحدث، ولا تعرف أن قراراً هاماً فى مسألة معينة هو على وشك الصدور" (٢٢).

وهذا بالضبط ما حدث فى مسألة رحلته إلى الصين الشعبية، فقد اتخذ القرار، وتمت زيارته الأولى ولم يعرف بهما معظم موظفى وزارة الخارجية الأمريكية إلا عندما أذاع الرئيس نكسون الخبر فى يوليو ١٩٧١. لذلك لم يكن هناك أى حب متبادل بين هنرى كيسنجر وكبار رجال الخارجية الأمريكية - كان يمقتهم وكانوا يمقتونه أثناء عمله كمستشار للأمن القومى. أما الآن وقد أصبح وزيراً لهم فإنهم لا يشعرون بنفس العزلة؛ بل إنهم يتوقعون أن تسعيد وزارة الخارجية دورها فى رسم وتنفيذ سياسة أمريكا الدولية! طبعاً لا ينبغى أن يفهم من هذا السياق أن وزارة

(22) Henry Kissinger: "Bureaucracy and Policy-Making" in **Bureaucracy, Politics, and Strategy**, by Henry Kissinger and Bernard Bradie (Los Angiese: University of Califorina Press, 1968), p. 6.



الخارجية الأمريكية كانت معدومة الأثر تماماً. لقد ظل لها دور ثانوى، ولكنه هام، فى التأثير على مجريات الأمور، وفى بعض الميادين ترك لها حرية العمل، خاصة إذا كان وقت كيسنجر لا يسمح بالاهتمام بها - ومنها الشرق الأوسط فى المدة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٣. وكلنا يذكر وليام روجرز ومقترحاته الشهيرة التى جمدت الوضع إلى ما عرف بحالة "اللاحرب واللاسلم". وحينما استقال روجرز وحل محله كيسنجر، فإنه استبقى بعض المساعدين المهمين من رجال الخارجية السابقين وأهمهم جوزيف سيسكو (J. Sisco).

أحد العوامل التى جعلت كيسنجر يكن الكثير من الاحتقار لوزارة الخارجية فى الماضى هو ميل موظفى الوزارة فى واشنطن إلى صياغة السياسة الخارجية، بناء على ما يتسلمونه من تقارير وبرقيات من السفارات الأمريكية بالخارج. وفى اعتقاده أن هذا التقليد جعل السياسة الأمريكية غارقة إلى أذنيها فى مسائل تكتيكية قصيرة الأمد، بدلاً من التركيز على المصالح الاستراتيجية طويلة الأمد. إن فلسفته فى هذا الصدد كانت وما زالت رفض الاتجاه البيروقراطى الذى يدور فى رسمه للسياسة حول التكتيكات والأمور اليومية. فى نظر كيسنجر هناك أهداف عليا، ومصالح استراتيجية كبرى محددة، وعمليات تنفيذية. الأهداف العليا تحدد ما ينبغى أن تكون عليه الاستراتيجية الأمريكية فى الشئون الدولية، والاستراتيجية، بدورها، تحدد ما ينبغى أن تكون عليه العمليات التنفيذية. هذه الأجهزة إذن تخدم الاستراتيجية؛ والاستراتيجية تخدم الأهداف العليا .. وهكذا. وبيروقراطية وزارة الخارجية لا تصلح - فى رأى كيسنجر - إلا للمستوى الأدنى من هذا المشروع - أى العمليات التنفيذية التكتيكية.

حينما بدأ كيسنجر عمله فى البيت الأبيض فى يناير ١٩٦٩، لم يجد إلا القليل جداً من الحوار الجدلى، ولم يجد تقاليد يعتد بها فى صياغة البدائل بطريقة منطقية علمية جامعة ومانعة. كل ما وجده هو تراث ضخم من المسلمات اليقينية التى يقبلها معظم موظفى الخارجية وأعضاء مجلس الأمن القومى على السواء. وكان من أول ما فعله هو تكليف كل عضو بأن يعد ورقة تحليلية عن كل سياسة من

سياسات أمريكا الخارجية. وكان القصد النهائى من ذلك هو حصر سلسلة من الاختيارات المنطقية تتسق مع أهداف الولايات المتحدة الطويلة المدى. ومن تلك اللحظة فصاعدا خط كيسنجر لمجلس الأمن القومى تقليداً يغلب فيه التفكير الاستراتيجى على التفكير التكتيكى العملياتى. ويبدو أن هذا هو نفس التقليد الذى يحاول كيسنجر الآن إرساءه فى وزارة الخارجية[23]. وأمله فى كلتا الحالتين أن يستمر هذا التقليد حتى بعد انتهاء مدة خدمته فى إدارتى نكسون وفورد.

ولكن مهما كانت إنجازات كيسنجر الخارجية، إلا أن ما استحدثه فى جهاز مجلس الأمن القومى، وما يحاول استحداثه الآن فى وزارة الخارجية، قد فشل فى بناء مراكز قوة يعتد بها وتستجيب له فى داخل هاتين الهيئتين، بل يكاد العكس أن يكون هو الصحيح - بعد أن أحس معظم العاملين فى ميدان السياسة الخارجية أن كيسنجر يقف حائطاً بينهم وبين إذن الرئيس الأمريكى. فهم لا يستطيعون أن يصلوا لهذا الأخير مباشرة؛ وحتى عندما يصلوا فإن ذلك لابد أن يتم من خلال كيسنجر نفسه. وحتى رؤية كيسنجر أصبحت عسيرة على كبار موظفى الخارجية وأعضاء مجلس الأمن القومى. إن أحد مشكلات كيسنجر الكبرى هى عدم رغبته أو عدم قدرته على تفويض المسئولية إلى مساعديه. وقد بلغت الضغوط والفوضى فى مكتب كيسنجر حدا كتبت عنه الصحف عدة مرات - بسبب الطوابير التى تقف منتظرة لساعات لكى تراه؛ أو بسبب الوزراء الذين يطلبونه تليفونياً ولا يتلقون ردوداً على مكالماتهم. إنه يحاول أن يفعل كل شىء بنفسه: فهو يرى الرئيس الأمريكى يومياً، ويتفاوض مع رؤساء الدول، ومع وزراء الخارجية، ويحضر مراسيم تقديم أوراق اعتماد السفراء، ويقوم بكل المختصرات الصحفية التى تنسب عادة إلى "مسئول كبير فى البيت الأبيض"، ويشرح السياسة الخارجية لزملائه فى مجلس الوزراء، ويدافع عنها فى مجلس الشيوخ والنواب، ويحاول بيعها للبيروقراطية، كما يحاول إقناع زملائه الأكاديميين ومؤسسة الساحل الشرقى (من الصحفيين والناشرين والمثقفين والمهنيين الليبراليين). لقد حاول كيسنجر أن يؤدى كل تلك

(23) Leacacos, Op. Cit., p. 7.

المهام بنفسه دون أن يعين نائبا له إلا بعد مرور ما يقرب من السنتين[٢٤]. إن هذه النزعة الفردية السلطوية فى كيسنجر هى انعكاس لحاجته الملحة "للإنجاز"؛ وهو يريد أن لا يدنس هذا الإنجاز أى "شرك" أو "اشتراك" من جانب الآخرين. ولكن تلك النزعة قد دفعت الكثيرين من معاونيه السابقين فى واشنطن ومن أعضاء مجلس الأمن القومى إلى الاستقالة احتجاجاً وغضباً على أسلوب هنرى كيسنجر فى العمل. كذلك أغضبت نزعته إلى السرية العديد من أعضاء هيئة مكتبه، فضلاً عن حلفاء أمريكا التقليديين (كما حدث بالنسبة لليابان وغرب أوروبا لعدم استشارتهم أو إخبارهم بالسياسة الجديدة تجاه الصين مقدماً).

والخلاصة، هى أنه بصرف النظر عن نقاط ضعف كيسنجر ونقاط قوته، فإن تأثيره الشخصى فى سياسة أمريكا الخارجية، وبالتالى فى شئون العالم كله، يعتبر أمراً بالغاً ولا خلاف عليه. لقد اجتمعت فيه ثلاث خصائص قلما توفرت لأى مسئول أمريكى فى حقل السياسة الخارجية وهى ١- أنه مفكر ذو نظرية متكاملة على المستويين الاستراتيجى والتكتيكى، ٢- أنه رئيس لمجلس الأمن القومى، ٣- أنه وزير للخارجية الأمريكية. ثم شاءت ظروف فضيحة ووترجيت أن تأفل نجم نكسون وتستغرقه المشكلات الداخلية، بحيث ظل كيسنجر يهيمن على حقل السياسة الخارجية للولايات المتحدة بمفرده؛ ولكنه سعيد بوحدته وسط خشبة مسرح، وأضواء العالم كله مسلطة عليه.

لقد أدرك السوفييت فى وقت مبكر ما لكيسنجر من سطوة على سياسة أمريكا الخارجية. ولذلك حاولوا منذ نوفمبر ١٩٧٣ أن يحصلوا على تأكيدات من نائب الرئيس الأمريكى - وقتها - جيرالد فورد أنه سيبقى كيسنجر فى مركزيه فى حالة إقالة أو استقالة ريتشارد نكسون[٢٥]. وقد كان كيسنجر بدوره حريصاً على أن يظل بعيداً قدر الإمكان عن الاقتراب من مشكلات نكسون الداخلية، وخاصة من

(24) Kraft, Op. Cit., p. 54.

(25) Thomas Hughes "Why Kissinger Must Choose Between Nexion and the Country" The New York Times Magazine, Dec. 30, 1973, p. 8.

فضيحة ووترجيت. وهذا يفسر ثورته الهستيرية الغاضبة فى ستراسبورج بالنمسا فى يونيو ١٩٧٤، حينما بدأ التلميح يتزايد فى الصحافة الأمريكية عن احتمالات تواطئه فى بعض الفضائح الداخلية التى ارتكبها مساعدو نكسون. لقد كان كيسنجر فى تلك الأيام عائداً لتوه من مهمة طويلة وشاقة كوسيط لمفاوضات فصل القوات على جبهة الجولان. وقد أحس أنه بدلاً من أن يستقبل استقبال الفاتحين فى واشنطن "كرسول" للسلام بدأت الأنباء تتسرب لا فقط عن تواطئه فى التجسس الإلكترونى على بعض كبار مساعديه وعلى أعضاء من مجلس الأمن القومى؛ بل أيضاً لكذبه فى جلسات التحقيق والاستماع التى عقدتها لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى قبل تثبيته كوزير للخارجية. ومع خيبة أمل كيسنجر، فإنه اعتقد أن هذه الأنباء ستخبو، ستغطى عليها أنباء انتصاراته الدبلوماسية، وخاصة أنباء الزيارة "التاريخية" التى كان على وشك القيام بها مع نكسون إلى الشرق الأوسط. ولكن لم تختف الأنباء المدينة لدوره والفاضحة لتواطئه؛ بل إنها زادت بشكل لم يتوقعه. وبدأ البعض يطالب بإجراء التحقيق معه بتهمة "الكذب" فى الكونجرس. وقد جاءت هذه المطالبة وهو مع نكسون فى النمسا فى طريقهما إلى مصر. وجن جنون كيسنجر، وعقد مؤتمراً صحفياً، بدى فيه على وشك الانفجار بكاء؛ وهدد فيه بالاستقالة فوراً، ما لم تقم لجنة الشئون الخارجية بتبرئته فوراً، وإعلان ذلك على العالم. فى ذلك المشهد الدرامى المثير وأمام آلاف الصحفيين الذين نقلوا النبأ للعالم كله، برزت على السطح النفسى لهنرى كيسنجر من جديد عقد "الاضطهاد" وشعوره بأنه "منبوذ"، وبأن أعداءه الشخصيين يريدون تحطيمه، ويرفضون الاعتراف "بإنجازاته". إن مجرد مطالبته بالتبرئة الفورية وإلا قدم استقالته، عكست ليس فقط مشاعره بالألم والغيظ، وإنما أيضا اعتداده بالذات لدرجة الصلف والغرور. إن كيسنجر كان يطالب بشىء حتى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نفسه فى ذلك الوقت لم يكن يستطيع المطالبة به. إنه كان - باختصار - يطلب معاملة استثنائية خاصة خارج الإطار الدستورى، ومتخطياً التقاليد المتعارف عليها فى النظام الأمريكى. وربما فى قرارة نفسه كان كيسنجر

يحس فعلاً بأنه يستحق مثل هذا الاستثناء الخاص، أليس هو يمثل بشخصه إرادة التاريخ ووكيله التنفيذى فى السبعينيات من القرن العشرين؟

هـ - الجماعات المرجعية لهنرى كيسنجر

وهناك أخيراً عناصر لا يمكن إغفالها ونحن بصدد التشريح العام لتركيبة كيسنجر النفسية، لأنها أيضاً ترتبط بالحاجة إلى "الإنجاز" وبميوله "السلطوية" و"الاستعراضية" وبحبه المغرض "للسرية".

وتدور هذه الجوانب حول ما يسميه علماء الاجتماع والنفس "بالجماعة المرجعية" (reference group) ويعنون بهذا المصطلح الفئة أو الطبقة التى ينتمى إليها الفرد بالفعل، أو يأمل فى أن ينتمى إليها فى المستقبل القريب. وفى كلا الحالين يحاول الفرد جاهداً أن يستحوذ على إعجابها ورضاها بأن يخدم مصالحها، وأن يجسم معاييرها السلوكية، وقيمها، وأسلوبها الحياتى. عند بعض أفراد الجماعة المرجعية قد تكون الأسرة أو القبيلة؛ وعند آخرين قد تكون القرية التى نشأ فيها أو مجموعة من زملاء الدراسة فى مرحلة معينة؛ وعند فريق ثالث قد تكون الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد بالفعل أو يتطلع إلى الانتماء إليها بشغف. وقد توجد لدى الفرد أكثر من جماعة مرجعية؛ ولكن فى معظم الأحيان لا تتعارض التوقعات بينها. ولكن فى الحالات التى يوجد فيها تناقض بين جماعتين مرجعيتين يعتبرهما الفرد مهمتين له؛ فإن ذلك تنشأ عنه حالات قلق وتوتر نفسى شديدة إلى أن يحسم الفرد نفسه الموقف بأن يسقط أحدهما من اعتباره كلية. الجماعة المرجعية بالنسبة للفرد هى أشبه ما يكون بجهاز "رادار" مختبئ داخل هذا الفرد، يلتقط الإشارات بحساسية مفرطة، ويوجه سلوك الفرد فى الاتجاه الذى يعتقد هذا الفرد أنه سيستحوذ على مزيد من القبول والإعجاب من الجماعية المرجعية. والسؤال المهم هنا هو ما هى الجماعة أو الجماعات المرجعية الهامة بالنسبة لهنرى كيسنجر؟ بادئ ذى بدء يمكن القول أن الجماهير الطلابية والعمالية العريضة فى الولايات المتحدة لا، ولم تكن فى يوم من الأيام موضع اهتمام كيسنجر. كذلك لم تكن الطبقات الأدنى أو الأقليات المهضومة، وخاصة الزنوج، من الفئات

التى كلف كيسنجر خاطره وذكرها حتى ولو مرة واحدة فى كتاباته العديدة. قد يقول سائل وما دخل هذه القوى والفئات الداخلية فى رسم السياسة الخارجية. والإجابة من كيسنجر نفسه الذى عرف السياسة الخارجية على أنها ترجمة لمجموعتين متفاعلتين من العوامل: أحدهما - وأهمهما - الأبنية الهيكلية الداخلية، أو ما يسميه هو (dpmestic Structures)[26]؛ وثانيهما اعتبارات النظام الدولى أو الأبنية الخارجية (external Structures) ومادام كيسنجر يعطى للقوى الداخلية كل هذا الوزن فى رسم سياسة أمريكا الخارجية، يصبح من المهم أن نسأل أى "قوى داخلية؟". الطبقات الدنيا والعمال والطلاب والزنوج لا يمثلون الجماعة المرجعية بالنسبة له. ولا حتى معظم شرائح الطبقة المتوسطة تدخل ضمن الإطار المرجعى الهام لكيسنجر.

أن الثالوث المرجعى الأهم بالنسبة لكيسنجر هو:

١- الجناح الليبرالى فى الحزب الجمهورى، كما يجسمه نلسون روكفلر؛ ٢- المؤسسة الأكاديمية فى كبرى جامعات الساحل الشرقى للولايات المتحدة. ٣- يهود أمريكا ذوى الأصل الألمانى الذين فروا من الاضطهاد النازى، كما تجسمهم أسرته نفسها. أن العنصر الأول من ثالوث كيسنجر المرجعى هو مجموعة المليونيرات "المرجين" أو "المثقفين". وهم من عدة نواحى يناقضون، فى الشكل والمظهر وطريقة التفكير، الجناح المحافظ للحزب الجمهورى الذى يتزعمه الأغنياء الجدد فى غرب وجنوب غرب الولايات المتحدة (كاليفورنيا وتكساس وأريزونا). كلا الجناحين ملتزم بسياسة داخلية واحدة، وبأهداف استراتيجية عليا واحدة فى السياسة الخارجية، أهمها إبقاء أمريكا فوق الجميع، وتكريس هيمنتها الاقتصادية على العالم. ولكن الجناح الليبرالى يحاول أن يفعل ذلك بطريقة برجماطية، بينما الجناح المحافظ يحاول أن يفعل نفس الشىء بطريقة "صليبية" يغلب عليها هوس محاربة الشيوعية بطرق حدية ساخنة. ولعل تمثيل روكفلر للجناح الليبرالى فى الحزب

(26) Henry Kissinger: **American Foreign Policy** (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969); See especially the first essay "Domestic Structure and Foreign Policy", pp. 11-52.

الجمهورى يبرز كل سمات هذا الجناح من ناحية الخلفية الطبقية، والمزاج، وأسلوب العمل. فهو من الطبقة الفنية العريقة التى كونت (أو سلبت) ثرواتها منذ عدة أجيال خلت، وتتركز معظم ثروتها فى شركات النفط (ستاندارد أويل بكاليفورنيا، ونيوجرسى، وانديانا) التى تسيطر على هذه الصناعة فى الداخل، وعلى أجزاء ضخمة منها فى الخارج من خلال ملكيتها لأسهم فى شركات النفط العاملة فى السعودية والكويت وفنزويلا. لقد حصل معظم أفراد هذه الفئة على أرقى مستويات التعليم، ووصلوا من خلال أسفارهم وخبراتهم فى ميدانى المال والخدمة العامة إلى قناعات معينة فيما يتعلق بترتيب الأوضاع الدولية والمحلية، من هذه القناعات أن "المصالح القومية" (National interests)، التى هى فى الأساس مصالح الطبقات الأكثر حظاً، يمكن خدمتها عن طريق المشاركة والتنافس السلمى بدلاً من الصراع أو التنافس المدمر مع الخصوم الأقوياء. لقد نجح هذا الأسلوب فى الخروج بنصيب الأسد فى صناعات البترول بالنسبة لعائلة روكفلر، وفى صناعة السيارات بالنسبة لعائلة فورد وجنرال موتورز إن الكبار فى كل صناعة يرتبون الأوضاع التنافسية ويتحكمون فى ضبطها بحيث تحقق لهم أقصى الفوائد. وفى نفس الوقت يمنعون دخول منافسين جدد فى الحلبة؛ أو يبقون مثل هؤلاء المنافسين على الهامش. الكبار فى الصناعة الأمريكية حريصون على أن يظل مظهر التنافس؛ ولكن جوهر العلاقات بينهم هو التعاون والتواطؤ، لاستغلال المستهلك الداخلى والخارجى من ناحية؛ ولمنع دخول منافسين أقوياء جدد إلى الميدان من ناحية أخرى. لقد جرب جون روكفلر الأول (جد نلسون روكفلر نائب الرئيس الأمريكى الحالى) هذا الأسلوب فى الحقل الاقتصادى وأثبت نجاحاً فائقاً، وقد سار على نفس النهج أولاده وأحفاده. وأصبحوا إلى جانب تحكمهم فى صناعات البترول يملكون ثانى أكبر بنوك [٢٧] الولايات المتحدة، إلى جانب الملايين من الأفدنة فى شكل عقارات أو مزارع فاكهة فى كلا الأمريكتين.

---

(٢٧) بنك تشاس منهاتن الذى يترأس مجلس إدارته ديفيد روكفلر.

هذا الجناح الليبرالي أيقن منذ مدة مبكرة (ربما آخر الخمسينيات) أنه من الممكن استحداث معادلة مماثلة في مسرح السياسة الدولية، بطريق المشاركة مع الاتحاد السوفييتي، بحيث يستفيد الطرفان اقتصادياً ومالياً، ويقتسمان العالم كمناطق نفوذ وتأثير، ووجدوا في شخص هنري كيسنجر منظراً لهذا الاتجاه؛ ووجد هو فيهم أولياء نعمة يغدقون عليه المال والمنصب، ويمنونه بالجاه. ومن هنا نشأت رابطة قوية بين هنري كيسنجر وأهم شخصيات الجناح الليبرالي للحزب الجمهوري وهو نلسون روكفلر. وكان هذا الأخير - كما أسلفنا - هو الذي دفع بهنري كيسنجر إلى عتبات البيت الأبيض، حيث تلقفه نكسون كمستشار له وكرئيس لمجلس الأمن القومي. وظل هنري كيسنجر وفياً لتلك الجماعة الرجعية؛ وقد خدمها أجل الخدمات بقدرته على أن يبيع تصورها ورؤيتها في السياسة الخارجية لرتشارد نكسون. فهذا الأخير كان إلى أجل قريب مازال ينتمي إلى الجناح المحافظ للحزب الجمهوري. بل إن مجد نكسون في السياسة الأمريكية قد شيد في أول الخمسينيات على أساس حملاته الصليبية المحمومة ضد الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية من ناحية، وضد الاشتراكيين والماركسيين الأمريكيين في الداخل من ناحية أخرى. لذلك فإن نجاح كيسنجر في تحويله إلى "دين" جديد يعرف باسم سياسة الوفاق (détent) يعتبر إنجازاً ضخماً. وهو بهذا الإنجاز قد أدى الدور الذي ابتغته له تلك الجماعة الرجعية. ولكن التنظير للسياسة الجديدة كان لابد له من قبول أكاديمي في أوساط ما يعرف باسم "المؤسسة الشرقية" (The Eastern Establishment) وعلى قمتها جامعة هارفارد، والدوائر الفكرية في كل من نيويورك، وبوسطن، ونيوهيفن، وبرنستون. هذا القبول لا يعني الموافقة أو تبني النظرية الجديدة بالضرورة. وإنما يعني أن هذه النظرية قد صيغت "باللغة" التي يفهمها أعضاء هذه المؤسسة، وعرضت "بالأسلوب" الذي تعودوا عليه. وقد أشرنا إلى حساسية كيسنجر المفرطة تجاه نقد هذه المؤسسة لكتاباته المبكرة. ولكن رغم الغيظ والغضب فقد ظلت المؤسسة الشرقية ثاني أهم جماعة مرجعية في حياة هنري كيسنجر. إن ما يقولونه عنه، وتقييمهم له، يترك فيه أعمق الآثار إيجاباً أو سلباً.

العلاقة بين الجماعة المرجعية الأولى (الجناح الليبرالى فى حزب المحافظين) والجماعة المرجعية الثانية (المؤسسة الأكاديمية الشرقية) هى علاقة ترابط وتشابك. الأولى تملك المال والنفوذ، والثانية تملك العقول المفكرة والأقلام المنظرة. وحينما يتزاوجا تتولد سياسة أمريكية داخلية أو خارجية شديدة البريق والتنميق. لقد خدمت المؤسسة الشرقية - بدرجة مماثلة - الجناح المتنور فى الحزب الديموقراطى، وهو الجناح الذى تتزعمه عائلة كيندى. ففى خدمة هذه الأخيرة نجد من الأسماء الأكاديمية اللامعة أشخاص مثل ماكجورج بندى وجون جالبريث وواِلت رستو بل إن كيسنجر نفسه خدم كلا الجناحين، وإن كانت خدماته للجمهوريين هى الأطول والأحدث. ولم يفت كيسنجر فى ولائه الفكرى والسلوكى لجماعتيه المرجعيتين أن يقلدهما - بل يحاول أن يبذهما - فى أسلوب حياته الخاصة. فقد خلق حول مغامراته النسائية العاطفية هالة إعلامية ضخمة جعلته ينافس نجوم هوليود وجاكى كيندى أو ناسيس فى الاستحواذ بأغلفة مجلات "الأسرار" والمغامرات، التى تقرأها ملايين من ربات بيوت الطبقة المتوسطة الكبيرة فى ضواحى المدن الأمريكية.

وأخيراً نجد جماعة مرجعية ثالثة أقل نصاعة فى التأثير على كيسنجر شعورياً. ولكن يبدو أن تأثيرها اللاشعورى على تفكيره وسلوكه ليس بأقل من الجماعتين الأولتين.

والجماعة الثالثة التى نقصدها هى اليهود الأوربيين الألمان الذين فروا من الاضطهاد النازى وهاجروا واستقروا فى الولايات المتحدة منذ الثلاثينات. والأبعاد الأربعة لتلك الجماعى هى أنهم يهود، وأوربيين، وألمان، وأمريكيين. وقد تركت كل صفة من هذه الصفات الأربع تأثيرها على كيسنجر، كما على غيره من أفراد تلك الجماعات بما فيهم أسرته. هذه الفئة بصفة عامة قد نجحت فى أن تعلم نفسها وأبنائها تعليماً مهنياً أو نظرياً عالياً ورفيعاً؛ واحتلت نتيجة ذلك مكاناً هاماً فى الخريطة الفكرية للولايات المتحدة منذ أوائل الأربعينيات وإلى الآن. وقد برزوا فى ثلاثة ميادين على الأخص وهى علم الاجتماع، وعلم السياسة، وعلم النفس والتحليل النفسى. فى الميدان الأول أنشأ أفراد هذه الفئة امتداداً أمريكياً لما كان يعرف فى ألمانيا باسم "مدرسة

فرانكفورت لعلم الاجتماع" (Frankfurt School of Sociology) وقد تركز هذا الامتداد فى "المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعى" (The New School of Social Research) فى نيويورك. وفى علم النفس والتحليل النفسى نجد تأثيرهم ممثلاً بأعلام من قبيل فيستنجر وهيدر وروزنبرج وأريك فروم. وفى علم السياسة نجد هانز مورجنثاو ونيومان وهنرى كيسنجر نفسه. لقد دأب أفراد هذه الجماعات على تقديم الفكر الأوروبى إلى أمريكا، ومزجه بالتيارات الثقافية الأمريكية. وفى علم السياسة بالذات كانت أبرز مساهمتهم تتجلى فى إدخال البعد التاريخى والبعد "الجيوبولتيكى" (Geopolitics) والبعد "الواقعى" (Realpolitics) فى التحليلات السياسية الأمريكية. وكانت هذه الأخيرة يغلب عليها النزعات "المثالية" أو "الصليبية" البحتة أو "البرجماطية الوظائفية" (Pragmatic Funcutionalism) وهذه الأبعاد الثلاثة سنجدها بارزة تماماً فى الفكر الاستراتيجى لهنرى كيسنجر. أما التركيب النفسى لأفراد هذه الجماعة فقد كان وما زال خليطاً من الفخر بأصولهم الأوروبية، وشغف بالثقافة الألمانية من ناحية، وكراهية وازدراء للأوروبيين والألمان من ناحية أخرى. وفى كثير من الوجوه نجد هنرى كيسنجر يجسم تلك النزعات المتضاربة فى موقفه وسلوكه حيال الأوروبيين. فهو من ناحية يبدو فخوراً بلكنته الألمانية القارية، ويستمتع بأن يكون المفسر لأوربا فى الولايات المتحدة، والمفسر للولايات المتحدة فى أوروبا. ولكن من ناحية أخرى يبدو كيسنجر بين الحين والآخر وكأنه لا يحمل للأوروبيين غير الكراهية والأزدراء. لقد كان عام ١٩٧٣ بالنسبة لكيسنجر هو عام أوروبا الذى تتدعم فيه الوحدة الأطلسية وتمتد جذور التعاون إلى أبعد مما وصلت إليه بكثير. وكان عام ١٩٧٣ أيضاً هو العام الذى وصف فيه كيسنجر الأوروبيين بأقذع الأوصاف.. - من انتهازيين إلى رخيصين إلى أنانيين إلى خونة ... إلخ. ولعل هذا الموقف الفصامى تجاه أوروبا والأوروبيين هو محصلة البعد الأول لتلك الجماعة المرجعية - أى بعد اليهودية. فهم فى أعماق أعماقهم يعتبرون أوربا بأجمعها - إن لم يكن العالم الغربى كله - مسئول عن نكبتهم وفناء الملايين منهم على أيدى النازية الألمانية. فقد وقفت أوروبا متفرجة على ما يحدث لليهود فى ألمانيا طوال الثلاثينيات دون أن ترفع أصبع احتجاج أو مقاومة؛ ولم تتحرك

ضد هتلر إلا عندما هاجمها بجيوشه. ويبدو أن كثيراً من اليهود الأمريكيين ذوى الأصل الألمانى مثل كيسنجر لا ينسون لأوروبا هذا الإثم الأكبر - وهو ما يفسر المظاهر الفصامية العديدة التى أشرنا إليها.

كذلك يبدو أن نمطى التربية اليهودية والألمانية قد تداخلا كثيراً فى تنشىء كيسنجر، بل إن البعض يعزو ميوله "التسلطية" أو "السلطوية" إلى نمط التربية الألمانى. وبما أنه لا يستطيع ممارسة سلطويته بطريقة مفتوحة ورائدة فى المجتمع الأمريكى الذى تغلب عليه الديموقراطية الليبرالية، فإنه يلجأ إلى سلاح السرية، وتجميع السلطة فى يديه بصور لا تخالف مظهر "الشرعية". ويقال إنه بسبب ذلك يحس كيسنجر بسهولة أكبر فى التعامل مع زعماء الأنظمة "الشمولية" (totalitarian regimes) والدكتاتورية؛ ولكنه أقل نجاحاً وفعالية حينما يتعامل مع قادة أنظمة ديموقراطية ليبرالية أو شعبية.

تلكم هى لمحات عامة عن شخصية هنرى كيسنجر: عقلية، وسلوكاً وأسلوباً. وقد حاولنا ربطها بخلفياتها الاجتماعية ومؤثراتها النفسية والتربوية. ولكن فهمنا لشخصية هذا الرجل فهماً متكاملاً لا يتم إلا بمعرفة عقله وفكره كما تعبر عنهما نظريته الاستراتيجية العامة. ذلكم هو الموضوع التالى فى هذه الدراسة.

الفصل الثاني

كيسنجر

المفاهيم الكلية والنظرية الاستراتيجية



أ. تمهيد :

كتب هنرى كيسنجر - بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين - حوالى ثلاثة آلاف صفحة، تدور كلها حول السياسة الخارجية والاستراتيجية. وقد ظهرت هذه الكتابات على مدى ثلاث عشرة عاماً فى الفترة ما بين ١٩٥٧ و ١٩٦٩. وباستثناء الفترة القصيرة جداً التى عمل فيها كيسنجر فى إدارة الرئيس جون كيندى، فإن هذه الثلاثة آلاف صفحة تعتبر نقداً لاذعا لكل إدارة أمريكية من ترومان إلى جونسون، مروراً بأيزنهاور وكيندى. ومن خلال نقده للمفاهيم والممارسات الأمريكية فى السياسة الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقت دخوله البيت الأبيض - فى ركاب رتشارد نكسون فى يناير ١٩٦٩ - كان كيسنجر يصوغ البديل على المستوى المفاهيمى (Conceptual)، وعلى مستوى بناء النظرية المتكاملة لاستراتيجية جديدة، وعلى مستوى الممارسة التكتيكية.

لقد ظهرت أفكار كيسنجر على هذه المستويات الثلاثة فى ستة كتب واثنين وثلاثين مقالاً [1]. الكتب حسب ظهورها هى:

١- عالم تمت استعادته: مترنيخ وكاسلريج ومشكلات السلام، ١٨١٢ - ١٨٢٢ (نشر عام ١٩٥٧).

٢- الأسلحة النووية والسياسة الخارجية (نشر عام ١٩٥٧).

٣- ضرورة الاختيار: الاحتمالات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية (نشر عام ١٩٦١).

٤- الشركة المتعثرة: إعادة مراجعة التحالف الأطلسى (نشر عام ١٩٦٥).

٥- مشكلات الاستراتيجية القومية (كتاب محرر مع آخرين) (نشر عام ١٩٦٥).

٦- سياسة أمريكا الخارجية: ثلاث موضوعات (نشر عام ١٩٦٩).

---

(١) انظر قائمة هذه الكتب والمقالات فى ملحق بنهاية هذا الكتاب.

أما المقالات فهى منشورة فى ملحق فى نهاية هذا الكتاب، ولا داعى لسرد عناوينها هنا.

ليس من العدالة أن نحاول - فى كتاب تقديمى مثل هذا - تلخيص كل ما سطره كيسنجر من كتابات. ولكننا مع ذلك سنحاول استشفاف فلسفته، وخلاصة أفكاره، حول موضوعات الاستراتيجية بشكل عام؛ ومواقفه التحليلية تجاه المسائل العالمية الكبرى بشكل خاص. ومن حسن الحظ أن كيسنجر نفسه قد قام بمعظم المهمة التى نحن بصددها طوال عام ١٩٦٨. فى تلك السنة، اختاره نلسون روكفلر - حاكم نيويورك فى ذلك الوقت - مستشاراً خاصاً له للشئون الخارجية. لقد كان روكفلر يطمح إلى أن يكون المرشح الجمهورى للرئاسة الأمريكية فى الانتخابات التى تعقد فى نوفمبر عام ١٩٦٨. وقد وجد روكفلر فى كيسنجر مفكراً ذكياً، ومنظراً فريداً لفلسفة الجناح الذى يتزعمه فى الحزب الجمهورى. وانبرى كيسنجر للقيام بالمهمة التى كلف بها بعزيمة واجتهاد؛ كما لو كان نجاح روكفلر فى حملته لأن يكون المرشح الجمهورى؛ وانتصر على منافسه الديموقراطى، وأصبح رئيساً للولايات المتحدة بالفعل. طبعاً، جاء شهر أغسطس، وتحطمت آمال روكفلر (ومعه كيسنجر) على صخرة منافس آخر، فى مؤتمر الحزب الجمهورى، اسمه رتشارد نكسون. وطوى كيسنجر أوراقه، واستعد للعودة إلى كمبردج (حيث جامعة هارفارد)، من أجل بداية عام دراسى جديد. وهو يعزى النفس بأن حصيلة بحثه وكتاباته أثناء حملة روكفلر تصلح لعدة مقالات وربما لكتاب جديد وبدأ بالفعل يعد العدة لذلك بنشاط زائد، خاصة وأن إنتاجيته العلمية كانت قد تضاءلت إلى حد كبير فى السنوات الأخيرة. بل إن سنوات أربعة كاملة قد مرت (منذ أوائل ١٩٦٥) دون أن ينشر أى كتب جديدة.

طبعاً، لم تطل خلوة كيسنجر الأكاديمية أكثر من ثلاثة شهور. فقد جاء نوفمبر، ونجح رتشارد نكسون فى الفوز برئاسة الولايات المتحدة، ودعى كيسنجر بناء على نصيحة روكفلر - ليصبح مستشاره للأمن القومى. والبقية يعرفها القارئ. الذى يهمنا هنا هو ما كتبه كيسنجر خلال حملة روكفلر للفوز بترشيح الحزب

الجمهوري. ففى كل خطابات روكفلر حول السياسة الخارجية، كانت هناك آخر ما استطاعت قريحة كيسنجر أن تجود به. لقد غطى كيسنجر - من خلال روكفلر - كل مسائل الساعة، وكل موضوعات وهموم السياسة الأمريكية الخارجية. وإذا كان هناك أدنى شك فى أن كل ما تفوه به روكفلر كان من بنات أفكار كيسنجر وصياغته، فإن ذلك قد تبدد بنشر كيسنجر لهذه الأفكار مستخدما نفس الكلمات باسمه هو فى مقالين شهيرين فى المدة ما بين أغسطس ١٩٦٨ ويناير ١٩٦٩. المقالة الأولى كانت بعنوان "المسائل الكبرى فى سياسة أمريكا الخارجية" ("Central Issues of American Foreign Policy" in Agenda for the Nation, 1968) التى نشرها معهد بروكنجز (Brookings Institution) والمقالة الثانية كانت عن معضلة الساعة التى مزقت أمريكا داخلياً، وأدمتها خارجياً فى ذلك الوقت؛ وبالتالى كانت الموضوع الأول فى حملة الترشيح، وحملة الانتخابات الأمريكية عام ١٩٦٨، ظهرت المقالة بعنوان "مفاوضات فيتنام" فى مجلة الشئون الخارجية عدد يناير ١٩٦٩، أى قبل مزاولة عمله الرسمى فى إدارة نكسون بعدة أيام. وفى كلا المقالين نجد تلخيصاً وافياً لكل ما ردده روكفلر فى حملته الترشيحية من يناير إلى أغسطس ١٩٦٨. وأهم من ذلك نجد فى المقالين زبدة أفكار كيسنجر حول الاستراتيجية والشؤون الدولية، والبدائل التى يقترحها لسياسة أمريكية جديدة فى عالم السبعينيات.

إن مؤرخى السياسة الأمريكية فى المستقبل سيتجادلون حول ما إذا كانت كتابات كيسنجر قبل وصوله إلى السلطة هى المفتاح لفهم تحركاته وسياسته بعد الوصول إلى السلطة. وربما يذهب البعض إلى أن كيسنجر قد استخدم تسليم الآخرين بكتاباته، وركونهم إلى قدرتهم على التنبوء بما سيفعله، لكى يفعل العكس، أو على الأقل لكى يضللهم ويتحكم فى حبك مناوراته من حولهم.

ربما الأصح هو أن أى اختلاف بين النظرية كما صاغها كيسنجر الأستاذ، والتطبيق كما مارسه كيسنجر الدبلوماسى الرسمى، هو نتاج طبيعى للظروف الداخلية والخارجية التى تحيط بصانع القرار. وهى متغيرات لا يستطيع أى منظر - مهما كانت

عبقريته - أن يحصيها جميعاً وهو قابع فى برجه الأكاديمى؛ وأن أحصاها لا يستطيع دائماً أن يزن كل منها الوزن الدقيق. على أى الأحوال لنبدأ بهنرى كيسنجر صانع النظريات، ولنرجئ كيسنجر صانع القرارات إلى الفصل التالى.

ب - كيسنجر كناقد

يقول جيرار شاليان[٢]: إن كيسنجر يمثل دخول الوعى التاريخى إلى قلب الدبلوماسية الأمريكية، ودخول فلسفة للعلاقات فيما بين الدول، ودخول رؤية تعرف كيف تدمج عناصر الواقع المعقد". والذى يقصده شاليان هنا هو أن كيسنجر قد أعاد الولايات المتحدة إلى مرآة التاريخ، أى الرؤية الذاتية، وساعد سياسييها (الذين قرءوه على الأقل) على أن يروا بلدهم من خلال منظور معين ذو استمرارية جدلية، يتداخل فيه الماضى بالحاضر ليفرز إمكانيات مستقبلية عديدة. وأن على صناع القرار الأمريكى، والأمر كذلك، أن يختاروا من بين هذه الإمكانيات ما يتفق "ومصلحتهم القومية" من بدائل.

وفى موضع آخر يذكر شاليان أن كيسنجر يتمتع - إضافة إلى موهبته السياسية الكبيرة - "بادراك سوسيولوجى جاد للوقائع السياسية الأمريكية من الداخل والخارج على السواء"[٣]. وقد مكنه ذلك من أن يكون ناقداً شمولياً بالمعنى الكلاسيكى لكلمة "نقد" على الطراز الفلسفى الألمانى. ويمكن التمييز داخل هذا النقد الشمولى، بين ثلاث مستويات تحليلية: مستوى مفهومى (Conceptual level) ومستوى سوسيولوجى (Sociological level) ومستوى استراتيجى (Strategic level).

على المستوى المفهومى، يحاول كيسنجر تحديد وتجاوز الدبلوماسية الأمريكية التى ظلت أسيرة ميراثها المتراكم طوال الربع قرن الذى أعقب الحرب العالمية الثانية. هنا يسجل كيسنجر بعض ملاحظاته الثاقبة على التطور التاريخى للمجتمع الأمريكى، وانعكاسات ذلك على السياسة الخارجية، ويخلص من ذلك إلى

(٢) جيرار شاليان: "أسطورة كيسنجر والهيمنة الأمريكية العالمية" فى دراسات عربية، سبتمبر ١٩٧٤، ص ٧٧.

(٣) نفس المرجع، ص ٧١.



أن أهم تحد يواجه السياسة الأمريكية هو تحد فلسفي؛ تصعب مواجهته على أولئك الذين نموا وترعرعوا في ظل وزارة الخارجية والكونجرس الأمريكي، خلال الأربعينيات والخمسينيات. فالولايات المتحدة لم تشهد صراعات اجتماعية حادة يعتد بها. وكانت إيديولوجية الطبقة الحاكمة فيها مقبولة إلى حد كبير من غالبية السكان - على الأقل إلى أوائل الستينيات وحتى انفجار المشكلة العنصرية وثورة الشباب. وقد ساهم هذا الوضع التاريخي - أي عدم وجود صراع اجتماعي حاد - في إبراز وترسيخ بعض خصائص السياسة الأمريكية الخارجية. من ذلك مثلاً اعتبار الصراع حالة شاذة، وإن القاعدة هو دوام السلام؛ وبالتالي القناعة بأن الإطار الطبيعي والمعتاد للعلاقات الدولية هو الانسجام والتناغم، ومن خلال ذلك يمكن الوصول إلى حلول "نهائية" لأي مشكلة. وبقناعات من هذا النوع أصبح من الصعب - إن لم يكن من المستحيل على المجتمع الأمريكي أن يعزو أسباب التوتر إلى عوامل بنيانية هيكلية (Structural factors) وإنما يفضل أن ينسب المسئولية إلى الأفراد. ويترتب على هذه المسلمات أن إزالة التوتر (عالمياً أو داخلياً) في نظر الأمريكيين لا تعدو أن تكون مسألة إزالة أو التخلص من الأفراد الذين سببوه في المقام الأول. هذا الامتناع، عن البحث في الأسباب البنيانية الهيكلية، قد جعل التحليل الأمريكي للأحداث الدولية قاصراً في معظم الأحيان، إن لم يكن خاطئاً كلية. إن "السلام" في رأي كيسنجر لا يعدو أن يكون نتيجة لوضع أكثر جذرية وهو "توازن معين في القوى" بين الدول وخاصة الكبرى منها. إن هذا "التوازن"، وليس "السلام"، هو ما ينبغي أن تسعى وراءه الدبلوماسية. وأن غياب مثل هذا التصور المفهومي في السياسة الأمريكية الخارجية هو الذي جعلها تتخبط بين نقيضين. أولهما، الحياء والخجل حينما تستخدم قوتها المادية لحسم أحد المشكلات؛ وثانيهما، اللجوء إلى استخدام القوة بشكل مطلق ومتطرف. وفي كلا الحالين هناك واقع حقيقي، أو متصور، لدى القادة والشعب الأمريكي على السواء لتحويل تدخلها الولايات المتحدة إلى "حملة صليبية"(٤).

(٤) تعبير "حملة صليبية Crossaude" يستخدم هنا مجازياً بمعنى الاعتقاد المتحمس بأن المجهود القائم هو لوجه غاية نبيلة لا يمكن التفريط أو المساومة فيها مثل "السلام" و"العدالة".

وهناك عامل آخر يضاعف من الميل الأمريكي نحو "المثالية الساذجة" من ناحية، وإلى "البرجماطية الضحلة" من ناحية أخرى. فالمجتمع الأمريكي لم يشهد أهوال أي من الحربين العالميتين على أرضه؛ ولم تصبه في يوم من الأيام مجاعات جماعية من النوع الذي عرفته الهند والصين إلى وقت قريب؛ ولم يفتك به أي طاعون أو أوبئة من التي عرفتها وما تزال تعرفها شعوب عديدة إلى يومنا هذا في العالم الثالث. لقد أدت ندرة الفواجع الطبيعية والبشرية في تاريخ المجتمع الأمريكي إلى الاعتقاد الراسخ بإمكانية "النجاح" (Success) والتغلب على أي صعاب أو مشكلات. كل ما يحتاجه الأمر هو المثابرة أو المحاولة من جديد؛ أو تحسين وتجويد الوسائل التكنيكية الموجودة، أو خلق وسائل جديدة، أو تحسين لغة الاتصال ... إلخ. أن "الفشل" إذا وقع فهو حتما يرجع إلى أن الأفراد لم يحاولوا بشكل أكثر جدية. الفشل في نظر الأيديولوجية الأمريكية السائدة نادراً ما يرجع إلى عوامل بنيانية هيكلية. لقد كانت هذه العقيدة هي أحد أسباب الألم والتمزق الذي خبره المجتمع الأمريكي من جراء حرب فيتنام. فالأمريكيين من ناحية يعتقدون اعتقاداً جازماً أنهم دائماً يحاربون من أجل "الخير"، ولذلك فهم دائماً "ينتصرون". إن "الله" دائماً في جانبهم ("God in on our Side") فإذا تأخر النصر فإن ذلك حتماً يرجع إلى أنهم لم يحاولوا محاولات صادقة، ولأنهم لم يجربوا كل الوسائل المكنة. وطبعاً حينما طالت الحرب، وجربت فيها كل الوسائل (باستثناء الأسلحة النووية) ومع ذلك عز النصر؛ بدأت تراود الأمريكيين أفكار الشك في الذات والثقة في النفس، وبدأت تتكشف للشباب منهم خرافة المثاليات الساذجة، التي روج لها الساسة الأمريكيين طوال سنين عديدة.

وأخيراً هناك - في نظر كيسنجر - عاملاً "قاتلاً" لم تستقر أهميته في أعماق الوعي الأمريكي بالصورة المطلوبة بعد، وهو خطر الحرب النووية. لقد تضاعف هذا الخطر بالنسبة للولايات المتحدة منذ لم تعد هي المحتكر الوحيد للقوة النووية. لقد كرس كيسنجر كتاباً كاملاً لهذا الموضوع(٥)؛ ولم يكف عن التأكيد على أهميته

(٥) انظر كتابه: الأسلحة النووية والسياسة الخارجية.

- Nuclear Weapons and Foreign Policy (New York, Harper, 1957).

بالنسبة لصناع القرارات. فهو يرى أن الشئون الدولية - بسبب الخطر النووى - لا يمكن تصريفها بدون فلسفة للعلاقات الدولية يشترك فى الإيمان بها وتجسيدها عملياً كل من السياسى والعسكرى والدبلوماسى فى المؤسسة الأمريكية الحاكمة.

أما على المستوى السوسيولوجى فإن كيسنجر يأخذ دور عالم الاجتماع محاولاً الإجابة على السؤال الذى أفرزه تحليله على المستوى الأول (المفهومى)، وهو: لماذا لم يتوصل المجتمع الأمريكى إلى إنتاج قادة قادرين على تجاوز تجربة مجتمعهم، مع أن ذلك أصبح أحد الضروريات التى يتطلبها الدور العالمى الذى تقوم به الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية؟ يذهب كيسنجر فى آخر كتبه[٦] إلى أن الفئات الأمريكية الحاكمة لم تجد نفسها ملزمة، لا بتكوينها ولا بالضغوط الخارجية، بأن تفكر تكفيراً سياسياً أو استراتيجياً شاملاً. لقد تكونت عقليات هذه الفئات، وتبلورت أفكارها على امتداد قرن بكامله من خلال الاهتمام الأوحد بالتطور الداخلى للبلاد. هناك فئتين مهنيتين تسيطران عددياً وتنفيذياً على أجهزة صناعة القرارات سواء فى الكونجرس أو فى بيروقراطية وزارة الخارجية. وهما فئة المحامين الحقوقيين، وفئة كبار المديرين الوافدين من عالم الأعمال والصناعة الكبيرة.

فالصناعة الكبيرة تتطلب رجالاً من ذوى الكفاءة الإدارية الذين يستطيعون التعامل مع الأفراد لا مع الأفكار والمفاهيم. ورجال الحقوق، بحكم تأهيلهم الدراسى وتدريبهم العملى، يتميزون فقط بالقدرة على إيجاد حلول لسلسلة متعاقبة من المشكلات المنفردة بعد وقوعها؛ ولكن ليست لديهم لا القدرة على التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها، ولا على استنتاج النظرية الشاملة من واقع الحالات المفردة الكثيرة التى تعاملوا معها. وعليه يخلص كيسنجر إلى أن رجال هاتين الفئتين هم أكثر صلاحاً ولعاناً فى إطار نظام الاقتصاد الحر داخلياً منهم فى تصريف الشئون الدولية خارجياً. إنهم، فى رأيه، أكثر اهتماماً بالجوانب التكنيكية والتكتيكية منهم

(٦) انظر كتابه

- American Foreign Policy (London: Weidenfeld, 1969).

وخاصة الجزء الثانى من الفصل الأول بعنوان:

"The Impact of The Admininstrative Structure"



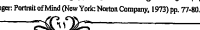
بالمشكلات النظرية والمفاهيم الاستراتيجية. هذا الافتقار إلى إطار مفاهيمي، وإلى رؤية شاملة، لا يسمح بسبر أغوار المشكلات، ولا بالاختيار الحقيقي من بين كل البدائل المنطقية التي يسهل حصرها في وجود"النظرية". ويذهب كيسنجر إلى أن معظم ما أنجزته الشيوعية وما حققته من نجاح حول العالم يعود، إلى حد كبير إلى وجود النظرية والرؤية الشاملة للزعماء الماركسيين من لينين إلى ماوتسي تونج. وعلى النقيض من ذلك نجد النخبة الأمريكية الحاكمة ذات رؤية تخصصية مجزأة؛ ولا وجود عندها لأي نظرية، أو مفهومات شمولية. وبالتالي فإن القرارات الكبرى غالباً ما تتخذ في أوقات الأزمات فقط وكردود فعل لها؛ الأمر الذي لا يسمح إلا بمواقف دفاعية. أما الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى فتظل أسيرة الغموض والتخبط.

وعلى المستوى الثالث من التحليل، يوجه كيسنجر نقده اللاذع إلى الدبلوماسية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ترى تلك الدبلوماسية الحرب والسلم كمرحلتان منفصلتان ومتعاقبتان. ويذهب كيسنجر إلى أن هذا الاعتقاد هو أحد نقاط الضعف الكبرى لهذه الدبلوماسية. فسياسة الاحتواء (Containement)، ومحاصرة الاتحاد السوفييتي والصين بطوق من الأحلاف العسكرية لم يتما كوسيلة لتحقيق هدف أكبر؛ وإنما بوشرا وكأنهما الهدف في حد ذاته. وما يبدو واضحاً لكيسنجر غاية في الوضوح وهو يكتب في أواخر الخمسينيات، هو أنه بإنشاء كل ما يمكن إنشاءه من الأحلاف - وهو ما تم بالفعل في أواخر أيام دلاس - وصلت نظرية الاحتواء إلى نهاية الطريق، أو بمعنى أدق إلى طريق مسدود. وكأن لسان حال أي مراقب ذكي يقول "لقد انشأتم الاحلاف ووقعتم كل المعاهدات الدفاعية لتطويق الشيوعية ... ثم ماذا؟". إن كيسنجر بمثل هذه الملاحظات اللاذعة لم يقصد أن يكون ضد تكوين الأحلاف. إن كل ما يقصده هو أن تكوينها كهدف في حد ذاته هو سياسة قصيرة النظر ما لم يكن هناك احتمال حقيقي لنشوب حرب - وهو الشيء الذي أصبح منذ توصل الاتحاد السوفييتي إلى إنتاج أسلحته النووية احتمالاً بعيد الوقوع، إن لم يكن معدوماً بالمرة. وخلاصة القول هنا هو أن كيسنجر لا يمانع في إنشاء أنظمة جماعية

تحالفية، إذا كان ذلك وسيلة أو شرطاً لتحقيق أهداف استراتيجية أبعد. أما الشكل الذى نفذت به فقد جعل من الأحلاف غاية فى حد ذاتها. وبالتالى بمجرد أن تم توقيع معاهدات الأحلاف الثلاث الكبرى (الأطلنطى، والمركزى (بغداد)، وجنوب شرق آسيا) واتفاقيات القواعد الثنائية العديدة، بدا الأمر وكأنه ليس هناك شىء آخر تفعله السياسة الخارجية الأمريكية. الشىء الوحيد الذى بقى هو التخندق الاستاتيكى الجامد، أو التراجع والتقهقر. وقد ساق كيسنجر العديد من أمثلة هذا التراجع أو الجمود. من ذلك مثلاً تخبط وتردد الولايات المتحدة فى أثناء حرب السويس (١٩٥٦)، وتخليها عن حليفتيها الكبيرتين بريطانيا وفرنسا، ناهيك عن حليفتها الصغرى إسرائيل. وكيسنجر يعتبر ذلك مثلاً للتراجع. ويسوق كيسنجر حالة أخرى وهى الحرب الكورية التى بدأت وبشرت بأن تكون محك اختبار حقيقى للتحالف الصينى السوفييتى. ولكن هنا أيضاً خاب أمل كيسنجر حيث يرى أن أمريكا ارتكبت خطأين فادحين. أولهما أنها أبقت الحرب محدودة أكثر من اللازم؛ فقد كان من الواجب - فى رأيه - توسيع العمليات إلى تخوم الحدود الصينية (وهو ما فعله بعد ذلك بسنوات أثناء الغارات الجوية على شمال فيتنام والتى وصل بعضها إلى حدود الصين. وثانيهما خطأ وقف القتال للتفاوض؛ إذ كان ينبغى فى رأيه أن تستمر الولايات المتحدة فى عملياتها العسكرية أثناء المحادثات (وهو ما فعله بعد ذلك فى فيتنام؛ وأصر على ألا يفعله العرب ضد إسرائيل بعد أكتوبر ١٩٧٣). فإذا كانت السويس فى ١٩٥٦ تمثل أحد حالات التراجع الأمريكية فى نظر كيسنجر، فإن كوريا تمثل أحد حالات الجمود[٧].

من الحالات القليلة التى صفق لها كيسنجر نصف تصفيق فى السياسة الخارجية الأمريكية الإنزال الأمريكى فى لبنان عام ١٩٥٨ أثناء ولاية ايزنهاور؛ والموقف "الحازم" للرئيس جون كينيدى أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. ونقول صفق كيسنجر لهذين الموقفين نصف تصفيق لأنه أسف لعدم مضى الولايات

(٧) انظر مناقشة فى هذا الصدد لأفكار كيسنجر فى كتاب:
Stephen Graubard: Kissinger: Portrait of Mind (New York: Norton Company, 1973) pp. 77-80.



المتحدة فى استغلال النصر السياسى الذى ترتب على هذين الموقفين لتصفية حسابات قديمة (مثل التخلص من ناصر فى سورية ومن كاسترو فى كوبا).

كذلك انتقد كيسنجر سياسة الولايات المتحدة نحو أوروبا منذ أزمة السويس، ولموقفها تجاه مشكلة برلين وحلف الأطلنطى وديجول وقد كتب عن هذا الأخير صفحات تشيد بصفاته السياسية، وتعاطفه مع ديجول هو تعاطف فردى ونفسى (ولا يعكس تعاطفاً مع فرنسا) - ربما لإعجابه بنظر ديجول الشمولية للعلاقات الدولية، ولبعد رؤيته التاريخية. وقد كتب كيسنجر يقول "تكمن سخرية التنافس الفرنسى - الأمريكى فى أن لديجول تصورات أرحب وأوسع من قوة بلاده؛ بينما العكس هو الصحيح بالنسبة للولايات المتحدة، فقوتها أكبر بكثير من تصوراتها"[^٨].

ويرى كيسنجر أن حرب فيتنام هى التعبير الأقصى لأزمة التصورات السياسية والاستراتيجية (أو غيابها أصلاً) فى المجتمع الأمريكى. وقد استفحل شر تلك الحرب، أساساً، بسبب نزوع الدبلوماسية الأمريكية كما هو شأنها فى جميع الأزمات الأخرى، إلى إعطاء المواجهات المحلية المحدودة قيمة المثال الملزم للمصداقية الأمريكية. وهو يرى أن ذلك بنى على قراءة خاطئة لطبيعة الموقف فى فيتنام، ولطبيعة الحرب الشعبية. فهذه فى رأيه لا يمكن الانتصار فيها بالطريقة الكلاسيكية ولا يمكن مواجهتها إلا بوسائل محلية وشعبية من نفس النوع[^٩]. ومن هنا جاءت دعوته إلى فتنمة (Vietnamization) الحرب من ناحية وإلى صياغة "مذهب نكسون" (The Nixon Doctrine) كحل دائم لمثل هذه الحالات من ناحية أخرى - وهو ما سنتحدث عنه تفصيلاً فى فقرة قادمة من هذا الفصل.

من الأشياء الغامضة فى كتابات كيسنجر قبل تعيينه مستشاراً فى البيت الأبيض، هو موقفه الحقيقى من نظرية "الدومينو" (Domino Theory) التى

---

(٨) جيرار شاليان، مرجع مشار إليه سابقا، ص ٧٦.

(٩) انظر مقاله حول الموضوع:

- "The Vietnam Negotiations" Foreign Affairs, Jan. 1969.

سادت الدوائر الأكاديمية والدبلوماسية فى الولايات المتحدة طوال فترة الحرب الباردة. والنظرية باختصار تذهب إلى أن وقوع أى بلد تحت "قبضة" الشيوعية يعجل بوقوع سلسلة البلاد المحيطة بهذا البلد نحو نفس "المصير" - بالضبط كما فى لعبة "الدومينو". إننا لا نعثر فى كتابات كيسنجر على نقد صريح لهذه النظرية، وهو الذى دأب على نقد كل جوانب السياسة الخارجية الأمريكية الأخرى. وحيث إنه لم يتبن نظرية الدومينو صراحة، فلنا أن نستنتج أنه تبناها بشكل ضمنى. وربما يرجع عدم تأييده الصريح للنظرية هو أنها فقدت شعبيتها فى الدوائر الأكاديمية إلى حد كبير مع منتصف الستينيات، وهو الوقت الذى كان يكتب فيه كيسنجر عن موضوعات خارج إطار التحالف الأطلنطى.

جـ - مرتكزات الفكر الاستراتيجى لهنرى كيسنجر

لقد كرس هنرى كيسنجر جانباً كبيراً من كتاباته ونشاطه الفكرى لنقد ومعارضة، ونفى، الأفكار والممارسات السائدة فى حقل السياسة الخارجية الأمريكية. إن ما قدمناه بإيجاز فى الصفحات السابقة هو عينة من هذا النقد الكيسنجرى. وهو بمثابة "النفى" antithesis فى المعادلات الجدلية للفلسفة الألمانية (سواء المثالية منها أو المادية)؛ الذى يمهد به الكاتب لعرض "أفكاره التأكيدية thésis" لتحل مكان ما تم رفضه أو نفيه. فما هى - إذن - آراء كيسنجر التأكيدية فيما يختص بسياسة أمريكا الخارجية؟

يؤكد كيسنجر - بادئ ذى بدء - على خمسة مبادئ لابد أن ينطلق منها أى فهم - وبالتالى إلى تخطيط - لسياسة أمريكا الخارجية، وهى:

١- إن مصالح الولايات المتحدة، وبالتالى مسئولياتها، تمتد عبر طول الكرة الأرضية وعرضها، ومن ثم فإن عليها أن تظل أمة ذات فلسفة وتوجهات عالمية.

٢- على الولايات المتحدة أن تحافظ على "مصداقيتها" (credibility)، كزعيم "للعالم الحر"، وذلك بأن توفى بالتزاماتها التعاقدية والمعنوية.

٣- إن للولايات المتحدة مصلحة فى معارضة انتشار نفوذ الاتحاد السوفييتى فى أى منطقة من مناطق العالم.



٤- إن من مصلحة الولايات المتحدة أن تتصرف وتتعامل مع الدول الأخرى على أسس قومية لا أيديولوجية؛ وأن على الولايات المتحدة أن تشجع الدول الأخرى (وخاصة الاتحاد السوفييتي والصين) على أن تنحو نفس النحو، أى على تحييد الأيديولوجية فى تعاملها مع الولايات المتحدة.

٥- إن المنازعات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كلها "مترابطة"؛ بمعنى أن حل أو فض أحد هذه المنازعات لا يعتمد فى المقام الأول على المتطلبات الذاتية للمسألة موضوع النزاع بقدر ما يعتمد على طبيعة واتجاه المسار الكلى للعلاقات الأمريكية - السوفييتية.

والآن، لنتناول هذه المبادئ الخمس بالشرح والتحليل. ومن المهم بداية أن نؤكد أن هذه المبادئ لا تعكس أى اتجاهات "انعزالية" (isolationist) أو حتى "تخندقية" ثابتة (retrenchment) فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية - وهو ما كان قد تنبأ به البعض، نتيجة الدراما الفيتنامية، وما سببته للمجتمع الأمريكى من آلام وتمزقات. كما أن الولايات المتحدة لا تنوى مواصلة الشكل أو الوسائل التى اتبعتها فى تصريف علاقاتها بالدول الأخرى منذ الحرب العالمية الثانية. بدلاً من هذا وذاك سنجد أن كيسنجر يقترح أشكالاً وأساليباً جديدة لهذه العلاقات، بحيث لا تقلل من توجهات أمريكا العالمية بل تزيدها؛ ولكنها من ناحية أخرى تقلل من مخاطر وخسائر أمريكا فى المعترك الدولى. ولا أصدق على نية كيسنجر من مواصلة الدور العالمى للولايات المتحدة من مقارنة بين بعض تصريحاته وبعض تصريحات الرئيس جون كيندى. فهذا الأخير كان معروفاً بنزعته العالمية الشديدة. أعلن كيندى فى خطاب تنصيبه كرئيس للولايات المتحدة فى يناير ١٩٦١:

"لتعرف كل الأمم، سواء تريد لنا الخير أو تضمر لنا الشر ، أننا سندفع أى ثمن، وسنتحمل أى عبء، وسنواجه أى المشقات، وسنؤيد أى صديق، وسنعارض أى غريم، وذلك لتحقيق بقاء الحرية ونجاحها".

طبعاً كانت كلمة "الحرية" و "الديموقراطية" فى سياقات من هذا النوع تعنى أساساً مصالح الولايات المتحدة الخارجية فى المقام الأول، ومصالح حلفائها

فى المقام الثانى. ما يهمنا من هذا الإعلان هو الدور العالمى المنفتح الذى يرسمه كيندى لبلاده، مواصلاً بذلك سياسة ثلاث رؤساء من قبله (روزفلت وترومان وأيزنهاور). ومن ناحية الجوهر لا نجد خلافاً على ذلك من قبل كيسنجر الذى صرح بعد وصوله إلى السلطة: "أن الولايات المتحدة وحدها لا تستطيع أن تجعل من نفسها مسئولة عن كل جزء من العالم فى كل لحظة من الزمن ضد كل خطر وتحت كل ظرف"(١٠).

فمع أن كيسنجر يتمتع برؤية عالمية شاملة لدور أمريكا، شأنه فى ذلك شأن الرئيس كيندى، إلا أنه بعد عشر سنوات من خطاب كيندى المشهور، وبعد دروس فيتنام، يقر بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تواصل هذه المسئولية بمفردها. ليس فى كلمات كيسنجر ما يفيد الانعزال أو التقهقر أو التخندق. هناك فقط محاولة ذكية لتوزيع الأعباء على الآخرين من حلفاء أمريكا وعملائها؛ ما دام هذا التوزيع يتم بواسطة أمريكا، ولمصلحة أمريكا. وهذا ما وصفناه منذ لحظة بأنه الأسلوب الكيسنجرى فى تقليل مخاطر الولايات المتحدة وخسائرها إلى أدنى حد؛ وزيادة مكاسبها وأمنها إلى أقصى حد. وقد عبر كيسنجر عن هذا بجمل من قبيل "الاشتراك فى المسئولية" و"الجماعية فى حماية الأمن والسلام"؛ ثم ترجمها عملياً فى مذهبين. أولهما ما يُعرف "بمذهب نكسون" (The Nixon Doctrine)؛ وثانيهما يُعرف بمذهب "تعدد الأقطاب" (Multipolarity).

١- **مذهب نكسون**. رغم التسمية التى تربط هذا المذهب باسم نكسون، إلا أنه من بنات أفكار هنرى كيسنجر، انتاجاً وإخراجاً. فقد أسند التمثيل إلى نكسون. وقد عرض هذا الأخير المبادئ الثلاثة الرئيسية التى تشكل هذا المذهب الاستراتيجى الجديد لسياسة أمريكا أثناء توقفه فى جزيرة جوام بعد رحلة إلى فيتنام فى عام ١٩٦٩ (أى بعد شهور قليلة من انتخابه رئيساً للولايات المتحدة). أما المبادئ الثلاثة فهى:

(١٠) من كتاب:
- David Landau: Kissinger, The Uses of Power (Boston: Houghton Mifflin Co., 1972) p. 112.

"أولاً: ستحافظ الولايات المتحدة على كل التزاماتها التعاهدية.

ثانياً: ستقدم الولايات المتحدة درعاً ضد أى تهديد من جانب أى قوة نووية لحرية أى من الأمم المتحالفة معنا، أو أى أمة نعتبر بقاءها حيوياً لأمننا.

ثالثاً: فى الحالات التى تنطوى على أنواع أخرى من العدوان، فإن الولايات المتحدة ستقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية التى تطلب منها، تمشياً مع التزاماتها التعاهدية. ولكن الولايات المتحدة ستتوقع من الأمة موضع التهديد المباشر أن تتحمل المسئولية الأولية فى توفير الطاقة البشرية اللازمة لأغراض الدفاع"(١١).

وهنا لابد أن يلاحظ القارئ نقطتين هامتين: الأولى هى أنه رغم أن المسئولية الكبرى فى توفير القوات المقاتلة يقع على عبء الدولة المهددة، فإن مذهب نكسون قد تحاشى بعناية فائقة أن يصدر وعداً قاطعاً بعدم إرسال أو استخدام قوات أمريكية. بل إن مجرد النص على عبارة "مسئولية أولية" فى توفير القوات من جانب الدولة الواقعة تحت "التهديد" يعنى ضمناً أن المسئولية الثانوية فى توفير مزيد من القوات يقع على كاهل الولايات المتحدة(١٢). لقد كتب نكسون نفسه فى هذا الصدد يقول "إنه اتساقاً مع مذهب نكسون ... لا ينبغى أن نعد وحدنا كل ما يلزم من خطط، وأن نصمم كل ما يلزم من برامج، وأن ننفذ كل ما يتخذ من قرارات، وأن نتحمل كل ما يلزم من أعباء الدفاع عن أمم العالم الحر"(١٣). فتأكيد نكسون على كلمة "كل" يعنى استعداد أمريكا للقيام "ببعض" المطلوب، بما فى ذلك تقديم قوات أمريكية.

---

(11) U.S. Department of State Bulletin: **The Pursuit of Peace in Vietnam, LXI,** (Washington, D.C.: GPO, November 24, 1969), p. 440.

(١٢) انظر:

- Michael J. Brenner, "The Problem of Innovation and the Nixon - Kissinger Foreign Policy" International Studies Quarterly, Vol. 17 (September 73) p. 282.

(١٣) انظر:

U.S. Foreign Policy For the 1970'S: A New Strategy For Peace. A Report to the Congress by Richard Nixon, Président of the United States, February 18, 1970 (Washington D.C.: GPO, 1970), p.7.



النقطة الثانية التى يجب أن نعيها هو أن تدخل أمريكا عسكرياً فى أى بقعة من بقاع الأرض ليس مقصوراً على الحالات التى يوجد فيها معاهدات رسمية بينها وبين الدولة موضع "التهديد"، بل يشمل أى دولة أخرى تعتبر الولايات المتحدة "بقائها" أمراً حيوياً للمصالح الأمريكية. فالثابت، إذن، هو "المصالح الأمريكية" وليس التعهدات الأمريكية أو التعاقدات الرسمية[١٤]. ولا أدل على ذلك من كلمات نكسون نفسه فى موضع آخر حيث يقول:

" ... إنه من الخطل أن نقيس مسألة بهذا القدر من الأهمية على الالتزامات. إن هدفنا فى المقام الأول هو تدعيم مصالحنا فى الأمد البعيد من خلال سياسة خارجية سليمة. إن مصالحنا هى التى ينبغى أن تحدد التزاماتنا، وليس العكس"[١٥].

الجديد، إذن، فى مذهب نكسون هو تأكيده على دور حلفاء أمريكا المحليين فى تحمل القسط الأكبر من الضحايا البشرية؛ مع الإبقاء على حق أمريكا فى التدخل بقواتها احتمالاً قائماً - وذلك كرادع تهديدى مستمر فى الأفق.

٢- **مذهب تعدد الأقطاب.** ترتبط هذه الركيزة مع الركيزة الأولى - مذهب نكسون - فى فكر كيسنجر الاستراتيجى بطريقة أشبه ما تكون بالتفاضل والتكامل فى الرياضيات. فعالم السبعينيات فى نظر كيسنجر لم يعد، ولا ينبغى أن يرتكز على التوازن بين قوة القطبين الرئيسيين التى تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية. بدلاً من ذلك هناك عالم تتلألأ فيه خمس مراكز قوية هى: الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتى، الصين، اليابان، وأوروبا. وأن سياسة أمريكا الخارجية ينبغى أن تأخذ هذه الحقيقة فى الحسبان وتتصرف على أساسها. أن المبررات التى حكمت سياسة أمريكا

---

(١٤) انظر:

- Ronald A. Paul, "Toward a Theory of Intervention", Orbis, XVI (Spring 1972), p. 107.

(١٥) انظر:

- Nixon, Strategy for Peace, op. cit., p. 7.



الخارجية بعد الحرب - وربما كان لها ما يبررها - لم تعد قائمة فى نظر كيسنجر فى الربع الأخير من هذا القرن. بعد الحرب كانت الولايات المتحدة حريصة تماماً على حصر وتطويق النفوذ السوفييتى، وحيث إنها كانت الدولة الغربية الوحيدة القوية فى ذلك الوقت فقد أخذت على نفسها التزامات أدبية وتعاقدية كثيرة حيال دول أخرى متعددة. ولكن فى الوقت الحاضر فإن هناك دولاً غربية قوية غير الولايات المتحدة من ناحية؛ وهناك انقسام فى المعسكر الشيوعى من ناحية أخرى. وفى نظر كيسنجر لابد من أخذ هذين التطورين بعين الاعتبار. فكيسنجر ما يزال يؤمن بهدف تطويق الشيوعية ومحاصرة النفوذ السوفييتى وتقليصه بقدر الإمكان؛ ولكنه يرى أن يتم كل ذلك من خلال استراتيجية أكثر تعقيداً تأخذ متغيرات السبعينيات فى حسبانها، وتتمخض عن ولادة هيكل جديد للعلاقات الدولية. هذا البناء أو الهيكل الجديد سينتصب على ستة أعمدة بدلاً من عمودين (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، وغرب أوروبا، والصين، واليابان). ومن خلال هذه التركيبة الجديدة تستطيع الولايات المتحدة أن تحقق الآتى:

أ - إشراك الدول الغربية الأخرى (اليابان وغرب أوروبا) فى تحمل الأعباء المادية "لكبح جماح" الاتحاد السوفييتى (وذلك بادعاء أن حالة الوفاق لا تستدعى استمرار مرابطة القوات الأمريكية فى غرب أوروبا واليابان، وأنه إذا أرادت الأخيرة استمرار هذه القوات فعليها أن تتحمل نفقاتها).

ب- إشراك الصين فى محاصرة الاتحاد السوفييتى ومقاومة نفوذه من ناحية، وفتح أسواق الصين للمنتجات الأمريكية من ناحية أخرى.

جـ - إشراك الاتحاد السوفييتى فى محاصرة الصين وتقليص نفوذها من ناحية، وفتح أسواق الاتحاد السوفييتى للبضائع الأمريكية من ناحية أخرى.

د - وضع حد لما يعتقد كيسنجر أنه "ابتزاز" بعض دول العالم الثالث للعملاقين الكبيرين، واستغلالها للتناقض بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة (كما فعلت مصر والهند ويوغسلافيا فى أوقات مختلفة).

إن كيسنجر دائب على ترديد عبارة "بناء جديد للسلام" (A new Structure for peace) لوصف هذه التركيبة المعقدة التى تخدم مصالح الولايات المتحدة فى المقام الأول. ووصف التركيبة بأنها "بناء للسلام" لابد أن يؤخذ بحذر شديد؛ لأنه فى ظلها وقعت ثلاثة حروب إقليمية وعديد من الانقلابات الدموية، وكانت الولايات المتحدة طرفاً فيها جميعها بشكل أو بآخر(١٦).

غير أنه لابد من تقرير شيئين مهمين ونحن بصدد مذهب تعدد الأقطاب. الشيء الأول هو أن كيسنجر، برؤيته الثاقبة للتاريخ المعاصر وحقائق القرن العشرين، قد تبين له أن الولايات المتحدة قد تقلص نفوذها وضعفت عناصر قوتها المادية والاقتصادية نسبياً فى خلال السنوات العشرين الماضية. إن كل مؤشرات "القوة" التى وضعت الولايات المتحدة فى موضع القمة بلا منازع، ويفارق شاسع بينها وبين من يليها، قد انخفضت بشكل ملحوظ. صحيح أنها ما زالت أقوى دولة فى العالم اقتصادياً وعسكرياً. ولكن الفجوة بينها وبين الاتحاد السوفييتى من ناحية، وبينها وبين اليابان من ناحية ثانية، وبينها وبين أوروبا الغربية من ناحية ثالثة، تضيق بشكل مطرد. وكذلك الحال عسكرياً بينها وبين الاتحاد السوفييتى والصين. فمع الاتحاد السوفييتى أوشكت الفجوة على أن تقفل نهائياً؛ ومع الصين - فرغم وجود فجوة كبيرة - إلا أنها تضيق بشكل مستمر. ويعى كيسنجر جيداً أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تظل رقم "واحد" فى الاستفادة بموارد العالم والسيطرة السياسية بالاعتماد على قوتها العسكرية والاقتصادية فقط كما كان الحال فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. لذلك لابد من إعادة ترتيب الأوضاع والمعادلات الدولية بشكل تستطيع من خلاله الولايات المتحدة أن تستفيد إلى أقصى درجة من:

أ - تفوقها التكنولوجى ومقايضته بمواد خام؛ على أن تبيع الأول بسعر مرتفع جداً وتأخذ الثانى بسعر بخس.

---

(١٦) الحروب الثلاثة التى نشير إليها هى حرب الهند وباكستان (١٩٧١)، والحرب العربية الإسرائيلية الرابعة (أكتوبر ١٩٧٣)، والحرب التركية القبرصية (يوليو - أغسطس ١٩٧٤). أما الانقلابات فتشمل شيلى (١٩٧٣) واليونان (١٩٧٣ و١٩٧٤) وقبرص (١٩٧٤).

ب- التناقض بين الصين والاتحاد السوفييتى؛ وذلك بإحمائه والاستفادة منه اقتصادياً وعسكرياً ونفسياً.

جـ- الخوف الأوروبى من الاتحاد السوفييتى، وبالتالى الاحتفاظ بالمظلة الأمريكية ودفع نفقاتها.

د - الخوف اليابانى من الصين، وبالتالى الاحتفاظ بالمظلة الأمريكية ودفع نفقاتها.

فى كلمات أخرى، يحاول كيسنجر بنظرية "تعدد الأقطاب" أن يعوض للولايات المتحدة بالدبلوماسية ما فقدته نتيجة تدهور قوتها العسكرية والاقتصادية نسبياً فى عالم السبعينيات. ذلك أن "تعدد الأقطاب" لا يعنى تساوى هذه الأقطاب. فالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ما يزالا فى القمة من حيث القوة عسكرياً واقتصادياً، بينما أوروبا واليابان هما قوتين اقتصاديتين فقط، والصين قوة ما زالت فى معظمها كامنة. الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قوتين كونيتين Global Powers"، بينما أوروبا واليابان والصين هى: قوى إقليمية Regional Powers" لذلك يمكن القول أن العالم سيظل من الناحية العسكرية ثنائى القطبين biplar، الناحية الاقتصادية أصبح "خماسى متعدد الأقطاب " Pentagonal multipolar وهناك افتراض أساسى فى مفاهيم كيسنجر حول هذا الهيكل الجديد للعلاقات الدولية. هذا الافتراض هو أن اليابان وأوروبا الغربية سيظلان قوتين اقتصاديتين فقط بلا عسكرية نووية رادعة، وبلا طموح كونى[١٧]، وبالتالى ستظلان أسيرتين للولايات المتحدة، ومعتمدتين على مظلتها العسكرية. وهذا يعنى بدوره أن الولايات المتحدة ستقايض هذا الاعتماد بنفوذ سياسى وابتزاز اقتصادى يعوض ضعفها النسبى بسبب تقلص مواردها الذاتية، ويحسن من وضعها فى المساومة مع الصين والاتحاد السوفييتى. ولكن هذا الافتراض ليس مضموناً - وخاصة - من قوتين كان لهما شأنهما عسكرياً إلى وقت قريب؛ ولديهما كل مقومات بعث عسكريتهما من جديد. كما أن كل من اليابان وأوروبا الغربية تستطيعان بدورهما مد جسورهما المستقلة مع كل من الصين والاتحاد السوفييتى.

(17) Zbigniew Brzezinski, "How the Cold War Was Played" Foreign Affairs, Vol. 51 (October, 1972), p. 207.



٣- مصداقية الولايات المتحدة. يرى كيسنجر إنه إذا كان لاستراتيجيته الجديدة أن تنجح فمن شأن ذلك أن يقلل من الثمن المادى والبشرى الذى تدفعه أمريكا لقاء زعامتها للغرب وتسلطها على العالم من ناحية؛ ولا يقلل - بل يزيد - من قدرتها على خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية من ناحية أخرى. ولكن تحقيق هذه المعادلة الصعبة يتوقف على مصداقية الولايات المتحدة فى نظر العالم أجمع، وبخاصة فى نظر أعدائها وخصومها. فإذا كانت الولايات المتحدة تنوى حقيقة أن تكون أقل اندفاعاً بجيوشها لتحارب فى كل بقعة من الأرض، فإنها فى نفس الوقت لابد أن لا تدع مجالاً لأى شك فى أنها حقيقة مستعدة لمثل هذا الاندفاع إذا "طفح الكيل" عند حد معين. وسنرى أن هذا هو بالضبط ما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. فعندما اتضح أن إسرائيل على وشك هزيمة عسكرية، اندفعت الولايات المتحدة لتزويد إسرائيل بالمال والعتاد والرجال، من خلال أضخم جسر جوى عرفه التاريخ. وقد فعلت الولايات المتحدة كل ذلك وهى مدركة عناصر المخاطرة التى ينطوى عليها هذا الإجراء - من احتمال للمواجهة النووية مع الاتحاد السوفييتى، إلى تعرض مصالحها البترولية والاقتصادية فى العالم العربى للخطر ... إلخ. ولكن من بين العوامل الرئيسية وراء هذا الاندفاع لإنقاذ إسرائيل من الهزيمة كان ولا شك عامل المحافظة على "المصداقية Credibility" فى نظر أصدقائها (إسرائيل فى هذه الحالة) وأعدائها (الاتحاد السوفييتى والعرب) على حد سواء.

ويبدو أن كيسنجر فى هذا الموضوع يؤمن بنظرية "الدومينو" (domino theory) على المستوى النفسى للأمم. فهذه الأخيرة - وخاصة من أصدقاء الولايات المتحدة - مازالوا فى حاجة إلى مزيد من الدلائل والتأكيدات أن الولايات المتحدة حقيقة مستعدة عند اللزوم للتضحية بمدينة نيويورك لإنقاذ طوكيو أو باريس. ومن ناحية أخرى يعتقد كيسنجر أن "وقوع" أى حكومة غربية (أو فى منطقة النفوذ الغربى) فى أيدى الشيوعيين ولو بالطرق الديموقراطية، فيه "تهديد" لبقية البلدان المجاورة. ففى أثناء الحملة الانتخابية فى شيلى نقلت صحيفة النيويورك تايمز على لسان كيسنجر فى سبتمبر ١٩٧٠، قوله:

"إذا انتخب الدكتور سلفادور الليندى رئيساً لشيلى فإن حكومة شيوعية ستقوم فى شيلى، وقد يؤدى ذلك إلى تكوين حكومات شيوعية مماثلة فى الأرجنتين وبوليفيا وبيرو"(١٨).

الاختلاف بين اعتناق وتفسير كيسنجر لنظرية "الدومينو" وبين أسلافه صانعى السياسة الخارجية الأمريكية هو اختلاف حول مفهوم "النجاح الثورى" ومضاعفاته. قبل كيسنجر، كان المسئولون الأمريكيون يعتقدون أن أى انتصار لنظام ثورى سيؤدى بهذا النظام إلى تحريك وتشجيع ومساعدة "الانقلابيين" و "المتمردين" فى البلاد المجاورة، وذلك بإمدادهم بالمال والسلاح، أو حتى بغزو هذه البلاد مباشرة. أما كيسنجر فهو يرى "النجاح الثورى" فى إطاره النفسى والمعنوى. فمثل هذا النجاح فى بلد من البلدان يشجع الثوار فى البلدان الأخرى ويدفعهم - من تلقاء أنفسهم وبلا مساعدة مادية مباشرة بالضرورة - إلى مضاعفة جهودهم من أجل "الإطاحة" بالحكومات الممالئة للغرب. وفقط بعد النجاح يندفع الاتحاد السوفييتى والصين إلى مساعدة هذه الحركات الثورية علانية بعد أن تكون قد اكتسبت قدراً كبيراً من الشرعية. لذلك ينبغى - فى نظر كيسنجر - منع النجاح الثورى وقتله وهو فى المهد، وخاصة فى العالم الثالث. ويخلص كيسنجر إلى أن مصالح أمريكا فى العالم الثالث ليست فقط اقتصادية واستراتيجية، ولكنها "نفسية" بشكل مماثل. لذلك فإن الولايات المتحدة حريصة على أن لا تهزم مرتين متتاليتين فى أى بقعة من بقاع الأرض. فإذا حقق خصومها أو أعداؤها نصراً معيناً، وليكن فى شبه القارة الهندية مثلاً، فإنها ستفعل أى شىء - بما فى ذلك تجميد مذهب نكسون إذا اقتضى الأمر - لكى لا تلحق بها هزيمة أخرى فى الشرق الأوسط أو أفريقيا مثلاً على أيدى إحدى الدول الكبرى مثل الاتحاد السوفييتى أو الصين. والقصد من وراء هذه الفلسفة الكيسنجرية واضح. فهو لا يريد أن يجعل من هزائم الولايات المتحدة وانتصارات "أعدائها" أموراً اعتيادية تشجع بالمزيد.

ومن المفيد هنا أن نسترجع طريقة معالجته للمسألة الفيتنامية. لقد حدد

(١٨) انظر مقالة

- Breuner, "Innovation .." op. cit. p. 283.



كيسنجر هدف الولايات المتحدة فى فيتنام بأنه جعل هانوى توافق على استمرار تقسيم فيتنام "لمدة معقولة" (a decent intedrval) بعد انسحاب القوات الأمريكية. ولم يكن الإصرار على هذا الهدف مرجعه عدم الرغبة فى رؤية حكم شيوعى فى جنوب فيتنام بقدر ما كان لأسباب نفسية تتعلق "بمصداقية" الولايات المتحدة. فإلى جانب حفظ ماء الوجه لكل من واشنطن وسايجون بعد حرب طويلة وباهظة؛ أراد كيسنجر أن يوحى للعالم أن مسئولية سقوط سايجون - إن سقطت فيما بعد - هى مسئولية حكومة جنوب فيتنام، وليس الولايات المتحدة[19]. ويمكن القول أن السنتين الأخيرتين (١٩٧٠ - ١٩٧٢) من الحرب وما أصاب فيتنام فيها من دمار بما فى ذلك الغارات الجوية الوحشية التى سبقت توقيع اتفاق "السلام" كان الغرض الكيسنجرى منها هو إثبات هذه النقطة - أى المحافظة على مصداقية الولايات المتحدة. ولابد أن نتذكر هذه العقدة ونحن بصدد مناقشة معالجة الولايات المتحدة - من خلال كيسنجر - لأحداث حرب أكتوبر.

وخلاصة القول أنه بين مذهب نيكسون ومذهب تعدد الأقطاب وإثبات مصداقية الولايات المتحدة يكون سلم التنبؤ الأولى كالآتى:

* إذا ما تساوت الظروف، تفضل الولايات المتحدة أن تكون حرة فى حركتها بحيث تستفيد من التناقضات الصينية - السوفيتية، والصينية - اليابانية، والسوفيتية - الأوروبية. ويتحقق ذلك إذا استطاعت أن تجد أبواب هذه الكتل الأربع الأخرى مفتوحة أمامها. وفى نفس الوقت لا تجد أياً من هذه الكتل نفس العدد من الأبواب مفتوحاً لها بنفس القدر المتاح للولايات المتحدة.

* فى هذه اللعبة الخماسية لا مانع لدى الولايات المتحدة من أن تخسر جولة هنا أو جولة هناك؛ بشرط أن لا تكون أى من هذه الخسائر حيوية لأمن ومصالح الولايات المتحدة نفسها؛ وبشرط أن لا تحدث لها خسارتين متتاليتين لصالح أى من القوى الكبرى فى فترة زمنية قصيرة.

---

(١٩) انظر مناقشته لهذه النقطة فى:

- Andrew Pierre "The Future of America's Commitments and Alliances", Orbis, XVI (Fall, 1972), p. 702.



* إذا تساوت الظروف، تفضل الولايات المتحدة أن يتحمل حلفاؤها (أو عملاؤها) المسئولية الأولى والكبرى فى الدفاع عن أنفسهم وعن بلادهم فى مواجهة أى "أخطار" داخلية (كالثورة)، أو خارجية (كالغزو) من قبل دولة معادية للولايات المتحدة. وفى هذه الحالة يقتصر دور الولايات المتحدة على تقديم العون العسكرى غير البشرى (أسلحة وذخائر) والعون المادى (مساعدات مالية واقتصادية).

* ولكن إذا اتضح أن هذا الحليف غير قادر بالمرة، وإذا اتضح أن هزيمته ستجىء فى أعقاب هزيمة أخرى كانت قد أصابت الولايات المتحدة فى مكان آخر من العالم، قريب أو بعيد؛ فإن الولايات المتحدة فى هذه الحالة قد ترمى بكل ثقلها المادى والبشرى فى المعركة. هذا السلوك من جانب أمريكا لا يقصد به إنقاذ "مصداقية" الولايات المتحدة.

وهكذا يتضح أن المذاهب الثلاثة (مذهب نكسون، وتعدد الأقطاب، والمصداقية) يكمل بعضها البعض فى تناسق عضوى.

٤- **أيديولوجية "اللاأيديولوجية" فى الاستراتيجية الكيسنجرية.** يردد هنرى كيسنجر دائماً أن الهدف الأكبر لسياسته الخارجية هو بناء "هيكل جماعى للعالم" يمكن العيش فيه "بسلام"، والدفاع عنه ضد أى تفويض. ومسألة "الجماعية" (Pluralism) هذه هى مفهوم يستخدمه علماء الاجتماع والأنثربولوجيا لوصف المجتمعات متعددة الأجناس أو اللغات أو الأديان أو الجنسيات، مثل المجتمع السويسرى والمجتمع النيجيرى، والمجتمع الأمريكى نفسه. وجوهر المفهوم هو التعدد والتباين، ولكن دون تمايز أو تفرقة أو تعصب. هذا يعنى أنه على مستوى المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة لا يمنع تباين الخلفيات الدينية أو القبلية أو اللغوية من تعايش أفراد هذا المجتمع فى سلام ووئام ورخاء. وقد استعار هنرى كيسنجر هذا المفهوم الجذاب ليستخدمه على مستوى العلاقات بين الدول والمجتمعات المتباينة إيديولوجياً. أى أن أحد أركان الفكر الكيسنجرى هو "تحييد" (Neutralization) العامل الأيديولوجى فى العلاقات الدولية. فالولايات المتحدة، طبقاً لهذا الإدعاء، لم تعد تهدف إلى تقويض النظام السوفييتى، أو خلق المصاعب له داخلياً. كما أنها لا

تصر على أن تتبع الدول النامية الطريق الأمريكي الرأسمالي في تطورها. وحول هاتين النقطتين يقول هنري كيسنجر:

إن هدفنا لا ينبغي أن يكون تصدير النظم الأمريكية إلى الأمم الجديدة - ولا حتى فرضها بالطبع. كذلك لا ينبغي أن تكون المسألة هي كيف نمنع انتشار الشيوعية. بدلاً من هذا وذاك، فإن هدفنا ينبغي أن يكون بناء صرح من "الوفاق الأخلاقي" (moral Concensus) يجعل من التباين في عالم جماعي وسيلة للخلق لا للدمار[٢٠].

طبعاً ربما يعرف القارئ العربي - بصفة خاصة - أن فكرة التعايش السلمي بين المذاهب والأيديولوجيات هي فكرة ليست جديدة. فقد تبنى هذا المبدأ منذ حوالي عشرين عاما مؤتمر باندونج؛ كما رددها زعماء الحياد الإيجابي في العالم وأبرزهم نهرو وعبد الناصر وتيتو. ولكن الجديد هنا هو تبني مفكر استراتيجي أمريكي لها، أصبح فيما بعد وزيراً لخارجية الولايات المتحدة. هذا شيء جديد من حيث إن دعوة التعايش السلمي كانت توصف من قبل الساسة الأمريكيين أنفسهم، وعلى رأسهم جون فوستر دلاس، بأنها دعوة "لا أخلاقية immoral ".

من ناحية أخرى وأهم، أن هذه الدعوة لتحييد الأيديولوجية هي قفزة في وجه الحقيقة والواقع الأمريكي من جهة، وهي نقيض لسلوك كيسنجر في تصريف علاقات الولايات المتحدة الخارجية من جهة ثانية. لقد أثبتت حوادث شيلي وقبرص مدى انغماس كيسنجر شخصياً في التخطيط والإعداد والتنفيذ للانقلابات الدموية في هذين البلدين.

على أي الأحوال لنستطرد مع فكرة كيسنجر في تحييد الأيديولوجية، بصرف النظر عما تنطوي عليه من تناقض ونفاق. يعتقد كيسنجر أن الشرط المسبق لتوفير جو ملائم ونظام دولي مستقر هو أن تتم كل المعاملات وأن تسوى كل الخلافات

---

(٢٠) انظر مرجع مشار إليه سابقاً

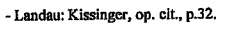
- Henry Kissingr, "Central Issues in American Foreign Policy" in American Foreign Policy, op. cit., p. 84.



على أسس غير أيديولوجية بالمرة. وهو حريص على أن يوضح أن معارضته للأيديولوجية ليس بسبب المحتوى "الشرير" لأى أيديولوجية بذاتها، وإنما هى معارضة للتعامل الدولى على أساس أيديولوجى مهما كانت الأيديولوجية موضع النقاش، بما فى ذلك أيديولوجية مجتمعه نفسها. ويذهب كيسنجر إلى أن الولايات المتحدة لابد أن تكون البادئة بإثبات عدم جدوى تصريف السياسة الخارجية على أساس أيديولوجى. ومن هذا المنطلق كان التوجه الأمريكى نحو الصين الشعبية، بعد قطيعة سياسية ودبلوماسية واقتصادية امتدت لأكثر من عشرين عاما. ومن نفس المنطلق يبرر هنرى كيسنجر عداءه لحروب التحرير الوطنية. فهو يدعى أن هذا العداء ليس مرجعه الرغبة فى سحق حركات الاستقلال الوطنى بقدر ما هو خوفه من أن تذكى مثل هذه الحروب نار التسابق الأيديولوجى من جانب الاتحاد السوفييتى والصين؛ وبالتالى تقحم الدولتين الاعتبارات الأيديولوجية فى رسم سياستيهما الخارجية - وهو الشئ الذى لا يريده كيسنجر(٢١). فهو كمفكر يعتنق ما يسمى "بالواقعية السياسية Realpolitik" يريد أن تصاغ كل المعادلات والعلاقات الدولية من خلال "المصلحة القومية National interest"، والمصلحة القومية فقط. لذلك لابد - لكى ينجح مخططه الاستراتيجى فى إعادة ترتيب أوضاع العالم - من استبعاد الأيديولوجية كعامل مؤثر. إن كيسنجر - باختصار - يريد للعلاقات الدولية أن تعود إلى النموذج الأوروبى الكلاسيكى الذى ساد فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. هذا النموذج الذى اعتراه خلل مؤقت بسبب الثورة الفرنسية والنابليونية، سرعان ما استطاع مترنيخ أن يعيده إلى سيرته الأولى، والتى استمرت إلى العقود الأولى من هذا القرن. وفى رأى كيسنجر أن بزوغ الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية وتبنيهما لأيديولوجية ثورية وإقحامها فى العلاقات الدولية هو بمثابة "خلل" جديد مثل الخلل النابليونى. لذلك يطمع كيسنجر فى أن يقلص العامل الأيديولوجى، إن لم يقتلعه تماماً، من العلاقات الدولية. وفى هذا الصدد يصدق المحللون حينما يشبهون كيسنجر بمترنيخ.

---

(٢١) انظر مرجع مشار إليه سابقاً


- Landau: Kissinger, op. cit., p.32.



إن علم الاجتماع المعرفى Sociology of Knowledge يحاول دائماً الغوص وراء الأسباب الحقيقية، وليس فقط الأسباب الظاهرة، وراء اعتناق الأفكار والمذاهب فى مجتمع معين دون سواه؛ ورواجها فى وقت معين دون سواه. إن العشرين سنة التى تفصل بين جون فوستر دلاس، النبى الأيديولوجى لمعاداة الشيوعية؛ والذى أصر على هذا الأساس الأيديولوجى فى رسم سياسة أمريكا الخارجية، وبين هنرى كيسنجر، الذى يروج لتنحية الأيديولوجية جانباً فى العلاقات الدولية، تحمل الإجابة - ولا شك - على السؤال الذى يثيره علم الاجتماع المعرفى. ففى خلال هذه المدة حدث الآتى:

١- لم تعد الولايات المتحدة محتكرة لأسلحة الرعب والابتزاز.

٢- ضاقت الهوة بينها وبين الاتحاد السوفييتى واليابان وغرب أوروبا اقتصادياً.

٣- هزمت فى كل صراع أدير على أسس أيديولوجية - من كوبا إلى فيتنام، وامتدت رقعة المعسكر الاشتراكى فى كل اتجاه على الكرة الأرضية.

وقد وعى كيسنجر - كما وعى مترنيخ من قبله - معنى هذه الأحداث، وما ينطوى عليه استمرار التيارات التى ولدتها من تقليص لنفوذ بلاده، ومن تهديد لصالحها. لذلك اصبح من مصلحة الولايات المتحدة أن تغير قواعد اللعبة الدولية. حينما كان الاعتبار الأيديولوجى يخدم مصالحها أصرت الولايات المتحدة - من خلال دلاس - على جعله ركيزة للعلاقات الدولية. وحينما أثبت المعسكر الاشتراكى ومعه العالم الثالث أن بإمكانه مواصلة الصراع والفوز على هذا الأساس؛ سارعت الولايات المتحدة - من خلال كيسنجر - إلى الدعوة بإبعاد الاعتبار الأيديولوجى من العلاقات الدولية. وما يحدث هنا لا يختلف فى قليل أو كثير عن الموقف الأمريكى حيال قواعد التجارة الدولية. فطالما كانت منتجاتها قادرة على غزو أسواق العالم، كانت هى الداعية الأولى وحامية حمى حرية التجارة؛ وكانت إجراءات الحماية الجمركية من جانب أى دولة أخرى بمثابة الشر المطلق. ولكن فى أوائل هذا العقد أصبح واضحاً أن كل من اليابان وأوروبا الغربية، لا فقط قادرتان على منافسة الولايات المتحدة فى أسواق العالم، بل أيضاً قادرتان على غزو الأسواق الأمريكية

نفسها. وتقدم نكسون - الذى طالما تشدق بحرية التجارة وقدسية قوانين السوق - للكونجرس الأمريكى بوثيقة هى فى سداها ولحمتها إدانة لحرية التجارة لأنها تفيض بالإجراءات التى تقيد من هذه الحرية، وتبنى صروحاً من الحماية الجمركية ضد منتجات البلدان الأخرى[٢٢]. ولو كان سياسى آخر قد اقترح مثل هذه الإجراءات منذ عشرين سنة لكان نكسون نفسه أول من صاح وأتهم هذا السياسى بتهمة الشيوعية، ومعاداة النظام الاقتصادى الحر.

بل لعل شخصية رتشارد نكسون وتاريخه السياسى يجسم هذا الانقلاب المفاهيمى الذى يسعى علم الاجتماع المعرفى لتفسيره. فهذا الرجل بنى مجده السياسى بعد الحرب العالمية الثانية على ركيزتين. أولهما معاداة الشيوعية؛ والإصرار على أن يكون ذلك هو منطلق علاقات أمريكا الدولية. وثانيهما، الدعوة إلى تقديس نظام الاقتصاد الحر فى الداخل، والإصرار على حرية التجارة فى الخارج. وقد فعل ذلك حين خدمت الركيزتين مصلحة أمريكا - أو بتعبير أدق مصلحة نخبتها الحاكمة. وكان رتشارد نكسون هو نفسه الذى تبنى دعوة كيسنجر لتحييد الأيديولوجية فى علاقات أمريكا الدولية؛ وهو نفسه الذى نقض حرية التجارة، وفرض العديد من الحواجز الجمركية فى وجه منتجات الدول الأخرى. وقد فعل ذلك أيضاً حين خدمت هذه الإجراءات مصلحة أمريكا - أو بتعبير أدق مصالح نخبتها الحاكمة. وهكذا نرى أن الأيديولوجية هى أولاً وأخيراً فى خدمة مصالح قومية وطبقية معينة. وحتى الادعاء بالرغبة فى تحييد الأيديولوجية هو فى حد ذاته أيديولوجية، فحواها ذر التراب فى العيون، وقصدها خدمة نفس المصالح القومية والطبقية. وما التشدق بعبارات من قبيل "هيكل جديد للسلام New Structure for Peace " و "جماعية النظام الدولى Pluralistic World System" وغيرها من العبارات الجذابة إلا زجاجات جديدة لتعبئة نفس النبيذ القديم. لذلك عنوناً هذه الفقرة من البحث باسم أيديولوجية "اللا إيديولوجية". لأن الأساس هو خدمة

(٢٢) الإشارة هنا هى الإجراءات الاقتصادية التى اتخذها نكسون فى خريف ١٩٧١ فاستمرت من وقتها تحت أسماء مراحل مختلفة مثل مرحلة أ ومرحلة ب ... إلخ؛ والقصد منها التضييق على منافسة البضائع اليابانية والأوروبية للبضائع الأمريكية فى داخل الولايات المتحدة نفسها.



مصالح معينة؛ أما الإطار الفكرى والتنظير للمبررات وحبكهما فهو ما يطلق عليه علم الاجتماع المعرفى اصطلاح الأيديولوجية - سواء أطلق المعنيون بالأمر عليها هذا الاسم من عدمه.

ولعل ما يساور الاتحاد السوفييتى والصين من شكوك حول دعوة كيسنجر لتحييد الأيديولوجية، هو الذى سيضع حدوداً للمدى الذى يمكن أن يأخذهم إليه كيسنجر فى لعبة "الوفاق". ولابد أن يوجد مثل هذا الشك لدى زعماء البلدين؛ خاصة وأن نظامهما قائم على أيديولوجية صريحة فى محتواها. وهذه الأيديولوجية (الماركسية) هى التى تعطى النظامين "مبرر وجودهما" (raison d'être).هذا لا يمنع النظامين - بطبيعة الحال - من الاستفادة المؤقتة أو البرجماطية من الدعوة الجديدة لخدمة مصالح مرحلية معينة. فكما أن الولايات المتحدة ستظل حريصة على عدم قيام ثورات وحركات وطنية - رغم كل ما تتشدق به من شعارات "لا أيديولوجية" - فإن الاتحاد السوفييتى والصين سيظلا حريصين على تأييد حركات التحرر الوطنى والثورات الاشتراكية إينما كانت فى هذا العالم - رغم تظاهرهما بتخفيف حدة التزامهما بهذه السياسة[٢٣]. وربما هذا الحرص من الجانبين الأمريكى والسوفييتى لا يخفى على أى منهما. لذلك جعل كيسنجر من أهم المحاذير فى علاقات الولايات المتحدة بالعالم أن تسمح بوقوع انتصارات شيوعية متتالية - سواء أخذت هذه الانتصارات صور ثورات ناجحة، أو وصول أنظمة صديقة إلى السلطة، أو سبق علمى وتكنولوجى، أو انتصار معنوى دولى يفسر على أنه إذلال مهين للولايات المتحدة (مثل طرد أحد أصدقاء الولايات المتحدة من هيئة الأمم مثلاً). طبعاً كيسنجر يدرك تماماً أنه لا يستطيع منع هذه الانتصارات الشيوعية؛ ولكن ما يحرص عليه هو ألا تقع هذه الانتصارات فى سلسلة متتالية بحيث توحى للعالم أن التيار التاريخى للسباق بين العملاقين قد حسمه نهائياً لصالح الاتحاد السوفييتى[٢٤]. لذلك فى رأى كيسنجر لابد أن

(٢٣) انظر تأييداً لهذا الرأى فى مرجع مشار إليه سابقاً

- Brenner: "Innovation", op. cit., p. 280.

(٢٤) انظر مرجع مشار إليه سابقاً

- Paul: "Toward a Theory of Intervention" op. cit., p. 109.



تعمل الولايات المتحدة - بعد كل نصر شيوعي - على إحراز نصر أمريكي أكبر أو مماثلاً على الأقل. فإذا لم يتأت ذلك فإن أضعف الإيمان هو أن تمنع الولايات المتحدة (أو تؤخر) من وقوع انتصار شيوع آخر.

لقد ترجم كيسنجر هذا الحرص في أحد المرتكزات أو المسلمات الرئيسية الخمس التي يستند عليها فكره الاستراتيجي (أشرنا إليه باختصار في القسم ج أعلاه) وهو "مذهب الترابط" "The Linkage Doctrine" في تسوية المسائل الدولية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، الذي سنتناوله في الفقرة التالية.

٥- مذهب "الترابط" في العلاقات الأمريكية - السوفييتية. في رأي هنري كيسنجر أن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تتداخل، وتتقاطع، وتتشابك، وتتنافس، وتتصارع، بشكل لم يحدث له مثيل في العلاقة بين أي بلدين في التاريخ من قبل. لذلك فإن ما يحدث لعلاقتيهما في جزء واحد من العالم لابد وأن يؤثر على هذه العلاقة في الإجزاء الأخرى من العالم. وطبقا لمذهب الترابط هذا يذهب كيسنجر إلى أن تحسين العلاقات الأمريكية - السوفييتية في أوروبا - مثلاً - لابد أن يساعد على تحسنها في أماكن أخرى من العالم، وبالعكس. كذلك فإن تدهور العلاقات بين العملاقين في منطقة متوترة مثل الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا من شأنه أن ينتكس بالتحسن الذي كان قد تحقق بين البلدين في مجالات أخرى مثل التبادل التجاري أو نزع السلاح؛ وقد يجعل من الصعب تسوية منازعات أخرى في شبه القارة الهندية أو قبرص[٢٥]. وقد هوجم كيسنجر من قبل العديد من النقاد لإصراره على هذا المبدأ في التعامل مع الدول الأخرى. ولكن كيسنجر في معرض دفاعه عن نفسه بعد غزو الولايات المتحدة لكمبوديا (أبريل - مايو ١٩٧٠) لم يستطع أن يخفي مدى إيمانه بمذهب الترابط - وإن حاول أن يخفف من غلوائه. يقول كيسنجر:

"إن من المبالغة في التبسيط، طبعاً، القول بأننا فعلنا ما فعلناه في كمبوديا للتأثير على الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط. إن الأمر لم يكن بهذه البساطة.

(25) Robert Hunter: "The Diplomacy of Unpredictability", The Nation, May 29, 1972, p. 683.

ومع ذلك لابد أن نتذكر دائماً أن الروس سيصدرون تقييمهم لنا على أساس ما يصبغ سلوكنا من إرادة، وما يتصف به أداؤنا من تصميم في كل أنحاء العالم"(٢٦).

وقد عبر الرئيس نكسون - بدوره - عن إيمانه بمذهب الترابط في أحد المناسبات التي كان يتحدث فيها عن فيتنام بقوله:

"إذا استطاعت أحد البلدان، بعد تسليحها من قبل دول عظمى، أن تغزو أمة أخرى وتنجح في هزيمتها؛ فإن ذلك سيشجع بلاداً أخرى أن تفعل نفس الشيء - في الشرق الأوسط وأوروبا والمناطق الأخرى الخطرة في العالم"(٢٧).

طبعاً نكسون هنا لم يقصد أن الغازي في فيتنام كان الولايات المتحدة؛ ولم يخطر بذهنه وهو يحذر من حدوث نفس الشيء في الشرق الأوسط أن يقصد إسرائيل التي كانت قد غزت بالفعل، واحتلت أراضي ثلاث دول عربية بموافقة الولايات المتحدة وتأييدها المادي والمعنوي. ولكن بصرف النظر عن المغالطة الواضحة في كلام نكسون، فإن مبدأ الترابط يبدو وكأنه وصل مستوى العقيدة الدينية في إيمان صناع السياسة الأمريكيين به. من الطبيعي أن تصريف الشئون الدولية لأي بلد ينبغي أن يتم طبقاً لمنظور معين مترابط الأجزاء ومنسجم العناصر. وبالتالي فإن مبدأ الترابط في حد ذاته لا يبدو شيئاً جديداً أو فريداً. ولكن كيسنجر استحدث رفع المبدأ إلى عقيدة دينية، وابتكر وسائل متطرفة لتطبيقه، بحيث إن كل خطوة وكل تحرك من قبل أمريكا تجاه الدول الأخرى - وخاصة العظمى منها - لابد وأن يتم وفق هذا المذهب، وبحيث يكون مردود أمريكا في النهاية أكبر من مردود غيرها.

انطلاقاً من مذهب الترابط، يذهب كيسنجر إلى أن تسوية أي قضية أو نزاع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لا يعتمد في المقام الأول على خصوصيات المسألة موضوع النقاش بقدر ما يعتمد على طبيعة الاتجاه والاندفاع العام للعلاقة بين البلدين. ومن هنا حاول كيسنجر جاهداً أن يبني ما نسميه في العالم العربي

(26) Text of background breifing, San Clemente, June 26, 1970, pp. 23-24.

(٢٧)هذا النص مأخوذ عن مقالة هنتر المشار إليها سابقاً:
- Hunter: "The Diplomacy of Um predoctability" op. cit., p. 681.



بسياسة "الوفاق detent" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى (وإلى درجة أقل من الصين الشعبية).

إن المعادلة الوصفية لهذا "الوفاق" هى "بناء هيكل للسلام يدوم بدوام المصالح المشتركة لجميع أطرافه"[٢٨]. وبتفصيل أدق، يحاول كيسنجر خلق "عالم من الدول المستقلة ولكن من الاقتصاديات المترابطة والمعتمدة على بعضها البعض، بحيث يكون الامتناع عن التعاون مصدر عواقب وخسائر وخيمة"[٢٩]. إن أمل كيسنجر - إذن - هو أن تؤدى زيادة مجموع التفاعل بين الدول العظمى إلى هيكل من الاعتماد المتبادل قائم على أعمدة كثيرة يصعب معها تحطيم "المعبد". ومن ناحية أخرى سيكون لكل دولة من المصالح فى هذا الهيكل المشترك ما يجعلها تتردد كثيراً فى محاولة هدمه أو تحطيمه. لابد - فى رأى كيسنجر - أن يكون حجم مصلحة كل دولة كبرى فى هذا البناء المشترك أضخم من أى مصلحة منفردة أو انتهازية تغرى هذه الدولة بتقويض أركان هذا البناء. لذلك يعتبر زيادة حجم التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى بين الدولتين العملاقتين، وبقفزات كمية ونوعية هائلة، من أهم مقومات سياسة الوفاق فى نظر كيسنجر.

لقد كان توقيع البروتوكول الأمريكى - السوفييتى فى مايو ١٩٧٢ (أثناء زيارة نكسون) مظهراً وتتويجاً لهذا المسار نحو الوفاق، ونحو بناء الهيكل الكيسنجرى الموعود.

من المهم أن نتذكر أن قواعد اللعبة الدولية - سواء من خلال مذهب الترابط أو من خلال ترجمته "العملياتية" لسياسة الوفاق - هى أساساً قواعد يقتصر أتباعها على أعضاء نادى الدول العظمى، وبالأخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى.

---

(28) U.S. Department of State Bulletin, The World Interest: A Generation of Peace, LXIII (Washington D. C., GPO, Nov. 16, 1970) p. 605.

(٢٩) نفس النشرة، عدد بعنوان:

- The Imperative of Interdependence, LXVII, Dec 18, 1972, p. 699.



د . وجهات نظر متنافسة مع المفاهيم الكيسنجرية

إن المفاهيم والأفكار والمذاهب التى يتبناها كيسنجر فى نظرته للشئون الدولية، والتعامل معها، ليس هى الوحيدة من نوعها فى الساحة الأمريكية. بل يمكن القول أن ما يقدمه هنرى كيسنجر ما زال مخلوقاً فكرياً ناشئاً لم يكتمل له بعد تثبيت أقدامه فى أرض السياسة الأمريكية - وإن كانت كل الأنظار مشدوهة به، وعلى استعداد لإعطائه الفرصة لإثبات نفسه. ولكن هناك فلسفتين أقدم وأكثر تمرسا، وكان لهما صولات وجولات فى العقود والسنين التى سبقت مجىء هنرى كيسنجر إلى واشنطن. ونحن نذكر هاتين الفلسفتين ليس فقط بقصد المقارنة الفكرية ولكن لأنهما لم يختفيا من المسرح، وما زالا لهما أنصارهما وخاصة فى الكونجرس. الفلسفة الأولى تتمثل "بالحرب الباردة" والأخرى تتمثل "بالشرعية الدولية". وسنعرض لكل منهما باختصار.

١ - **فلسفة الحرب الباردة**. تتمثل هذه الفلسفة فى الحرب الأيديولوجية الصليبية ضد الشيوعية العالمية فى أواخر الأربعينيات وطوال الخمسينيات وأوائل الستينيات. وقد جسم هذه الفلسفة جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكى فى عهد الرئيس أيزنهاور، وكذلك الشيخ جوزيف مكارثى فى منتصف الخمسينيات. ويمثلها فى الوقت الحاضر الشيخ هنرى جاكسون (الديموقراطى عن ولاية واشنطن). وكان من أول معتنقى ودعاة هذه الفلسفة فى الخمسينيات أيضاً رتشارد نكسون نفسه. بل إن هذا الأخير حقق شهرته السياسية فى مطلع حياته على أساس تصديه للشيوعية العالمية و"عملائها المحليين" فى الولايات المتحدة.

إن أهم أعمدة هذه الفلسفة يمكن تلخيصها فى الآتى[٣٠]:

أ- الشيوعية شر مطلق يهدد سلام الحضارة الغربية المسيحية وقيمها؛ ب- الشيوعية العالمية بقيادة الاتحاد السوفيتى مصممة على العدوان والسيطرة على العالم بالقوة؛ ج- إن كل مكسب شيوعى فى أى مكان فى العالم يُعتبر تهديداً

(٣٠) لدراسة مفصلة عن هذه الفلسفة راجع:

- Townsend Hoopes: The Devil and John foster Dulles (New York: Atlantic - Little, Briwn, 1973).

للغرب ودولة؛ د- إن على الولايات المتحدة مسئولية أخلاقية ولديها القوة العسكرية لكى تقود "العالم الحر" فى مقاومة الشيوعية وإنقاذ العالم من براثنها.

وتفترض هذه الفلسفة إن العالم الشيوعى وحدة واحدة متآلفة بلا خلافات أو صراعات داخلية. وكذلك تأخذ هذه الفلسفة نظرية "الدومينو" كحقيقة مفروغ من صحتها.

وأهمية هذه الفلسفة فى الوقت الحاضر ترجع إلى أن اتباعها فى مجلس الشيوخ والنواب بالكونجرس يتصدون بقوة لإحباط سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتى. وقد كان الشيخ هنرى جاكسون على رأس أولئك الذين قادوا الحملة ضد اتفاقيات التجارة مع الاتحاد السوفييتى؛ وإصرارهم على تضمين فقرة بخصوص حرية هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتى إلى إسرائيل. وهو الشىء الذى اعتبره الاتحاد السوفييتى تدخلاً فاضحاً فى شئونه الداخلية ورفض الاتفاق. وكان ذلك نكسة لكيسنجر وسياسة الوفاق.

والأهمية الأخرى لهذه الفلسفة هو تأثيرها على السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. لقد دأبت إسرائيل وأتباعها ومناصريها فى الولايات المتحدة على استغلال الحرب الباردة والسباق الأمريكى - السوفييتى لمصلحة إسرائيل. فقد نجحوا فى تصوير إسرائيل على أنها الصديقة الوحيدة القوية التى يمكن أن يعتمد عليها الغرب فى تصديه للاتحاد السوفييتى والشيوعية فى المنطقة. وصور العرب - وخاصة عبد الناصر والأنظمة الحاكمة فى سورية والعراق والجزائر - على أنهم عملاء لموسكو وأعداء للغرب. لهذا حق على الولايات المتحدة أن ترمى بكل ثقلها تأييداً لإسرائيل. وأصبح أى انتصار إسرائيلى من هذه الوجهة يصور على أنه هزيمة للشيوعية والاتحاد السوفييتى.

٢- فلسفة الشرعية الدولية (The Legal Institutional Appro) ترتكز هذه الفلسفة على أرضية مثالية تعود إلى أيام وأفكار الرئيس الأمريكى الراحل ودرو ولسون. وهى تنظر إلى العالم والعلاقات الدولية على أساس أن الفوضى والتوتر الذى يسودهما يرجع إلى انعدام سيادة القانون الدولى، وعدم الالتزام بقرارات المؤسسات

الدولية مثل عصبة الأمم، والأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية؛ وإلى عدم احترام المعاهدات والمواثيق. وأصحاب هذه الفلسفة يبغضون كلا من الحرب الباردة والواقعية السياسية (التى تعتمد على القوة، ولا تحترم إلا القوة، والتى يمثلها هنرى كيسنجر). ومن هنا أيضاً جاءت معاداتهم للدبلوماسية الشخصية وللاتفاقات والمعاهدات السرية، وللتدخل فى شئون الدول الأخرى وخاصة الصغيرة منها[٣١].

وكما قلنا بدأ هذا الاتجاه تاريخياً فى السياسة الأمريكية مع الرئيس ودرو ولسون أثناء الحرب العالمية الأولى. وقد مثل نفس الاتجاه فى السنوات الأخيرة المرحوم أدلاى ستيفنسون والشيخ الأمريكى الشهير وليم فولبرايت.

بالنسبة للشرق الأوسط، مثلاً، كان الشيخ فولبرايت من دعاة الالتزام بسياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل؛ والالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة (وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢) والضغط على إسرائيل لتنفيذه. وقد عرض فولبرايت مشروعاً متكاملاً للسلام فى الشرق الأوسط بعد نشوب القتال فى أكتوبر ١٩٧٣، وهو لا يختلف كثيراً عن آرائه السابقة إلا فى تكامله ومعالجته لكل جوانب مشكلة الصراع العربى – الإسرائيلى. وأهم خطوط المشروع هى[٣٢]:

- انسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة مع تعديلات بسيطة ومتبادلة فى حدود ١٩٦٧.
- تدويل القدس وضمان حرية المرور والوصول إلى الأماكن المقدسة لكل الأديان.
- اعتراف العرب بإسرائيل وبحدود مشروعة.
- تأسيس دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية بالمنطقة لكل الدول.

(٣١) راجع لتفصيل هذه الفلسفة
- Charles Yost: The Conduct and Misconduct of Foreign Affairs (New York: Random House, 1972).

(32) J.W. Fulbright "Accomplishment of World Peace", Congressional Record, October 9, 1973, pp. 18830-18834.



- نزع السلاح من مناطق كبيرة على جانبى الحدود وخاصة فى سيناء.

- وضع قوات دولية أو مراقبين من الأمم المتحدة فى مراكز مراقبة على الحدود الجديدة.

- ضمان الولايات المتحدة للحدود الإسرائيلية الجديدة وذلك بمعاهدة دفاعية.

ويبدو أن هذه الآراء التى لم تكن تلقى قبولاً فى البداية قد أصبح لها مزيداً من الاتباع بعد حرب أكتوبر. بل يمكن القول أن خطوط السياسة الكيسنجرية الجديدة - وليس دوافعها - ستكون قريبة من مشروع فولبرايت.

٥ ٥ ٥

والخلاصة هى أن فكر هنرى كيسنجر سواء كناقد أو كمنظر للاستراتيجية الأمريكية لا يمكن سبر أغواره إلا من خلال خلفيات الرجل الاجتماعية والنفسية (وهو ما ناقشناه فى الفصل الأول)؛ ومن خلال التطورات المحلية والإقليمية والعالمية التى كانت الولايات المتحدة سبباً لها فى بعض الأحيان، ومسببا لها فى أحيان أخرى (وهو ما حاولنا عرضه فى هذا الفصل).

إن عبقرية هنرى كيسنجر فى خدمة المصالح الأمريكية عامة ومصالح النخبة الحاكمة خاصة تتجلى أساساً فى قدرته الصافية على قراءة التاريخ؛ واستخلاصه من هذه القراءة إن الولايات المتحدة قد وصلت قمة مجدها الإمبراطورى فى الأربعينيات والخمسينيات. وإنها الآن على وشك الانحدار من القمة. ويرى كيسنجر دوره التاريخى فى أن يؤخر من هذا الانحدار لأطول مدة ممكنة؛ وحينما يتضح أن البقاء فى القمة أصبح مستحيلاً، وأن يتم الانحدار تدريجياً وعلى مدى عشرات السنين. إن مذهب تعدد الأقطاب لا يعدو أن يكون وصفة بديلة للتخلى عن القمة كلية. فكيسنجر يغرى النجوم الصاعدة مسبقاً بأن من مصلحتهم أن تظل الولايات المتحدة معهم على القمة. إن هذا الخط من التفكير هو أشبه بمبدأ "المشاركة" الذى أتبعته شركات البترول الغربية مع البلاد المنتجة منذ عدة سنوات. فهى بحسها الأمبريالى أيقنت أن لحظة اليقظة لدى الدول المنتجة آتية لا ريب فيها؛ لذلك بادرت بوصفة المشاركة، وأحاطت ذلك بكل ما أمكن من إغراء وترغيب وترهيب.

كذلك يعتبر مذهب نكسون وسيلة أخرى لتحقيق نفس الغاية (تأجيل الانحدار أو جعله تدريجياً). فإدراكاً من كيسنجر أن موارد الولايات المتحدة ليست بلا نهاية؛ وأن خسائرها البشرية فى الحروب الخارجية الطويلة تهدد بتفسخ المجتمع الأمريكى من الداخل، وبالتالى تعجل من انحدار أمريكا كأمبراطورية عظمى ... إدراكاً منه لكل ذلك، جاء بمذهب نكسون الذى يضع ثقل تنفيذ الأغراض وحماية المصالح الأمريكية على كاهل القوى المحلية. فعبارات مثل "فتنمة الحرب" فى جنوب شرق آسيا (Vietnamization of the War) أو "تعريب الصراع" فى الشرق الأوسط كان يعنى أن يقتل الفيتناميين بعضهم البعض، وأن يتقاتل العرب مع بعضهم البعض (كما حدث فى الأردن سنة ١٩٧٠ وفى لبنان سنة ١٩٧٣) تنفيذاً لأغراض السياسة الأمريكية وخدمة لمصالحها.

أما ركيزتى "المصداقية" و "تحييد الأيديولوجية" فهما مثل مؤثرات الصوت والضوء فى المسرحيات والأفلام السينمائية. الغرض منهما الإيحاء بالجدية والواقعية وزيادة القوة الإقناعية والخداعية للولايات المتحدة. وهذه كلها اعتبارات هامة لتنفيذ المخطط الاستراتيجى للإبقاء على أمريكا "فوق الجميع وحدها" أو "مع قلة آخرين فوق الجميع" لا طول مدة ممكنة.

وهكذا نرى أن هذه المذاهب، وما تنطوى عليه من مبادئ، تكون نظاماً متكاملاً ومتناسقاً (integrated System) أو – إذا شئنا – نظرية كلية، لا لخدمة السلام فى العالم أصلاً ولا لمساعدة دول العالم الثالث على النمو ومقاومة الجوع، وإنما لخدمة أمريكا، وأمريكا وحدها أولاً. ربما تستدعى خدمة المصالح الأمريكية والمحافظة عليها مساعدة الآخرين أحياناً، أو العمل على إشاعة الاستقرار فى منطقة معينة لبعض الوقت. ولكن تلك المساعدة وهذا الاستقرار تظل أموراً ثانوية وسائلية وليست غاية فى حد ذاتها منشودة.







الفصل الثالث

كيسنجر وحرب أكتوبر



لقد عرضنا فى الفصلين السابقين تحليلاً لشخصية كيسنجر، ولأهم أفكاره ومذاهبه فى ميدان الاستراتيجية، والسياسة الخارجية. وسنركز فى هذا الفصل والفصل الرابع على تأثير كل ذلك - أى الشخصية والأفكار - على الطريقة التى عالجت بها الولايات المتحدة أزمة الشرق الأوسط خلال القتال وما بعده. سنتناول فى القسم الأول عرضاً عاماً لدور كيسنجر الظاهر. وفى الأجزاء الأخرى سنحاول أن نتبين الدوافع والنوايا الحقيقية ونربطها بالخلفية الشخصية من ناحية، وبأفكاره ومنطلقاته الاستراتيجية من ناحية ثانية.

أ - الدور الظاهر لكيسنجر أثناء القتال:

تولى كيسنجر منصب وزير خارجية الولايات المتحدة فى سبتمبر ١٩٧٣؛ وبعدها بأقل من شهر نشبت الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة. فى المدة القصيرة بين تعيينه وبين نشوب الحرب صرح كيسنجر لأحد الصحفيين المقربين بقوله:

"لا اعتقد أنه من الضرورى أن ترتبط سياستنا الخارجية فى هذه المرحلة بشخصية فرد واحد، أو بأدائه البطولى المنفرد"(١).

ولكن الحوادث والتطورات التى أعقبت هذا التصريح بعدة أيام أثبتت كيف كان كيسنجر أبعد ما يكون عن الحقيقة. فتسلسل المجهودات الكيسنجرية، فى أثناء حرب يوم الغفران وما بعدها، تمثل قصة رجل يريد أن يكون وحده المنتج والمخرج والممثل (بعد أن حرمه السادات والأسد من شرف تأليف الفصل الأول). أو بتشبيه آخر، أراد كيسنجر لا أن يكون عازفاً منفرداً وحسب وإنما أراد أن يكوّن جوقة أو فرقة موسيقية كاملة تتوفر لها كل الآلات، ولا يتدخل أو يشارك فى قيادة العزف معه أحد. إذا كان الآخرون يصرون على أن يكون لهم دور فقد عرض عليهم كيسنجر أن يكونوا بمثابة كورال (مرددين)، أو كمبارس، أو عمال مكياج، أو إضاءة. أما قلب المسرح والتوقيت، والإيقاع، والحبكة، فقد حاول أن يحجزها كلها لنفسه؛ ولنفسه فقط.

(1) "A Stately Kissinger", Newsweek, October 8, 1973. p. 50.

لقد فاجأته الحرب حقيقية. ربما عرف كيسنجر قبل وقوعها بيومين أن احتمالها كان كبيراً. ولكنه، مثل كثيرين غيره في الولايات المتحدة وفي إسرائيل، وحتى في العالم العربي، لم يكن يصدق أن العرب سيقبلون فعلاً على شن مثل هذه الحرب[٢]. لذلك ظل كيسنجر - رغم كل التقارير التي وردت عن احتمال نشوب الحرب - في نيويورك؛ ولم يعد إلى واشنطن إلا بعد إن كانت الأحداث قد انفجرت بالفعل. وفيما يلي تسلسل شريط الأحداث ودور كيسنجر فيها:

١- في اليوم الأول للحرب تشاور كيسنجر مع "مجموعة واشنطن الخاصة للعمل" (WSAG)، وهي أعلى مستوى للعمليات في داخل مجلس الأمن القومي، ومهمتها التصرف أثناء الأزمات العالمية الطارئة نيابة عن مجلس الأمن القومي أو إلى حين انعقاده. كذلك تشاور كيسنجر مع مجموعة الخبراء الخاصة بالشرق الأوسط في وزارة الخارجية في نفس اليوم. وباستثناء هاتين الاستشارتين في اليوم الأول، أخذ كيسنجر على عاتقه القيام بكل شيء منفرداً. طبعاً كان له مساعدون - ولكنهم لم يكونوا شركاء في صنع القرار، وطبعاً كان يرجع إلى الرئيس الأمريكي؛ ولكن هذا الأخير، بسبب مشكلاته الداخلية وحالته العصبية والنفسية، كان يبصم على كل قرارات كيسنجر.

كانت الخطوة الدبلوماسية الأولى التي اتخذها كيسنجر علانية هي الدعوة إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر ١٩٧٣[٣]. وقد فعل ذلك بعد نشوب الحرب بأكثر من اثني عشر ساعة؛ وبعد أن كانت القوات المصرية قد عبرت القناة، واحتلت كثيراً من تحصينات خط بارليف؛ وبعد أن كانت القوات

---

(٢) قال روجر ديفيز (R.Davis) مساعد وزير الخارجية الأمريكي، في خطاب له بتاريخ ١١-٥-١٩٧٤، "رغم أنه كان هناك تحرك للقوات السورية من الحدود مع الأردن باتجاه قيادة الحدود الجنوبية الغربية التي تواجه مرتفعات الجولان، ورغم أن مصر قامت بمناورات عسكرية في منطقة القناة، فإن جميع تقييماتنا - وكذلك تقييمات الحكومة الإسرائيلية - كانت أن هذه كلها لا تنذر بالحرب، وكنا في ذلك مخطئين" الحوار العربي - الأمريكي منذ حرب تشرين، النهار، ص ٣٩.

(٣) جاء ذلك على لسان جون سكالي مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في خطابه أمام مجلس الأمن.

السورية قد حطمت خط الدفاع الإسرائيلي الأول على هضبة الجولان. تقول هذا لأن كيسنجر حاول فيما بعد أن يوهم بعض القادة العرب أن دعوته لوقف إطلاق النار في اليوم الأول كان مبعثها حرص كيسنجر على العرب، وإشفاقه عليهم من هزيمة مروعة. والطريف أن بعض هؤلاء القادة قد صدقوا هذا التفسير؛ ورددوه عدة مرات.

طبعاً حينما اقترح كيسنجر وقف إطلاق النار والرجوع إلى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر كان واضحاً أن العرب لن يقبلوه. وهدفه هنا كان إظهار العرب بأنهم "المعتدين" الذين خرقوا اتفاق وقف إطلاق النار، وبأنهم ماضين فى "عدوانهم". وهذا الانطباع لدى الرأى العام الأمريكى والغربى غذته الصحافة ووسائل الإعلام بقوة - وهو الأمر الذى أعطى كيسنجر متسعاً ومجالاً للحركة، وترك فى يده عدة بدائل ليختار من بينها فيما بعد.

٢- فى اليوم الرابع للحرب، قدم كيسنجر اقتراحاً آخر لوقف إطلاق النار؛ ولكن فى هذه المرة على أساس بقاء الفريقين المتحاربين فى أماكنهما. هذا كان سيعنى نصراً جزئياً للعرب؛ وتجنيباً لإسرائيل من شر هزيمة كاملة. ولكنه أهم من ذلك كان سيجنب الولايات المتحدة مغبة التدخل لمساعدة إسرائيل بالسلاح، أو بالسلاح وبالرجال - وهو الأمر الذى كان سيؤدى إلى خطر مواجهة نووية مع الاتحاد السوفييتى من ناحية، وإلى احتمال غضب حلفاء أمريكا من العرب، وربما اضطرارهم تحت الضغط الشعبى فى بلادهم إلى القيام بشىء من شأنه التأثير على المصالح الأمريكية من ناحية أخرى.

هذه المرة كانت إسرائيل هى الرافضة لاقتراح كيسنجر بوقف إطلاق النار؛ لأنها فى ذلك الوقت لم تكن حتى لتقبل بهزيمة جزئية. وأهم من ذلك لم تكن لتسمح للعرب بتحقيق أى انتصار مهما كان صغيراً ومحدوداً. هذا السلوك الإسرائيلى لا يمكن تفسيره عقلانياً، ولكن فقط على المستوى النفسى والوجدانى. ومن ناحية أخرى كانت إسرائيل تعى أن الولايات المتحدة لن تتركها وحدها إن هى أصرت على الاستمرار فى القتال (رغم خسائرها). وهو طبعاً ما حدث. فبعد رفض إسرائيل لقبول وقف إطلاق النار فى اليوم الخامس، اتخذت الولايات المتحدة قراراً

فى اليوم السابع (١٣-١٠-٧٣) للحرب بأن تمد إسرائيل بكل ما تحتاجه من سلاح وعتاد. لقد اتضح للولايات المتحدة منذ اليوم الثالث للحرب أن إسرائيل قد تعرضت لهزة عنيفة عسكرياً ومعنوياً؛ وأن خسائرها البشرية فاقت كل الحسابات المتوقعة؛ وأن عتادها الحربى - وخاصة من الطيران والدبابات والذخيرة كان يتناقص بسرعة فلكية. صحيح استعادت إسرائيل جزءاً من هيبتها العسكرية مع اليوم الرابع للحرب بعد أن شنت هجوماً مضاداً على القوات السورية فى جبهة الجولان، وأحرزت تقدماً تجلى فى زحزحة السوريين إلى خطوط ١٩٦٧ وما بعدها. ولكن حتى هنا، فوجئ الإسرائيليون والأمريكيون بأن السوريين حاربوا ببسالة منقطعة النظير، وبأن تقهقرهم كان بطيئاً ومنظماً؛ وكان أبعد ما يكون عن توقعاتهم بأن السوريين ستدب فى صفوفهم الفوضى، ويفروا هاربين أو مذعورين بمجرد التهديد باحتلال دمشق (وهو ما هوّل به القادة الإسرائيليون وخاصة موشى دايان ابتداء من يوم ٩-١٠-٧٣). بل لقد اتضح لإسرائيل والولايات المتحدة مع يوم ١١-١٠ أن إسرائيل لن تستطيع مزيداً من التقدم على الجبهة السورية - خاصة بعد وصول قوات عراقية، واشتراكها اشتراكاً فعالاً فى القتال. ومع يوم ١٣-١٠ أصبح هم إسرائيل الأول على الجبهة السورية هو أن تصمد - لا أن تتقدم - فى مواجهة القوات السورية - العراقية؛ وأن تنقل بؤرة اهتمامها إلى جبهة السويس وسيناء.

٣- إن الاستعدادات الأمريكية لتزويد إسرائيل بالسلاح بدأ فى اليوم الثالث للقتال (٨-١٠)، أى بعد رفض العرب لمقترحات كيسنجر بالعودة إلى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر[٤]، وبعد اتضاح أبعاد الخسائر الإسرائيلية. ولكن لم يعلن بشكل رسمى إلا يوم ١٣-١٠، وبعد إيجاد الحجج المناسبة، والتى كان أهمها بدء الاتحاد السوفييتى تزويد مصر وسورية بشحنات جديدة من السلاح ابتداء من يوم ١٠-١٠-١٩٧٣. المهم هنا، هو أن الولايات المتحدة قد أنشأت أكبر جسر جوى فى التاريخ لتزويد إسرائيل بالسلاح، بما فى ذلك أنواعاً جديدة تعطى لإسرائيل لأول مرة[٥]. وأن بداية وصول هذا السلاح إلى

(4) T. Draper, "The Road To Geneva", "Commentary, February, 1974, p. 34.

(٥) نفس المرجع أعلاه.



إسرائيل وإلى مطارات سيناء مباشرة كان مؤذناً بنقل اهتمام إسرائيل الأول من الجبهة السورية إلى الجبهة المصرية يوم ١٣-١٠. وعند فجر ١٥-١٠ بدأت إسرائيل هجوماً على الضفة الغربية لقناة السويس، مستغلة أحد الفجوات الدفاعية بين جيشى مصر الثانى والثالث. واستطاعت إسرائيل - رغم خسائرها العالية - أن تقيم رأس جسر عند منطقة الدفرسوار مساء يوم الثلاثاء ١٦-١٠، وقد تبع ذلك فى اليوم التالى (١٧-١٠) عبور لواء إسرائيلى مدرع إلى منطقة الدفرسوار، ورغم الأهمية الاستراتيجية المحدودة لهذا التقدم الإسرائيلى، إلا أن آثاره المعنوية على إسرائيل وأعوانها كان هائلاً. وبدت الأمور وكان العرب على وشك هزيمة رابعة. ولكن بطء انتشار القوة الإسرائيلية على امتداد الجانب الغربى من القناة، وفشل اندفاعها شمالاً باتجاه الإسماعيلية، مع بقاء الجيش الأول بكامله شرق القاهرة (أى غرب القناة)، ووجود الجيشين الثانى والثالث على الضفة الشرقية والغربية للقناة (باستثناء منطقة الدفرسوار وما حولها)، كان معناه أن الإنجاز الإسرائيلى، رغم مهارته، ما يزال إنجازاً تكتيكياً. بل أهم من ذلك كان هناك احتمال متوسط، إن لم يكن كبيراً، فى أن ينقلب هذا الإنجاز إلى كارثة إسرائيلية فى حالة نجاح الجيشين الثانى والثالث فى سد الفجوة بينهما على الجانب الشرقى للقناة. فلو تم ذلك، ولابد أن المصريين كانوا سيحولون أن يفعلوا ذلك كارهين أو راغبين، لأصبحت القوة الإسرائيلية[٦] بكاملها معرضة للفناء.

٤- على أى حال كان الموقف على جبهات القتال مائعاً رغم ضراوة الحرب. فالإنجاز العربى الاستراتيجى العظيم قد شابه انتكاسات تكتيكية خطيرة؛ والهزيمة الإسرائيلية استراتيجياً قد خفف من حدتها ذلك الانتصار التكتيكى الباهر. هذه الميوعة أو السيولة فى الموقف وصلت ذروتها حوالى يوم ٢٠ أكتوبر. وهنا وجد كيسنجر فرصته الذهبية فى أن يفرض معادلة جديدة

(٦) قدرت المصادر الأمريكية حجم القوة الإسرائيلية غرب القناة بما بين ثلاثين وخمسين ألفاً (انظر مجلة نيوزويك الأمريكية عدد ٢٩ أكتوبر ١٩٧٣).

لوقف القتال بموافقة - إن لم يكن برضاء - كل الأطراف. لقد طار كيسنجر في ذلك اليوم إلى موسكو بناء على دعوة من سكرتير الحزب الشيوعى السوفيتى ليونيد برجنيف. وفى العاصمة السوفيتية وصلت الدولتان الأعظم إلى مشروع اتفاق بوقف إطلاق النار، وقدماه سويًّا إلى مجلس الأمن حيث ووفق عليه من جميع الأعضاء - باستثناء الصين الشعبية التى امتنعت عن التصويت.

٥- نص قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر يوم ٢٢ أكتوبر على ثلاثة بنود مترابطة: أ - وقف إطلاق النار فى خلال اثنى عشر ساعة من صدور القرار وبقاء كل فى مكانه، ب- تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧) بكل أجزائه، ج- بدء المفاوضات بين الأطراف المعنية.

لقد كان القرار ٣٣٨ صفقة كيسنجرية تتصف بكل مظاهر التوازن والغموض المقصود، بحيث يجد فيه كل طرف شيئاً منصفاً، وشيئاً جائراً، وشيئاً يحفظ ماء الوجه. فمصر حصلت على وقف إطلاق النار مع بقاء قواتها على الجانب الشرقى للقناة، وبهذا لم تفقد أحد ثمرات إنجازها فى العبور وتحطيم خط بارليف. فضلاً عن ذلك، بدى وكأن وقف إطلاق النار جاء قبل أن تتفاقم أوضاع الثغرة الإسرائيلية فى منطقة الدفرسوار، وبالتالى أوضاع الجيش الثالث على الجهة الشرقية للقناة. ولكن فى مقابل ذلك، قبلت مصر مبدأ التفاوض مع إسرائيل - وهو المبدأ الذى أصر العرب على رفضه منذ عام ١٩٤٨، وأكدوا رفضه فى مؤتمر الخرطوم (بعد حرب يونيو ١٩٦٧). أما إسرائيل فقد حصلت على وقف إطلاق النار بعد أن حققت انتصاراً جزئياً على جبهة السويس، وبعد أن نجحت فى إرجاع القوات السورية إلى خلف خطوط ١٩٦٧. فضلاً عن ذلك حصلت على موافقة مصر وسورية بمبدأ التفاوض معها، وهو الشىء الذى كانت قد أصرت عليه منذ عام ١٩٦٧[(٧)]. ولكن فى مقابل ذلك حرمت إسرائيل مما تصورت وقتها أن فى مقدورها إحرازه - وهو تحطيم الجيش المصرى الثالث، بعد محاصرته وقطع طرق مواصلاته وإمداداته.

(7) T. Draper "The Road to Geneva", op. cit., p. 36.

٦- ويبدو أن إسرائيل لم تكن حتى مستعدة لأن تحرم من أى شىء فى مقابل قرار وقف إطلاق النار، ولذلك سرعان ما خرقت القرار، وتقدمت قواتها من ثغرة الدفرسوار باتجاه مدينة السويس لاحتلالها ولمحاصرة الجيش الثالث؛ ونجحت فى الوصول إلى مشارف السويس وجنوبها، حيث احتلت ميناء الأدبية. وقد أدى هذا بالفعل إلى قطع طريق القاهرة - السويس؛ وأصبحت المدينة نفسها محاصرة من ثلاث جهات، ومعها فى ذلك الجيش الثالث. ولكن المدينة لم تسقط رغم محاولات إسرائيل العنيدة، حيث دافعت قوات الجيش المصرى والشعب عنها دفاعاً مجيداً.

٧- ولكن خرق إسرائيل لوقف إطلاق النار واندفاعها لاحتلال السويس أثار تطورات رهيبة فى الموقف، وأوشك على تسبيب مجابهة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة، وأصبح العالم على شفى هاوية لأول مرة منذ أزمة الصواريخ الكوبية (١٩٦٢). فقد سلم السفير السوفييتى فى واشنطن، أناتولى دوبرينن، رسالة بالغة العنف من ليونيد بريجنيف "تهدد" بأنه ما لم تتدخل الدولتان معاً لوقف إسرائيل عن خرقها لاتفاق إطلاق النار، فإن الاتحاد السوفييتى قد يتصرف منفرداً، ويرسل قواته لتنفيذ قرار مجلس الأمن. لقد أصبح واضحاً لمصر وللاتحاد السوفييتى أن كيسنجر قد غرر بهما ليشترى وقتاً يعطى فيه لإسرائيل الضوء الأخضر لكى تحقق مزيداً من الإنجازات العسكرية التى تقوى من مركزها التفاوضى فيما بعد. ويذهب المسئولون الأمريكيون أنفسهم إلى أن إسرائيل فعلت ما فعلت بدون موافقة أو تأييد الولايات المتحدة؛ وهذه نقطة سنعود إليها فيما بعد. المهم أن كيسنجر اعتبر رسالة بريجنيف تهديداً باستخدام القوة؛ لذلك نصح الرئيس نكسون (وبعد استشارة وزير الدفاع شلسنجر) بأن يضع قوات الولايات المتحدة فى طول العالم وعرضه على أهبة الاستعداد للحرب. فى نفس الوقت أسرعت الولايات المتحدة ودول أخرى إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار جديد فى اليوم التالى يطلب من المتحاربين فى الشرق الأوسط وقف القتال

فوراً، والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر الأصلية؛ وبتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بإرسال مراقبين للإشراف على تنفيذ هذا القرار الجديد[٨]. وأصرت الولايات المتحدة على أن لا تشمل القوات الدولية وحدات من أى من الدول العظمى. وقد قبل الاتحاد السوفييتى هذا القرار، وتنفس العالم الصعداء بعد أن أنهت الولايات المتحدة حالة التعبئة والطوارئ لقواتها.

ب ـ كيسنجر وسياسة حافة الهاوية والاندفاع نحو تسوية

فى الأيام الثلاثة بين عودة كيسنجر من موسكو وقرار مجلس الأمن الأول فى ٢٢ أكتوبر وقرار مجلس الأمن الثانى يوم ٢٥ أكتوبر، شهد العالم فصلاً كلاسيكياً من دبلوماسية "حافة الهاوية" (prinksmanship) التى لم نعرفها منذ أيام المرحوم جون فوستر دلاس. وهى تلقى كثيراً من الضوء على أوجه التشابه بين كيسنجر ودلاس. وكان تسلسل الأحداث بعد وقف إطلاق النار شاهداً، لا فقط على استغلال كيسنجر الوضع الجديد لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وإنما أيضاً لإقناع بعض الساسة العرب وعلى رأسهم السادات بحسن نية الولايات المتحدة وبحرصها على أن تكون حكماً أوليمبيا نزيها بين الطرفين:

١- كان الوضع العسكرى يوم ٢٥ أكتوبر - حينما توقف القتال بالفعل - مختلطاً، ولا يرضى عنه أحد من الفرقاء المتحاربين. فالجيش المصرى الثالث محاصر من ثلاث جهات؛ ومدينة السويس، وإن لم تسقط، إلا أنها أيضاً معزولة عن بقية أجزاء مصر. وهذا وضع كان من الواضح أن المصريين لا يرضونه ولن يسكتوا عنه. أما إسرائيل، التى فرحت وهللت بعبورها المعاكس واحتلالها جيباً كبيراً على الضفة الغربية للقناة، فقد اتضح لها أن هذا النصر التكتيكى يمكن أن يتحول إلى مصيدة استراتيجية تفنى فيها قوات هذا الجيب المحاصر بدوره من ثلاث جهات، والذى طالت خطوط مواصلاته وإمداداته. وقد سببت هذه الخواطر والاحتمالات خوفاً قاتلاً لدى

(8) "The War That Nobody Won", Newsweek, November 5, 1973, p. 50.

القادة الإسرائيليين - رغم تظاهرهم بعكس ذلك. المهم أنهم لم يكونوا راضين بدورهم عن الوضع العسكري بعد ٢٥ أكتوبر.

٢- مع عدم رضاء الطرفين، وجد كيسنجر فرصة سانحة لتجربة دبلوماسيته التى طالما تحرز النجاح فى مثل هذه المواقف المائعة. لذلك أسرع بالذهاب إلى الشرق الأوسط؛ وتنقل بين القاهرة وتل أبيب؛ ومع ١١ نوفمبر كان قد توصل إلى اتفاق مبدئى بين مصر وإسرائيل يتألف من النقاط الست التالية:

١- تلتزم مصر وإسرائيل التزاماً جدياً بوقف إطلاق النار.

٢- يناقش الطرفان عودة جيوشهما إلى المواقع التى كانوا فيها عند وقت صدور قرار الأمم المتحدة الأول (٢٢ أكتوبر) بوقف إطلاق النار؛ وذلك فى إطار فصل للقوات وفض لاشتباكها تشرف عليه الأمم المتحدة.

٣- ضمان حرية الحركة للمؤن والمعدات غير العسكرية للجيش المصرى الثالث فى سيناء.

٤- تتسلم مدينة السويس الطعام والماء والأدوية الكافية، ويتم إجلاء كل الجرحى من المدنيين.

٥- تتسلم قوات الأمم المتحدة كل نقط التحكم والمراقبة من القوات الإسرائيلية على طريق القاهرة - السويس.

٦- بمجرد تسلم الأمم المتحدة لنقط التحكم والمراقبة، سيتم تبادل جميع أسرى الحرب[٩].

لقد كان هذا الاتفاق نصراً تكتيكياً كبيراً لهنرى كيسنجر والدبلوماسية الأمريكية. فبمقتضاه تخلت مصر عن إصرارها على تنفيذ قرار وقف إطلاق النار الثانى الذى ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط يوم ٢٢ أكتوبر، وهو الإصرار الذى كانت مصر قد أعلنته كشرط لتبادل أسرى الحرب. كذلك أقنع

(9) "To The Brink Again and Back" Newsweek, November, 19, 1973, p. 61.

كيسنجر المسئولين المصريين بضرورة فك الحصار البحرى ضد الملاحة الإسرائيلية فى باب المندب. أى أن كيسنجر نجح فى أن ينتزع من مصر كل ما أصرت إسرائيل عليه (أسرى الحرب وفك الحصار البحرى)؛ بينما لم ينجح - أو ربما لم يحاول - أن ينتزع من إسرائيل الشيء الوحيد الذى أصرت عليه مصر وطلبته المنظمة الدولية. ونعتقد أنه من هذه النقطة فصاعدا تحدد نمط الدبلوماسية الكيسنجرية وأسلوبها فى التعامل أو "التوسط" بين العرب وإسرائيل. فى مقابل كل تنازل إسرائيلى صغير، لابد أن يقدم العرب عدة تنازلات كبيرة.

٣- إن الصحافة الإمريكية خاصة، والغربية عموماً، لم تخف دهشتها من هذا النجاح الفائق الذى حققه كيسنجر - لا فى حل مشكلة الشرق الأوسط بالضرورة - ولكن فى قدرته على إحداث ما هو أشبه بانقلاب دبلوماسى فى علاقة مصر بالولايات المتحدة. فها هى هذه الأخيرة بعد ست سنوات من التأييد شبه المطلق لإسرائيل، ومن الإذلال شبه المتعمد لمصر والعرب، وخصوصاً للرئيس السادات[١٠]؛ وهى هى نفس الدولة التى أمدت إسرائيل بآخر صيحة فى عالم الأسلحة، عبر أكبر جسر جوى فى التاريخ، لكى تدحر العرب ومصر بالذات؛ ها هى نفس الدولة يقدم لها رئيس مصر التنازل تلو التنازل، ويعيد معها العلاقات الدبلوماسية ولم تمض أسابيع على دراما حرب أكتوبر؛ وقبل أن يعيد أصدقاء وأشقاء مصر استئناف هذه العلاقات التى كانوا قد قطعوها أصلاً تأييداً لمصر. لقد كان من حق الصحافة الغربية والعربية، بل من حق العالم كله أن يدهش لمثل هذا الانقلاب الدبلوماسى المنقطع النظير.

---

(١٠) يعتقد كثير من الخبراء أن العروض العديدة التى قدمها الرئيس السادات، بعد توليه الحكم، من أجل تسوية سلمية فى المنطقة إما أنها أهملت من قبل الولايات المتحدة، أو طلبت هى منه المزيد من التنازلات. ويقال أيضاً أن الولايات المتحدة قد تعمدت خداع السادات فى عام ١٩٧١ وذلك بالإيحاء إليه أنها ستعمل على حل المشكلة بشكل أو بآخر فى ذلك العام؛ مما جعله يعلن بداية عام الحسم" الذى انتهى - كما يعلم الجميع - بلا حسم. وكان غرض الولايات المتحدة من كل ذلك تحطيم مصداقية الرئيس السادات مع العالم العربى والخارجى كلية'، لكى يزداد ضعفاً؛ وبالتالى يقدم المزيد من التنازلات. وقد أيد هذه الرواية السفير المصرى أشرف غريال فى أحد اجتماعاته بالطلبة فى أوائل عام ١٩٧٢.

ومع أن الرئيس السادات يعرف بالدهاء السياسي، إلا أن أبعاد ما قدمه من تنازلات لا تترك كثيراً من الشك في أنه قد وضع ثقة لا حد لها في قدرة كيسنجر على سرعة إنجاز الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة.

٤- وكان افتتاح مؤتمر جنيف في ٢١ ديسمبر ١٩٧٣، إنجازاً دبلوماسياً آخر لهنري كيسنجر. فلأول مرة منذ عام ١٩٤٨ يجلس المتفاوضون العرب والإسرائيليون على مائدة واحدة ليتفاوضوا علناً أمام العالم. لقد كانت إسرائيل تصر دائماً على هذا المطلب؛ وكان العرب دائماً يرفضون. ونجح كيسنجر في إقناع - إن لم يكن جميع العرب - فأكبر دولة عربية بالجلوس على مائدة المفاوضات مع إسرائيل. وطبعاً، لم يؤد المؤتمر من الناحية المضمونية إلى أي نتائج. وكأنما كان الغرض منه الإمعان في تدليل إسرائيل من ناحية، وإذلال مصر من ناحية أخرى. فقد أصبحت إسرائيل من ناحية، وإذلال مصر من ناحية أخرى. فقد أصبحت إسرائيل فجأة هي المترددة في الذهاب إلى جنيف؛ وحينما ذهبت رفضت أن تتفاوض بجدية في حضور الآخرين (وخاصة الاتحاد السوفييتي). وهكذا تحولت جنيف إلى شكل احتفالي لا يقدم ولا يؤخر بالنسبة لإسرائيل. أما بالنسبة للعرب فقد أصبحت مصدراً للمناظرة والنقاش والخلاف بين مؤيد ومعارض.

إذا كان قرار وقف إطلاق النار هو الإنجاز الأول لكيسنجر في حرب أكتوبر؛ وإذا كان اتفاق النقاط الست التي ثبت وقف إطلاق النار (وأدى إلى تبادل الأسرى، وفك الحصار البحري على إسرائيل، وتزويد الجيش الثالث ومدينة السويس بالطعام والشراب) هو الإنجاز الثاني لهنري كيسنجر؛ فقد كان إنجازه الثالث هو ذهاب العرب والإسرائيليين إلى جنيف. أما إنجازه الرابع فقد كان اتفاق فصل القوات بين مصر وإسرائيل في ١٨ يناير ١٩٧٤.

٥- فبعد عدة رحلات بين أسوان (المقر الشتوي للرئيس السادات) والقدس، نجح هنري كيسنجر في التوصل إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل يقضي بفصل قواتهما على جبهة السويس. وكانت أهم بنود الاتفاق هي:

أ- انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط يبعد حوالى ١٥ ميلاً شرق قناة السويس فى سيناء.

ب- تخفيف الوجود العسكرى المصرى على الجهة الشرقية من القناة إلى سبعة آلاف جندى فقط، وعدد محدود من الدبابات والمدافع الثقيلة؛ على ألا يتجاوز عمق الشريط الذى تحتله هذه القوات عن خمسة أميال شرق القناة.

ج- ترابط قوات الطوارئ الدولية فى المنطقة الوسطى، وعمقها عشرة أميال، والتى تفصل القوات الإسرائيلية عن القوات المصرية.

ولأن بنود هذا الاتفاق كانت من بنات أفكار كيسنجر - بعد أن رفضت إسرائيل الخطة المصرية لفصل القوات، وبعد رفض مصر للخطة الإسرائيلية - فقد اعتبر ذلك إنجازاً باهراً، أضيف إلى إنجازات كيسنجر الأخرى. كذلك اعتبر هذا الاتفاق نصرا دبلوماسياً أمريكياً لأنه تم بدون حضور الاتحاد السوفييتى وخارج إطار مؤتمر جنيف[١١]. لقد اتخذ كيسنجر من رفض إسرائيل لحضور الاتحاد السوفييتى فى المفاوضات ذريعة لعزل السوفييت عن المجهود الدبلوماسى الفعلى لتسوية أزمة الشرق الأوسط. طبعاً، كان الاتحاد السوفييتى يحاط علماً بنتائج المفاوضات؛ ولكن كيسنجر لم يكن يسمح للسوفييت بالمساهمة الفعلية أثناء هذه المفاوضات. وبهذا نجح كيسنجر فى أن يجعل الولايات المتحدة المرجع السامى وولى الأمر لكل من مصر وإسرائيل. ولم يكن ليتأتى كل ذلك إلا بالثقة التى وضعها الرئيس السادات فى هنرى كيسنجر. ولا أدل على ذلك من الكلمات التى قالها السادات عنه لأحد المراسلين الأمريكيين:

"إن هنرى كيسنجر رجل عظيم. فلأول مرة يوجد عندكم سياسى حقيقى كوزير للخارجية. أنه رجل ذو رؤية وذو استراتيجية. وأهم من ذلك فهو رجل يحترم كلمته"[١٢].

(11) "A Victory for Shuttle Diplomacy", Newsweek, January 28, 1974, p. 31.
(12) "Superstar Statecraft: How Henry Does in" Time, April 1, 1974, p. 27.

أما الطرف الإسرائيلى الذى لم يفقد ثقته أبداً بالولايات المتحدة، فقد زادت ثقته وتدعمت بهنرى كيسنجر. وقال عنه إيجال آلون نائب رئيس وزراء إسرائيل بعد مفاوضات فصل القوات:

"إنه (كيسنجر) يجعلك تشعر بأنه ينصت لك بتجاوب وتفهم عظيمين، ومع ذلك فهو لا يتخلى عن صلابته. إنه لا يستعديك بأن يأتى لك بخطة معينة جاهزة، ومع ذلك فأنا متأكد أن فى ذهنه مثل هذه الخطة. إنه يعطيك الشعور بأنه حقيقة حريص عليك وعلى بلدك وعلى الشرق الأوسط"[١٣].

طبعاً بالنسبة لإسرائيل، التى لا تثق بالأمم المتحدة والتى تمقت السوفييت، كان طبيعياً أن تسعد بإجراء مفاوضات مع العرب تحت الإشراف الفعلى المنفرد للولايات المتحدة، حليفتها فى ساعة الضيق والشدة. بل كان طبيعياً أن يزيد من سعادتها، أن يتم كل ذلك من جانب الولايات المتحدة فى شخص أول وزير خارجية أمريكى يهودى.

ولكن هنرى كيسنجر حريص دائماً على أن يعلن - وربما فى قرارة نفسه يصدق ما يعلنه - أن يهوديته لا تعنى شيئاً بالنسبة لتفكيره وسلوكه فى محاولة تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى. بل إنه يصر على قدرته فى أن يتناول مشكلات هذا الصراع بلا تعصب ولا تعنت. ويذهب بعض المعجبين به إلى القول أن يهوديته ربما تساعده فى أن "يضغط" على إسرائيل حينما يلزم الأمر لتقديم تنازلات، بدون أن يجرؤ أنصار إسرائيل فى الولايات المتحدة على اتهامه "بمعاداة السامية" (Anti-Semitism) ويذكر هؤلاء المعجبون أن العديد من الساسة الأمريكيين وموظفى وزارتى الخارجية والدفاع قد قاسوا فى الماضى من اضطهاد الصهاينة لهم واتهامهم بمعاداة السامية[١٤].

(١٣) المرجع السابق أعلاه، ص ٢٦.
(١٤) الأمثلة البارزة التى تذكر فى هذا الصدد هى فورستال وفولبرايت، وأخيراً جورج براون رئيس هيئة الأركان المشتركة الذى شنت عليه الصحافة والقوى الصهيونية حملة شعواء فى أكتوبر - نوفمبر ١٩٧٤، لمجرد توجيه بعض النقد لسيطرة إسرائيل على رجال الكونجرس، وقدرتها على الحصول على كل ما يلزمها من سلاح حتى لو كان ذلك على حساب القوات الأمريكية نفسها.

على أى الأحوال، يبدو أن يهودية كيسنجر لم تقف عقبة فى طريق تعامله مع معظم الزعماء العرب. ومن الواضح أنه نجح تماماً فى اكتساب ثقة الرئيس السادات. وإذا كانت يهودية كيسنجر لم تعق تعامله مع الزعماء العرب فإن ذلك لا يرجع إلى مهارة كيسنجر وحدها وإنما يعود أيضاً وبنصيب متساو - إن لم يكن أكبر - إلى تمتع العرب بقدر كبير من التسامح وقلة التعصب الدينى لدى الغالبية العظمى منهم. وطبعاً فات الصحافة الغربية أن تتذكر ما دأب العرب على ترديده طوال ربع قرن وهو أن عدائهم لإسرائيل والصهيونية لا يعنى عداء لليهود أو للديانة اليهودية.

جـ. بعض الركائز التكتيكية لأسلوب كيسنجر فى التعامل

لقد نجح كيسنجر فى أن يعطى جميع المراقبين انطباعاً قوياً بالواقعية والموضوعية. وقال عنه أحد الدبلوماسيين الشرق أوسطيين الذين تعاملوا معه عن قرب:

"إن كيسنجر لا يصدر أحكاماً متعلقة بالقيمة (Value judgments) إن السؤال بالنسبة له دائماً ليس هو من المحق ومن المخطئ؛ وإنما ما هو الواقع الموضوعى، وما الذى يمكن أن ينجز فى ضوء هذا الواقع وفى ظل الظروف المهيمنة"؟[15].

ولعل هذه الشهادة تحمل فى طياتها من المعان والمفاتيح لأسلوب كيسنجر أكثر مما يعتقد القارئ لأول وهلة. من ناحية، ليس صحيحاً أن كيسنجر لا يصدر أحكاماً متعلقة بالقيمة. إن كتاباته وتصريحاته كلها يحركها اعتناقه لقيم معينة. وليس معقولاً أن يؤكد هو على ضرورة معرفة القيم التى يعتنقها خصومه وهو يتفاوض معهم دون أن يكون لهذا المتغير أهمية قصوى فى سلوك وأسلوب هنرى كيسنجر نفسه. لقد أشرنا إلى بعض مصادر هذه القيم فى شخصية هنرى كيسنجر فى مكان آخر. المهم هنا هو ذكاء هنرى كيسنجر فى إعطاء هذا الانطباع العام لجميع من يتعاملون معه بأنه لا يهتم بإصدار الأحكام وأنه فقط ينطلق من أرضية "الواقع" فى حله للمشكلات.

(15) "Super Star Statecraft .." op. cit. 28.



من ناحية ثانية هناك قشرة خارجية من الصدق فى إدعاء كيسنجر - وهو ما يسميه فلاسفة العلوم "بالصدق الخارجي" (external validity). فهو حقيقة يعلم أن الأطراف المتنازعة لا يمكن أن تسلم بشيء أو تتنازل عن شيء على مائدة المفاوضات ما لم يكن ذلك انعكاساً لحقائق معينة على الطبيعة وفى أرض الواقع. ومن هنا يلجأ هنرى كيسنجر إلى أحد أسلوبين فى التعامل مع الأطراف الدولية الأخرى.

- **الأول:** هو أن يعمل مباشرة أو بطريق غير مباشر على تغيير هذا الواقع قبل التوجه إلى مائدة المفاوضات.

- **الثانى:** هو أن يوحى للأطراف ذات العلاقة بأن تقرأ الواقع بطريقة معينة. وبناء على هذه القراءة المعدلة أو المحرفة أو المغلوطة، يبدأ هنرى كيسنجر فى التعامل معهم.

وأبلغ تصوير لهاتين الوسيلتين فى التعامل مع "الواقع" ومع أطراف النزاع فى الشرق الأوسط هو ما حاولنا عرضه فى الصفحات السابقة حول الطريقة التى تصرفت بها الولايات المتحدة فى معالجتها لحرب أكتوبر - من خلال هنرى كيسنجر. فدعوته الأولى (يوم ٧ أكتوبر) لوقف إطلاق النار والانسحاب إلى خطوط ٥ أكتوبر لم تلاق تجاوباً من العرب الذين كانوا قد نجحوا بالفعل فى تغيير "الواقع" فى الجولان وعلى جبهة السويس. لذلك بادر كيسنجر بالإعداد للآتى:

- جسر جوى لمد إسرائيل بالسلاح والعتاد.
- خطة طوارئ لمد إسرائيل "بالمتطوعين" الأمريكيين.
- خطة طوارئ تقضى بتدخل الأسطول السادس إذا لزم الأمر.
- خطة طوارئ كونية لكل القوات الأمريكية فى العالم لاحتمال مجابهة مع الاتحاد السوفييتى.

كل هذه الخطوات كانت محاولات محسوبة لتغيير "الواقع" بواسطة كيسنجر قبل أن يتعامل مع أطراف النزاع، وخاصة العرب منهم. هنا حاول

كيسنجر مباشرة وبطريق غير مباشر (من خلال الضغط العسكرى الإسرائيلى بعد يوم ١٥ أكتوبر) أن يجبر العرب على قبول وقف إطلاق النار. ومن ناحية ثانية أتاح له عجز إسرائيل الكامل واعتمادها شبه الكلى على الولايات المتحدة أثناء القتال - أتاح له ذلك ممارسة بعض الضغوط على إسرائيل؛ وهو الشىء الذى ربما كان سيعجز عنه أولاً ظروف الحرب.

أما الوسيلة الأخرى وهى الإيحاء للأطراف التى يتعامل معها بأن تقرأ "الواقع" أو "الوقائع" بصورة معينة (معدلة، أو محرفة، أو مغلوطة) فمن أمثلتها الباهرة قصة كيسنجر بشأن طلبه أول أيام الحرب بوقف القتال. لقد حكى لمن قابلهم من الزعماء العرب - وكل ملامح الجدية تغطى وجهه - بأنه فعل ما فعل "حرصاً" على العرب؛ "فكل التقارير كانت تفيد بأن إسرائيل تستطيع سحق كل الجيوش العربية فى عدة أيام". وقد سارع هؤلاء الزعماء العرب - من فرط سذاجتهم أو إعجابهم بذاتهم - إلى تكرير ما قاله هنرى كيسنجر. وأشار إلى هذه الواقعة الصحفى المصرى الكبير محمد حسنين هيكل فى أحد مقالاته الأسبوعية بعد الحرب وبعد زيارة كيسنجر الأولى لمصر.

لقد انتظر هنرى كيسنجر خمسة شهور كاملة قبل أن يتحرك جدياً لترتيب اتفاق فصل للقوات بين إسرائيل وسورية على جبهة الجولان. وهو لم يفعل ما فعل إلا بعد إحساسه بأن حرب الاستنزاف التى شنتها سورية يمكن أن تؤدى إلى جر مصر والدول العربية الأخرى إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل؛ وأهم من ذلك يمكن أن تعرقل مخططاته الكلية بشأن ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط. لقد كان حجم "التنازلات" الإسرائيلية على الجبهة السورية انعكاساً للأثر "المحدود" لحرب الاستنزاف.

وهنا مرة أخرى نجد كيسنجر يتحرك من أرضية الواقع ويستخدم نفس الوسيلتين المذكورتين فى الفقرة السابقة. فهو من ناحية أدرك أهمية التحرك وإلا انفجر الوضع فى الشرق الأوسط بطريقة لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتحكم فيها. ومن ناحية ثانية أوحى لكل من مصر وسورية على وجه الخصوص بأن

تنازلات إسرائيل لابد أن تكون محدودة، وأن سورية لابد أن تخفف من "غلواء" مطالبها فى استرداد أراضيها. فسوريا لم "تنتصر" فى أكتوبر و "حرب الاستنزاف تكاد تكون معدومة الجدوى" - والدليل على ذلك هو أن إسرائيل لم تتزحزح قيد أنملة. والمغالطة هنا بالطبع هو أن كيسنجر كان يدرك تماماً أن حرب الاستنزاف السورية تكاد تقلب مخططاته رأساً على عقب. ولهذا السبب، ولهذا السبب فقط، تدخل وتوسط وطار بين القدس ودمشق أكثر من أربعين مرة.

لقد كان اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية "إنجازاً" آخر هللت له الصحافة الغربية؛ خاصة وأن زيارة نكسون للمنطقة قد جاءت فى أعقاب ذلك الاتفاق. وكان الاستقبال التاريخى للرئيس الأمريكى وخاصة فى مصر هو تتويج لسجل الإنجازات الحافل الذى حققه كيسنجر فى المنطقة بين شهرى أكتوبر ١٩٧٣ ويونيو ١٩٧٤. وتلخيصاً نعيد تذكير القارئ بما تحقق على يد وزير الخارجية الأمريكى فى خلال تلك الشهور الثمانية:

- قرار وقف إطلاق النار (٢٢ أكتوبر) من خلال مشروع قرار مشترك مع الاتحاد السوفييتى (القرار ٣٣٨).
- قرار وقف إطلاق النار الثانى (٢٥ أكتوبر) مع نجاحه فى موافقة مجلس الأمن على إرسال قوات طوارئ دولية لا تشترك فيها الدول العظمى.
- اتفاق تثبيت وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل ذو النقاط الست (١١ نوفمبر).
- عقد مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط بحضور مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى (٢١ ديسمبر ١٩٧٣).
- اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية (١٨ يناير ١٩٧٤).
- إنهاء الحظر العربى على تصدير النفط للولايات المتحدة (مارس ١٩٧٤).
- اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية (مايو ١٩٧٤).
- زيارة نكسون لمنطقة الشرق الأوسط وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والفنية مع الدول العربية (يونيو ١٩٧٤).



- النجاح فى عزل الاتحاد السوفييتى عن المجرى الرئيسى لتطورات الأحداث فى المنطقة، وبالأخص عن إجراءات التسوية (باستثناء الجلسات الاحتفالية المعدودة فى مؤتمر جنيف).
- إعاقة تطور محاولات التقارب العربى - الأوروبى الذى بدأت بوادره عقب حرب أكتوبر مباشرة.

إن المتأمل فى هذه القائمة من "الإنجازات" الكيسنجرية لا يسعه إلا أن يعجب بقدرات الرجل الفائقة - إن لم تكن الخارقة - فى تحويل ما أجمعت عليه الصحف الأمريكية نفسها فى أكتوبر ١٩٧٣ بأنه هزيمة[١٦] للولايات المتحدة إلى سلسلة من الانتصارات. بل لقد نجح كيسنجر لا فقط فى جعل العرب يكافئون من ساعد عدوهم، بل أيضاً فى جعل العرب يعاقبون أصدقاءهم الذين خفوا لتأييدهم وقت الشدة. فقد عزل الاتحاد السوفييتى عن الاشتراك فى معظم ما تم من خطوات واتفاقيات - بل وكيلت له الاتهامات الظاهرة أو المبطنة من بعض القادة المصريين "لتقاعسه" عن إعطاء العرب المزيد من السلاح. كذلك عوقب العالم الثالث وخاصة فى أفريقيا وآسيا من جراء أسعار النفط التى تضاعفت مرتين بعد حرب أكتوبر - رغم أن هذه الدول قدمت دعماً معنوياً هائلاً للعرب أثناء المعركة، سواء فى الأمم المتحدة أو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ولم يحرك العرب ساكناً لمساعدة هذه الدول إلا بعد ما يقرب من سنة كاملة. كذلك لم ينتهز العرب فرصة انفتاح بعض دول غرب أوروبا عليهم، واستعداد هذه الدول للدخول مع العرب فى علاقات اقتصادية وتقنية ومصرفية مكثفة وطويلة الأمد. بل لقد نجح كيسنجر ودبلوماسيته فى أن يجعل توجهات العرب الرئيسية فى هذه المجالات شطر الولايات المتحدة نفسها.

والخلاصة هو أن ما خرجت به الولايات المتحدة من مكاسب فى حرب أكتوبر يفوق بعدة مرات ما خرج به أى من الأطراف المحلية أو الدولية. ومن الصعب

(١٦) عبرت مجلة نيوزويك الأمريكية عن هذا الشعور فى تحقيقها "الحرب التى لم يكسبها أحد" (مرجع مشار إليها سابقا فى هامش ٦) وعددت فى قائمة الخاسرين كل من إسرائيل والعرب والولايات المتحدة. فقط، ذهبت المجلة إلى أن الاتحاد السوفييتى هو الفائز الأول.

- بعد مرور أكثر من سنة على حرب أكتوبر - تصور الأدوار كما لعبت بالفعل فى ذلك الشهر من عام ١٩٧٣. ومن الصعب - فى ضوء النتائج العملية لتلك الحرب - معرفة القدر من هذه المكاسب الأمريكية الذى يمكن أن نعزوه إلى "عبقرية" هنرى كيسنجر والقدر الذى يمكن أن نعزوه إلى "سذاجة" بعض القادة العرب.

لقد نجح هنرى كيسنجر فى إعطاء هؤلاء القادة انطباعين قويين:

الأول، هو أن الولايات المتحدة فى يدها مفاتيح حل أزمة الشرق الأوسط، وإنها عازمة على استخدام هذه المفاتيح لحل الأزمة بالفعل وبشكل منصف للعرب وإنها ستمارس ما يلزم من ضغوط على إسرائيل فى هذا السبيل.

والثانى، هو أن الولايات المتحدة مستعدة للإسهام فى مشاريع التنمية الاقتصادية الضخمة، وتقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة فى هذا الصدد - وخاصة لمصر.

وقدم كيسنجر من الدلائل والوعود ما ثبت من قوة هذين الانطباعين - أولاً باتفاقيات فصل القوات، وثانياً من خلال تقديمه مشروع المساعدات الخارجية للكونجرس والذى تضمن ٢٥٠ مليون دولاراً لمصر. وطلب كيسنجر فى مقابل ذلك أن يمهله العرب وأن يتذرعوا بالصبر تجاه دبلوماسيته التدريجية فى تجزؤ المشكلة وحلها جزءاً جزءاً. ومن ناحية أخرى كان على العرب أن يظهروا، لا فقط مشاعر ودية نحو الولايات المتحدة، بل يترجموا ذلك إلى أعمال وخطوات محسوسة على الصعيد الداخلى فى بعض الدول العربية (مثل تعديل بعض الأنظمة والقوانين التى تسهل حرية عمل رأس المال الأمريكى وتكفل له الضمانات فى مصر) وعلى الصعيد الإقليمى العربى وعلى الصعيد الدولى. على الصعيدين الأخيرين ذكرنا بالفعل ما طرأ على العلاقات العربية - السوفييتية من جفاء، وما طرأ على العلاقات العربية الأوروبية من برودة وجمود بعد حرب أكتوبر.

وتتجلى أوجه السذاجة العربية فيما يلى:

أ - التسليم بأن الولايات المتحدة وخاصة كيسنجر راغبة فعلاً بتسوية أزمة الشرق الأوسط طبقاً لقرارات مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨).

ب - التسليم بقدرة كيسنجر أو حتى الرئيس الأمريكى نكسون بممارسة ما يلزم من ضغوط على إسرائيل.

ج - التسليم بأن الولايات المتحدة فى يدها وحدها مفاتيح الحل.

د - التسليم بأن كيسنجر قادر على أن يغرق مصر وغيرها من البلاد العربية المحتاجة بالمساعدات المالية والفنية.

إن أخذ هذه المسلمات على علاقتها وبدون تمحيص نقدى يعكس بعض جوانب الخيال العربى المريض الذى يختلط فيه أحياناً المعقول واللامعقول، الواقع والتمنى، الممكن والمستحيل. وأهم من ذلك فإن تسليم بعض القادة العرب بهذه المقولات يعكس جهلاً فاضحاً بطبيعة القوى النافذة، والجماعات الضاغطة (Pressure groups) فى داخل الولايات المتحدة نفسها. فلو توفر لهؤلاء القادة العرب بعض المعرفة عن عملية اتخاذ أو صنع القرار السياسى - وخاصة الخارجى، لأدركوا أن وعود كيسنجر - على افتراض صدقه - لا تعنى الكثير فى وجود كونجرس تمالئ أغلبيته العظمى إسرائيل والصهيونية. ويصدق نفس الشىء على ما أخذه بعض القادة العرب من تسليم بأن أمريكا وحدها تملك مفاتيح حل الأزمة. وربما كانت قناعتهم بهذه المسلمة هى السبب فى إدارة ظهورهم لأصدقاء العرب، وخاصة السوفييت، بعد الحرب مباشرة. فضلاً عن كون هذا السلوك مجافٍ لأبسط مظاهر العرفان بالجميل، وتنكر لتحالف استراتيجى يرجع إلى عشرين سنة؛ نقول فضلاً عن كل ذلك كان هذا السلوك انعكاسا لقلة الوعى بأن المسائل الدولية الكبرى فى عالم السبعينيات لا يمكن أن تحل إلا باشتراك واتفاق العملاقين الجبارين على قدم المساواة. وربما هذا هو السبب فى عدم انفعال الاتحاد السوفييتى أو غضبه من "أصدقائه" العرب الذين تنكروا لكل ما قدمه لهم من مساعدات. فالاتحاد السوفييتى كان يعلم علم اليقين أن كل الجهود التى تبذلها الأطراف المختلفة لا يمكن أن تتعدى حداً معيناً بدون اشتراكه وموافقته. وكان يعلم علم اليقين أن "الحركة" - رغم كثرتها - لا تعنى "التحرك" فى طريق التسوية التى يرضى عنها العرب. وكان يعلم أن العرب، ومصر بالذات، لن يجدوا مصادر السلاح اللازم لصمودهم فى وجه التسليح الأمريكى لإسرائيل إلا من الكتلة الاشتراكية.

لقد نجح كيسنجر - يعاونه فى ذلك سذاجة بعض الزعماء العرب - فى أن يهدئ أحوال المنطقة؛ ويكتسب ثقة معظم من تعامل معهم، وأن ينهى الحظر العربى للنفط؛ وأن يقنع العرب بأن يصبروا عليه، ويجربوا معه دبلوماسية المراحل أو الحل "خطوة خطوة"؛ وأن يدخلوا مع الولايات المتحدة فى صفقات واتفاقيات. وأقنع بعضهم بان يحدث تغييرات داخلية هيكلية وتشريعية تخدم المستثمرين الأمريكيين؛ ونجح فى استعداء بعض القادة العرب على بعضهم البعض، وعلى بعض حلفائهم. وأقنع بعض القادة العرب حتى بأن يغضوا النظر عن تسليح أمريكا لإسرائيل، على أساس أن هذا التسليح يعطى أمريكا أوراقاً كثيرة "للضغط" على إسرائيل فى المستقبل.

فى نفس الوقت لم يكف كيسنجر لحظة واحدة - منذ حرب أكتوبر - عن محاولة تكتيل الدول الغربية الكبرى المستهلكة للنفط فى جبهة واحدة واستعدائها على الدول العربية المنتجة للنفط. ولم يكف لحظة واحدة عن محاولة الضغط على هذه الدول العربية لتخفيض الأسعار من ناحية، ولإعادة ضخ أموالها "الفائضة" فى الأسواق المالية الغربية عامة والأمريكية خاصة من ناحية أخرى.

باختصار حاول كيسنجر - فى خلال الشهور التى أعقبت حرب أكتوبر - أن يقوض كل أركان النجاح العربى تدريجياً، وأن يجهز على كل ما حققه العرب من إنجازات عسكرية ودبلوماسية واقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر. والعجيب حقاً أنه حاول كل ذلك دون أن يخسر ثقة بعض القادة العرب.

د. نحو فهم حقيقى للإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة

إن ما استخلصناه فى نهاية الفقرة السابقة قد يوحى للقارئ بأنه لم يحدث أى تغيير على أهداف واستراتيجية الولايات المتحدة فى المنطقة؛ وأن كل ما تسعى إليه أمريكا هو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل السادس من أكتوبر ١٩٧٣. مثل هذا الفهم يكون مفرطاً فى سطحيته ومغال فى بساطته. إن العالم بعد حرب أكتوبر قد تغير بالفعل. وهنرى كيسنجر، بحسه التاريخى ونظرته الشاملة للأمور لابد وأن يكون من الأوائل الذين يدركون أبعاد هذا التغير.

المشكلة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية ولهنرى كيسنجر هى: ما هو الممكن فى ظل ما حدث فى ذلك الشهر من أكتوبر، وما تلاه من مضاعفات اقتصادية ودبلوماسية طوال الأسابيع والشهور التى انتهت بوقوف ياسر عرفات على منبر الأمم المتحدة فى قلب مانهاتن قلعة الصهيونية العالمية. وتحديد "الممكن" بالنسبة لأى صانع قرارات لا يتم فى فراغ. هناك حقائق ثابتة لا يمكن القفز فى وجهها، وهناك "حقائق" يمكن خلقها وتطويعها؛ وهناك قوى عديدة تتسابق فى خلق حقائق تخدم مصالحها؛ وهناك جماعات ضغط فى الداخل والخارج تتنافس فى تقديم تفسيراتها للحقائق الثابتة والمتغيرة على السواء.

إن هيكل العالم كما تصوره كيسنجر قبل شغله لمنصبه الرسمى، وكما حاول أن يبنيه بعد شغل المنصب، لا يسمح للخلافات المحلية بين قوى من الدرجة الثالثة (مثل مصر وإسرائيل) بأن تعكر صفوه، أو أن تهدمه. ومع ذلك فقد اتضح لكيسنجر تجريبياً، من خلال حرب أكتوبر، أن مثل هذه الصراعات الإقليمية يمكن حقيقة أن تقوض جدران المعبد، إن لم تهدمه تماماً. إن تلك الحرب – على قصرها – قد فرضت على جميع المشتغلين بالشئون الدولية، وأولهم كيسنجر، أن يقوموا بمراجعات مستفيضة لأحوالهم، ولموقع دولهم ولمصالحهم القومية، ولعلاقاتهم بغيرهم من الكتل والتكتلات ومن الدول والمنظمات فى عالم ما بعد أكتوبر.

ولابد لفهم عقلانى لما طرأ على السياسة الأمريكية من تغيير بعد أكتوبر من تحليل:

١- لطبيعة القوى المحلية النافذة فى صنع القرار الأمريكى.

٢- ولعلاقة أمريكا بالاتحاد السوفييتى وسياسة الوفاق.

٣- ولعلاقة أمريكا بحلفائها فى غرب أوروبا واليابان.

٤- ولعلاقة أمريكا بقوى الصراع المحلية فى الشرق الأوسط.

ورغم أن كل عنصر من هذه العناصر الأربع يحتاج إلى بحث مستقل، فإننا سنحاول فى المبحث القادم أن نلقى عليها جميعاً بعض الضوء من خلال طرحنا لثلاث نظريات متميزة عن سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط بعد أكتوبر



الفصل الرابع

كيسنجر وسياسة أمريكا في الشرق الأوسط بين الحربين



أ - مقدمـة

لقد فرضت حرب أكتوبر على كل أفراد المجتمع الدولى أن يعيدوا النظر فى كثير من المقولات التقليدية، وأن يراجعوا تعريفاتهم لمصالحهم القومية، وتحديد أهدافهم الاستراتيجية وسياساتهم الشرق الأوسط. وربما لم تحدث مثل هذه المراجعات بين أى مجموعة من الدول بقدر ما حدثت بين الولايات المتحدة وحلفائها فى غرب أوروبا واليابان.

لقد أصبح من تحصيل الحاصل أن نقول أن "المصلحة القومية" (National interest) لأى دولة هى التى تشكل استراتيجيتها، وهى التى تحدد سياستها، وهى التى تملى تكتيكاتها. والمصالح القومية لأى دولة لا تتغير كل يوم أو كل سنة. إن المصالح القومية - متى حددت عقلانياً - يصبح لها صفة الاستمرار - إن لم يكن الخلود. وفى هذا المعنى شاع القول المأثور فى العلاقات الدولية من أنه "ليس هناك أصدقاء أبديون أو أعداء أبديون؛ ولكن هناك مصالح أبدية".

ومع "الخلود" النسبى للمصالح القومية إلا أن الوسائل لتحقيق هذه المصالح قد تتغير بين الحين والآخر، طبقاً لما يطرأ على النظام الدولى من تغيرات فى توازن القوى المحلية أو الإقليمية، أو نتيجة لتغيرات تكنولوجية واقتصادية مفاجئة. الوسائل - إذن - أكثر تغيراً وتبدلاً من الأهداف أو المصالح القومية. ولكن حتى الوسائل يمكن تقسيمها إلى مستويين: أحدهما استراتيجى والآخر عملياتى أو تكتيكى (operational tactits) والمستوى الأول، مع أنه متغير إلا أنه أكثر ثباتاً من المستوى الثانى. فإذا نظرنا إلى الأهداف أو المصالح القومية مقارنة بالاستراتيجية والتاكتيك كمستويات ثلاثة فى علاقاتها بدرجة التغيير الطارئ، لقلنا أن هذه العلاقة عكسية. فما يطرأ على الأهداف القومية من تغيير فى أى وحدة زمنية يكاد يكون طفيفاً أو معدوماً، ولكنه يزيد إلى حد ما بالنسبة للاستراتيجية ثم يزيد بشكل ملحوظ بالنسبة للمستوى العملياتى أو التكتيكى. الاستراتيجية والتكتيك معاً يطلق عليهما عادة اسم "سياسة" الدولة. وهكذا تكون سياسة أى دولة هى مجموعة الوسائل (الاستراتيجية والتكتيكية) التى تعتقد هذه الدولة أن من شأنها تحقيق الأهداف أو خدمة المصالح القومية.

لذلك يصبح من المهم - لتبين مدى ما طرأ على سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط من تغيير - أن نقرب الموضوع بشكل انتظامى متسق (Systematic). هذا معناه أن نتعرض لمصالح أمريكا القومية ثم لاستراتيجيتها، ثم لتكتيكاتها -حيث إن هذه المستويات ترتبط ارتباطاً عضوياً كما أشرنا أعلاه. والهدف هنا طبعاً هو الإجابة على السؤال: إذا كان قد طرأ أى تغيير على توجيهات أمريكا نحو المنطقة بعد حرب أكتوبر ففى أى مستوى حدث أو يحدث هذا التغيير، وما حجم هذا التغيير إن وجد؟ إننا سنحاول أن نجيب على هذا السؤال من خلال فحص بعض الافتراضات الأساسية التى تتنافس فى ساحة التحليل السياسى سواء فى الغرب أو فى عالمنا العربى حول هذا السؤال. ولكن لكى يكون التحليل كاملاً فلابد من استبيان معالم السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط قبل حرب أكتوبر - وهو ما سنفعله فى معظم أجزاء هذا الفصل.

ب - المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط

إن البداية المنطقية لمعرفة ما طرأ على سياسة الولايات المتحدة من تغير هى المصالح الأمريكية ذاتها. ما هى هذه المصالح؟ هل تغيرت فى السنوات الأخيرة كماً أو كيفاً؟ هل تغيرت بعد حرب أكتوبر كماً وكيفاً؟

إن كل رئيس أمريكى، منذ فرانكلين روزفلت فى الثلاثينيات إلى رتشارد نكسون فى السبعينيات، قد عبر بأقوى الكلمات عن حيوية المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط عامة وفى العالم العربى بوجه خاص. لقد وصف الرئيس إيزنهاور هذه المنطقة بأنها "أقيم قطعة عقار فى العالم"[1] "the most Valuable Piece of real estate in the World". ولقد ضاعف من اهتمام أمريكا بالمنطقة

(١) فى كلمات الرئيس إيزنهاور عن أهمية المنطقة "أن الشرق الأوسط هو الجسر الذى يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. ولقد ولد على ترابه كبار الرحالة والتجار، وجابت آرجاءه جيوش الغزاة والفاتحين على مر العصور. ثلاثة من الأديان العالمية نشأت هناك ... وتحت أرضه يرقد أكبر مخزون من احتياطى العالم المعروف من البترول - الذهب الأسود الذى نعتمد عليه فى عصر الآلة": من مذكرات الرئيس ايزنهاور:

- Dwight Eisenhower, The White-House Years: Waging Peace, 1956 - 1961 (New York: Doubleday, 1956) p. 20.

خلق إسرائيل فى سنة ١٩٤٨، وما نشأ عن ذلك من إحساس بالمسئولية المادية والمعنوية عن تلك الدولة من ناحية؛ وما نتج عن ذلك من تعقيد للعلاقات العربية الأمريكية من ناحية أخرى. ثم جاءت الخمسينيات حيث شهدت المنطقة فورات وثورات فى أهم بلدان العالم العربى (مصر والعراق والجزائر)، وهو الأمر الذى رفع من درجة الحرب الباردة العالمية والحرب الباردة العربية فى العقد التالى (أى فى الستينيات). وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بالطبع أطرافاً مباشرة أو غير مباشرة فى كل ما جرى فى الخمسينيات والستينيات. ثم كان ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على البترول العربى فى السبعينيات عاملاً إضافياً قوياً لشد انتباهها بكل ما يجرى فى المنطقة.

ويمكن القول أن هناك ثلاثة مجموعات مترابطة من المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط. المجموعة الأولى من هذه المصالح العسكرية السياسية (geopolitical)؛ والمجموعة الثانية اقتصادية؛ والمجموعة الثالثة ثقافية حضارية. ولعل عبارة الرئيس إيزنهاور الواردة فى هامش(١) أعلاه تعكس فى كلمات قليلة ونافذة هذه المجموعات الثلاث من المصالح. فهو يتحدث عن جيوش الفاتحين والغزاة، على مر العصور (مصالح عسكرية سياسية)؛ وعن طرق التجارة والمواصلات ومخزون البترول الهائل (مصالح اقتصادية)؛ وعن الأديان السماوية الثلاث (مصالح ثقافية حضارية).

وكما قلنا، هذه المجموعات الثلاث من المصالح مترابطة - بمعنى أن كل منها بقوته يدعم المجموعتين الأخيرتين، ويضعفه يهددهما. وبنفس المنطق فإن السياسات التى ترسم لتحقيق أى من المجموعات الثلاث من المصالح الأمريكية يمكن أن تخدم أو تعيق المجموعتين الآخرتين من المصالح. لذلك لا ينبغى دراسة أو تحليل المصالح الأمريكية المتعددة، أو السياسات التى ترسم لخدمتها منفصلة عن بعضها البعض: ففى الوقت الذى كانت فيه سفن الأسطول السادس تدخل المياه المصرية "للمساعدة" فى تطهير القناة، كانت أكبر ثلاث بنوك أمريكية (بنك أمريكا، وتشيس مانهاتن، وفرست سيتى بانك) تطلب تراخيص بفتح فروع لها فى مصر وكانت الجامعة الأمريكية فى القاهرة تطلب رفع الحراسة المصرية عنها لتعود

مؤسسة أمريكية خالصة بلا "تدخل" أو توجيه من قبل السلطة المصرية الوطنية. والتحرك على هذه الجبهات الثلاث (عسكرية، سياسية، اقتصادية، وثقافية) تم فى خلال أسابيع قليلة بعد حرب أكتوبر، وبشكل درامى يعكس مدى الترابط بين مجموعات المصالح الثلاث التى أشرنا إليها.

إن صناع القرارات فى واشنطن ينظرون إلى المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ليس فقط ككل مترابط فيما بينها، ولكن أيضاً كجزء لا يتجزأ من المصالح الأمريكية العالمية. وبالتالى ينظرون إلى سياساتهم فى منطقتنا كجزء لا يتجزأ من استراتيجية أمريكا الكونية (U.S. global Strategy). ففى ظل الثنائى كيسنجر - نكسون تحددت استراتيجية أمريكا عالميا - كما أشرنا من قبل - من خلال خمسة مبادئ أهمها:

أولاً : الوفاق مع الاتحاد السوفييتى والصين.

ثانياً: عالم متعدد الأقطاب تهيمن عليه عسكرياً ثلاث قوى (هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين)، وتتحكم فيه اقتصادياً خمس قوى (هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وأوروبا الغربية واليابان والصين).

وهكذا نجد الولايات المتحدة فى كلا التركيبين، وفى غياب أى تحالف بين أى من القوتين العملاقتين، ضدها، هى الأقوى عسكرياً واقتصادياً. ولكن دوام هذا المركز الأقوى عالمياً يتوقف على الاحتفاظ بأوضاع العالم كما هى من ناحية الجغرافيا السياسية (geopolitical Status quo)، وإن كان لابد من إحداث أى تغييرات، فلتكن هذه التغييرات محدودة بحيث لا تؤثر على الأبعاد الرئيسية لصورة العالم. كيسنجر نفسه لا يحب استخدام كلمة "تغييرات" ويفضل عليها كلمة "تعديلات" (adjustments). وهو يرى أنه ما دامت مثل هذه التعديلات بسيطة، ولا ينتج عنها تغييرات أو انقلابات كيفية، فهو مستعد لقبولها والتعايش معها. وهذه نقطة مهمة لابد أن نتذكرها ونحن بصدد تقييم مدى تقبل كيسنجر لما حدث فى أكتوبر ١٩٧٣، وخاصة من الناحية الاقتصادية. فالذى حدث من جراء ارتفاع أسعار البترول هو



تغير "كيفى" بكل ما يتحمل هذا الوصف من معان. فهو يجعل من العرب قوة اقتصادية سادسة فى الأمد القريب، وقد يضعهم فى مركز عسكرى قوى فى الأمد المتوسط والبعيد. على أى حال هذه نقطة سنعود إليها مرة أخرى.

لنعد إلى المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط. لقد قلنا أن هذه المصالح أكثر ثباتاً وأقل عرضة للتغير، وهى مصالح اقتصادية واستراتيجية وثقافية. ومع ذلك ينبغى أن لا ننظر إلى مجموعات المصالح الأمريكية هذه نظرة استاتيكية ثبوتية، بل ينبغى النظر إليها ديناميكياً. هذا يعنى أنه مثلاً مع دوام المصلحة الاقتصادية لأمريكا فى الاحتفاظ بالنفط العربى وضمان التحكم فى تسويقه والحصول على ما يلزمها منه؛ نقول رغم دوام هذه المصلحة طيلة الأربعين عاماً السابقة فإن الوزن النسبى لهذه المصلحة قد تغير من وقت لآخر فى خلال تلك المدة. ففى الخمسينيات، مثلاً، كانت مسألة الأحلاف ذات أولوية فى سياسة أمريكا فى المنطقة؛ ولكن فى السبعينيات اصبح البترول ذو أولوية ... وهكذا. وما يصدق على هاتين المصلحتين يصدق على غيرهما. أى مع الدوام النسبى لكل هذه المصالح فإن الوزن النسبى لكل منها يتغير من وقت إلى آخر ويحدث التغير فى الأوزان النسبية لهذه المصالح نتيجة ثلاث مجموعات من العوامل هى:

١- تغير الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة نفسها.

٢- تغير الأوضاع والظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة (الشرق الأوسط).

٣- تغير صناع القرارات وراسمى السياسة الأمريكية أنفسهم.

ومن عشرات الوثائق والتصريحات الصريحة أو غير المباشرة يمكن استشفاف ما ينظر إليه الساسة الأمريكيون كمصالح لبلادهم فى الشرق الأوسط. وفيما يلى أهم هذه المصالح:

١- المحافظة على إسرائيل "قوية" عسكرياً واقتصادياً.

٢- ضمان تدفق النفط العربى للولايات المتحدة وحلفائها كضرورة استراتيجية.



٣- ضمان طرق النقل والمواصلات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط وما حولها براً وبحراً وجواً.

٤- منع أى قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة من السيطرة على المنطقة؛ أو على الأقل تقليص مثل هذا النفوذ واحتوائه إن وجد.

٥- حماية المصالح البترولية الأمريكية فى المنطقة كضرورة اقتصادية.

٦- تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع دول المنطقة بحيث تتحول إلى توابع اقتصادية تدور فى فلك الولايات المتحدة.

٧- امتصاص ما يسمى بالفوائض المالية العربية الناتجة عن رفع سعر البترول وذلك كضرورة مالية لصحة الاقتصاد الأمريكى.

هذه الأهداف السبعة لا تعكس - بالطبع - كل مصالح الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط؛ ولكنها تمثل أهم هذه المصالح. كذلك ينبغى أن نتذكر دائماً أن المصالح الأمريكية فى المنطقة تبدو لصانع القرار الأمريكى لا فقط متسقة وغير متعارضة مع استراتيجية بلاده الكونية، ولكن أيضاً مدعمة لها ومتساندة معها. والشىء الثانى الذى لابد أن نتذكره هو أن الأهداف التى عددناها أعلاه هى الأخرى متشابكة ومتساندة، ويحكمها منطق داخلى يجعل منها نسق عضوى واحد، من وجهة نظر معظم صانعى القرارات الأمريكيين.

ومع ذلك ففى نظر معظم المراقبين وحتى بعض الأمريكيين (وأن كانوا أقلية) فإن هناك تناقضاً واحداً، ولكنه مهم، فى قائمة الأهداف السبعة التى ذكرناها. هذا التناقض هو بين الهدف الأول (المحافظة على إسرائيل قوية) والأهداف الستة الأخرى. إن هذا التناقض الأوحد هو التحدى الرئيسى الذى تجابهه السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط؛ وهو محك فشل أو نجاح الدبلوماسية الكيسنجرية فى الأمدين القصير والمتوسط.

شىء ثالث لابد أن نتذكره ونحن نطالع الأهداف أو المصالح الأمريكية السبعة المشار إليها أعلاه. ذلكم هو أن هناك نوع من التفاضل والتكامل

الاستراتيجى (Strategic Calculus) بين هذه الأهداف من ناحية وبين أهداف أى قوة معادية أو منافسة فى المنطقة من ناحية أخرى. وبتعبير آخر يمكن تعريف أى من المصالح الأمريكية بشكل "موجب"، أى ما ينبغى أن تحصل عليه أو تفوز به الولايات المتحدة. وكذلك يمكن تعريفها بشكل "سالب" أى ما ينبغى أن تحرم منه أى قوة معادية أو منافسة للولايات المتحدة. والقوى المتخاصمة مع الولايات المتحدة فى هذه الحالة هى الاتحاد السوفييتى، وبدرجة أقل الصين الشعبية. أما القوى المتنافسة فقد تشمل حتى بعض حلفاء الولايات المتحدة مثل فرنسا واليابان وألمانيا الغربية. وهذه كلها طبعاً قوى متخاصمة أو متنافسة من خارج المنطقة. وبالطبع قد يكون للولايات المتحدة قوى متخاصمة أو متنافسة من داخل المنطقة نفسها. وفى هذه الحالة يصدق عليها نفس منطق التكامل والتفاضل الاستراتيجى من وجهة نظر صانع القرار الأمريكى فى تعريفه للمصالح الأمريكية. فمصر الناصرية فى الستينيات كانت تعتبر قوة محلية متخاصمة مع الولايات المتحدة. وفى هذه الحالة كان حرمان مصر من تحقيق أى إنجاز اقتصادى أو عسكرى أو دبلوماسى فى المنطقة يعد كسباً للسياسة الأمريكية وتحقيقاً لمصالح الولايات المتحدة فى المنطقة. وهكذا كان الانفصال وتكسر الوحدة المصرية – السورية، وتعثر مصر فى اليمن، وهزيمة مصر الناصرية فى ١٩٦٧، يعد نصرا للسياسة الأمريكية فى المنطقة.

هل تغيرت المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر؟ إن إجابتنا على هذا السؤال هى "لا". بل إننا نعتقد أن هذه المصالح لن تتغير طوال السبعينيات. وإن كان لحرب أكتوبر أى تأثير على هذه المصالح من وجهة النظر الأمريكية على الإطلاق فهو أنها جعلتها أكثر حدة ووضوحاً، ووسعت من رقعة الوعى بهذه المصالح بين قطاعات أكبر من الشعب الأمريكى.

المصالح الأمريكية لم تتغير إن الذى تغير هو اشتداد وضوح هذه المصالح وانتشار الوعى بين الأمريكيين بحيوية هذه المصالح. لقد أصبح الشرق الأوسط بعد أكتوبر ١٩٧٣ بالنسبة للأمريكى العادى مثلما كانت فيتنام فى الستينيات: عامل

بارز فى حياته اليومية فى الصحف والمجلات والراديو والتليفزيون، وفى محطات البنزين وأسعاره، وفى نقص بعض السلع الاستهلاكية التى تعتمد على مشتقات النفط، وفى انخفاض درجة التدفئة فى منزله فى أيام الشتاء الباردة فى ديسمبر ويناير وفبراير، وفى طوابير المتعطلين عن العمل نتيجة الانكماش الاقتصادى الذى نتج عن وقف تصدير البترول العربى وزيادة أسعاره عالمياً. باختصار أصبح "الشرق الأوسط" كما يقول الأمريكيون "عبارة منزلية" (Household Phrase).

ج ـ السياسة الأمريكية قبل حرب أكتوبر

إذا كانت المصالح الأمريكية لم تتغير مما كانت عليه قبل حرب أكتوبر، فهل تغيرت السياسة الأمريكية. لقد ذكرنا فى مطلع هذا الفصل أن سياسة أى دولة هى وسيلة لخدمة مصالحها، وأن المصالح أكثر ثباتاً من السياسات. وقد قلنا أن المصالح الأمريكية بعد أكتوبر لم تتغير كيفياً؛ فهل تغيرت السياسة الأمريكية أم ظلت هى الأخرى كما هى بلا تغير؟ أن الإجابة الوافية على هذا السؤال هى موضوع هذا البحث. ولكن قبل محاولة الإجابة لابد أن نعرف – ولو بصورة عامة – ما كانت عليه السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط قبل أكتوبر. فمن هذه المعرفة يمكن تحديد نقطة مرجعية تقاس منها أى تغييرات كمية أو كيفية فى السياسة الأمريكية.

بين الحربين – ١٩٦٧ و ١٩٧٣– كانت سياسة أمريكا لخدمة مصالحها فى الشرق الأوسط ترتكز على ثلاثة "مسلمات" آمن بها معظم صانعى القرارات. ومن شأن أى "مسلمة" أنها تبدو "ذاتية الوضوح Self-evident" بحيث لا تحتاج إلى براهين على صحتها. والمسلمات الثلاث التي اعتنقها الساسة الأمريكيون هي:

١- القدرة العسكرية الإسرائيلية التى لا تقهر.

٢- العجز العربى عسكرياً.

٣- الانقسام العربى سياسياً.

لقد كانت العبارة التى تستخدمها الأجهزة الأمريكية لوصف المسلمة الأولى هى "الإعجاز العسكرى الإسرائيلى" "Israeli military intincibility". وقد أكد من

صحة هذه المسلمة سجل حافل بالانتصارات الإسرائيلية على مدى ربع قرن من الزمان - بداية بالحرب العربية الإسرائيلية الأولى فى عام ١٩٤٨ وانتهاء بالهزيمة العربية الساحقة فى عام ١٩٦٧. ومما جعل لهذه المسلمة قدسية شبه إنجيلية هو ما نفخته الدعاية الصهيونية والغربية فى الإنجازات الإسرائيلية العسكرية من مبالغات أسطورية. وفى السنوات الست بين حربى يونيو وأكتوبر أصبح الجميع فى الغرب عامة وفى أمريكا خاصة (وكذلك كثير من العرب أنفسهم) يؤمنون إيمان اليقين بأنه إذا تجرأ العرب بشن حرب على إسرائيل فإنها لن تستغرق من إسرائيل ستة أيام للإجهاز على العرب، وإنما فقط ست ساعات.

أما المسلمة الثانية عن عجز العرب فهى مسلمة مكملة للمسلمة الأولى عن الإعجاز الإسرائيلى. المسلمتين وجهان لنفس العملة. وكانت دلائل العجز العربى لا تقل وضوحاً عن دلائل الإعجاز الإسرائيلى. فإذا كانت الهزائم العربية فى ١٩٤٨و ١٩٥٦و١٩٦٧لاتكفى، فقد دأبت إسرائيل طوال السنوات الست التى سبقت حرب أكتوبر على تذكير العرب والعالم بمعادلة "العجز / والإعجاز" تذكيراً شبه يومى. فمن اعتداءات لا تنقطع على لبنان (جنوبها وشمالها وعاصمتها)، إلى إسقاط للطائرات العربية المدنية (الطائرة الليبية)، إلى خطف لطائرات المسافرين (الطائرة العراقية)، إلى تدمير يومى للوجود البشرى والمادى لخيمات الفلسطينيين أينما وجدت. كل هذا "الإعجاز" دون رد فعل واحد له صفة المصداقية واحترام الذات من أى من الدول العربية الثمانية عشر.

أما المسلمة الثالثة عن الانقسام العربى سياسياً فقد كانت بدورها نتاجاً لأى ملاحظات استقرائية للمسرح العربى طوال ربع قرن أو يزيد. لقد فشلت كل جهودهم إلى ذلك الوقت فى تحقيق أى عمل وحدوى والمحافظة عليه. بل لقد فشلوا فى تحقيق أى تنسيق سياسى فعال ومستمر فيما بينهم. بل أدهى من ذلك لم تتوقف مؤامراتهم وحروبهم الباردة التى غذتها بالطبع كل القوى الخارجية الطامعة. وتحولت بعض هذه الحروب الباردة إلى حروب واشتباكات ساخنة. وفى السنة الأخيرة التى سبقت حرب أكتوبر كان الوضع العربى مليئاً بعلامات التفسخ

والفرقة: كانت هناك جفوة بين مصر وليبيا، وبين مصر والسودان، وبين السودان وليبيا، وبين ليبيا والمغرب، وبين العراق ومعظم دول المشرق؛ وكانت هناك اشتباكات مسلحة بين اليمن شمالاً واليمن جنوباً، وبين العراق والكويت، وبين حكومة لبنان والمقاومة الفلسطينية؛ وكانت هناك فتن طائفية فى مصر وسورية؛ وأغلقت الحدود عدة أشهر بين سورية ولبنان.

لقد أخذ صناع القرار فى واشنطن هذه المسلمات الثلاث لا كمتغيرات وإنما كحقائق شبه أبدية وشبه ثابتة. وعلى هذه المسلمات بنوا سياسات بلادهم التى رأوا أنها تخدم مصالحها القومية السبعة التى أشرنا إليهم فى القسم "ب". ويمكن تلخيص هذه السياسات فى عبارة واحدة: المحافظة على "الأوضاع القائمة (Status quo) بعد حرب ١٩٦٧ كما هى، وتقوية مراكز ونفوذ حلفاء أمريكا الموثوقين فى المنطقة. وفيما يلى تفصيل لهذه الاستراتيجية الأمريكية من خلال خطوطها الرئيسية:

١- سياسة الابتزاز العسكرى بالوساطة (Military Politics by Proxy)

وتعنى هذه السياسة إيجاد حلفاء أو عملاء محليين فى المنطقة يقومون بدور حامى المصالح الأمريكية، ويضبط الأمور بلا داعى للتدخل الأمريكى المباشر. إن هذه السياسة لم تقتصر على الشرق الأوسط وإنما هى ترجمة عملياتية لمذهب نكسون (The Nixon Doctrine) - الذى أشرنا إليه فى موضع آخر - فى كل منطقة من العالم تكون موضع اهتمام الولايات المتحدة. لقد كانت تجربة التدخل المباشر فى فيتنام (وما جلبته من آلام للمجتمع الأمريكى وما سببته من إرهاق لاقتصاد الولايات المتحدة ومن إحراج لمؤسستها الحاكمة) هو الدافع لتبنى هذه السياسة. وأصبح هم صناع القرار الأمريكيين منذ ١٩٦٩، هو إيجاد حلفاء محليين فى كل منطقة من مناطق العالم الرئيسية، وانتقاء أكثرها استقرارا، ثم تزويدها بالسلاح والخبراء والمعونة الفنية والاقتصادية حتى تقوم بالواجبات المطلوبة.

فى منطقة الشرق الأوسط كان الوسطاء الرئيسيين الذى وقع عليهم اختيار الولايات المتحدة هما إسرائيل وإيران. أما الوسطاء الثانويين فقد شملوا تركيا

واليونان وأثيوبيا. والمتطلع لخريطة الشرق الأوسط والعالم العربي لن يفوته ملاحظة أن هذه الدول تكاد تمثل طوقاً حول المشرق العربي بما في ذلك منطقة الخليج. وطبعاً لم تهمل الولايات المتحدة حلفائها من بين العرب وخاصة السعودية والأردن. ولكن صانع القرار الأمريكي لم يكن ليعتمد على الحلفاء العرب بشكل رئيسي أو حتى ثانوي في حفظ الأوضاع الراهنة. فالأمريكيون ربما كانوا في قرارة أنفسهم لا يثقون بقدرة العرب القتالية سواء كانوا حلفاء أو أعداء. ومن ناحية أخرى لم يكن صانع القرار الأمريكي ليركن إلى صداقة أية دولة عربية - مهما كان نظامها حليفاً - حين يأتي الأمر إلى الصراع العربي الإسرائيلي. ونعتقد أن التقدير الأمريكي هنا كان صائباً. فالعرب مهما كانت أنظمة بلادهم الاجتماعية لا تزال أغلبيتهم العظمى، حكاماً ومحكومين، تتمتع بوازع عربي قومي لا يمكن التقليل من شأنه وقت الأزمات الكبرى.

إن اعتماد أمريكا على إسرائيل وإيران كحلفاء محليين لحفظ "الأمن" في المنطقة، وبالتالي حماية المصالح الأمريكية هو أمر لا فقط تؤيده كمية ونوعية السلاح الذي أرسلته الولايات المتحدة لهذين البلدين خلال فترة ما بين الحربين، وإنما أيضاً تصريحات المسئولين الأمريكيين أنفسهم. إن الوضع بالنسبة لإسرائيل لا يحتاج إلى بيان. أما بالنسبة لإيران فالأمر يحتاج إلى بعض التعليق - خاصة وأن هذا البلد الإسلامي قد بدأ حملة دبلوماسية واقتصادية مكثفة، لتحسين علاقاته ببعض الدول العربية وأولها مصر، وذلك منذ حرب أكتوبر.

لقد حصلت إيران في فترة ما بين الحربين، وخاصة منذ عام ١٩٦٩ (مبدأ نكسون) على كمية هائلة من السلاح تقدر بأكثر من ستة بلايين دولار، وفي السنة الأخيرة التي سبقت حرب أكتوبر وصلت قيمة ما حصل عليه الشاه من أسلحة أمريكية "إلى أربعة بلايين دولار؛ وهو ما جعل إيران أكبر مستورد للسلاح من الولايات المتحدة"[٢]. إن جيران إيران هم الاتحاد السوفييتي وأفغانستان

(٢) انظر:

- The Master Builder of Iran", Newsweek (International edition) October 14, 1974, p.27.



والباكستان وتركيا والدول العربية (العراق ودول الخليج). إن هذه الأسلحة لا يمكن أن تكون لحماية إيران من الاتحاد السوفييتى (الذى يمكنه مهما كدست إيران من السلاح احتلالها فى أيام)؛ ولا من الباكستان وتركيا وهما حليفتين لإيران يضمهم معاً الحلف المركزى؛ ولا من أفغانستان التى هى من الفقر والضعف بحيث لا يلزم كل هذا السلاح لمجابهتها. إن الاستنتاج الوحيد لتكديس إيران للسلاح هو الدور الذى تريد أن تلعبه أو تريده لها الولايات المتحدة فى منطقة الخليج والشرق الأوسط. لقد قال الشاه نفسه أكثر من مرة أنه يعتبر إيران مسئولة عن حفظ "الأمن" في منطقة الخليج. وقال فى مقابلة صحفية، فى أواخر عام ١٩٧٤، أنه "إذا كان جيراننا ضعفاء وليس لديهم الوسائل لحفظ استقرار المنطقة فأنه يتوجب علينا أن نقوم بالمهمة"[٣]. والاستقرار الذى يعنيه الشاه هو إعطاء نفسه الحق فى التدخل فى شئون الدول العربية الأخرى مثل العراق (مساعدة حركة الملا مصطفى البرزانى) وعمان (مساعدة السلطان قابوس ضد ثوار ظفار بقوات إيرانية). فحتى معنى "الاستقرار" فى قاموس الشاه يبدو متناقضا. فإذا كان يسوغ لنفسه ويبرر أمام العالم أن وجود قواته فى عمان هى لمساعدة "السلطة الشرعية" ضد "المتمردين"، فما له يساعد حركة الملا مصطفى المتمردة ضد الحكومة العراقية التى هى فى نظر العالم أجمع أكثر شرعية من حكومة السلطان قابوس.

إن احتلال إيران لثلاث جزر عربية فى الخليج، ونوعية السلاح البحرى والجوى والبرى الذى اقتنته إيران فى السنوات الأخيرة لا يترك مجالاً كبيراً للشك فى أن وجهة استعماله ستكون غرباً نحو العراق، وعبر الجانب العربى من الخليج. وإذا كان هناك شك حول نية الشاه فإن هذا الشك يكاد يكون غير موجود على الإطلاق حول نوايا الولايات المتحدة، والدور الذى تراه لإيران فى المنطقة. قبل حرب أكتوبر بعدة أسابيع تكلم السناتور الأمريكى هنرى جاكسون عن هذه الدعامة فى سياسة أمريكا الخارجية فى الشرق الأوسط. والشيخ الأمريكى المذكور هو من زعماء الكونجرس، ومن أقوى أعضاء لجنتى الشئون الخارجية والتسلح فى مجلس

(٣) المصدر السابق، ص ٢٩.



الشيوخ، وهو من أقوى المرشحين للرئاسة عن الحزب الديموقراطى فى عام ١٩٧٦. قال هنرى جاكسون فى خطابه عن السياسة الخارجية لبلاده فى ذلك الوقت (منتصف عام ١٩٧٣):

"إن الاستقرار الذى ننعم به حالياً فى الشرق الأوسط هو نتيجة لقوة إسرائيل على البحر الأبيض وإيران على الخليج الفارسى. إن هذين البلدين ذو التوجه العربى هما من أصدق أصدقاء الولايات المتحدة. وهما معاً، وبالاشتراك مع العربية السعودية، قد نجحتا فى صد واحتواء تلك العناصر الراديكالية غير المسئولة فى سورية وليبيا ولبنان والعراق. فلو تركت لهذه العناصر الحرية لأدى ذلك إلى أوخم العواقب فى تهديد موردنا الأساسى من البترول فى الخليج الفارسى. ومن المفارقات العديدة فى الشرق الأوسط لابد أن نلاحظ تلك المفارقة الواضحة وهى أن السعودية والمشيخات - التى ستكون أهم مصدر لبترولنا فى السنوات القادمة - تعتمد فى استقرارها الإقليمى على إسرائيل ومعها إيران؛ وذلك بخلق جو يسمح ببقاء أنظمة معتدلة فى لبنان والأردن، كما يسمح باحتواء سورية"[(٤)].

من الأنصاف والموضوعية أن نذكر هنا استدراكين مهمين. أولهما أن إيران وإسرائيل مهما رسمت لهما الولايات المتحدة من أدوار فلا يمكن الجزم بأنهما ستلتزمان برغبات الولايات المتحدة. إن لكل منهما أهدافها القومية التى قد تلتقى أو تفترق عن أهداف الولايات المتحدة فى كثير أو قليل. لذلك لا ينبغى النظر إلى أى من الدولتين - إيران وإسرائيل - كمجرد أدوات أو عملاء للولايات المتحدة. بل إن إسرائيل بالذات قد نجحت فى فترة ما بين الحربين فى الإيحاء إلى صناع القرارات الأمريكيون بأن يعتبروها "شريكاً" أو كما أطلق عليها باري روبين "شريكاً أصغراً junior partent" فى المنطقة[(٥)]. كذلك ذهب شاه إيران لا فقط إلى أنه شريكاً

---

(٤) انظر:

- MERIP Reports, No. 21, 1973, p. 20.

(5) Barry Rubin, "U.S. Policy, January - October" Journal of Palestnine Studics, III, 2 (Winter, 1974) p. 98.



أصغر، بل إلى أن بلده لابد أن تعامل كأحد القوى الخمس الكبرى فى العالم فى خلال السنوات القليلة القادمة[6]. والاستدراك الثانى خاص بإيران، وهو أن هذه الدولة تربطها بالعالم العربى روابط تاريخية ودينية وحضارية تضع حداً على قدرة الولايات المتحدة، أو حتى قادة إيران نفسها على تعبئة الشعب الإيرانى من أجل تأييد أى مغامرات عسكرية سافرة وعلى نطاق واسع - خاصة إذا كان التواطؤ فيها ظاهراً مع إسرائيل والولايات المتحدة. ولعل هذا القيد على حركة الشاه هو الذى يجعل الحسابات الأمريكية لدور إيران فى المنطقة غير دقيقة. هذا القيد الحضارى والدينى لا ينطبق على إسرائيل. من ناحية أخرى، حتى لو كانت الولايات المتحدة قد أرادت من حكومة الشاه التدخل عسكرياً فى أكتوبر ١٩٧٣ (وخاصة ضد العراق أو لاحتلال الجانب العربى من الخليج)، وحتى لو كان الشاه نفسه مستعداً لمثل هذا التدخل، فإن مسألة القدرة (وخاصة ضد العراق) كانت ستظل علامة استفهام كبيرة. فرغم تكديس السلاح فى إيران فى السنوات الثلاث الأخيرة إلا أن برامج التدريب والامتصاص وإجادة استخدام هذا السلاح كانت ما تزال محدودة فى أكتوبر ١٩٧٣.

على أى حال كانت هذه أحد السياسات الأمريكية فى فترة ما بين الحربين - الابتزاز العسكرى بالوساطة. وكانت إسرائيل وإيران تمثلان الخط الأول لهذه السياسة؛ بينما كانت تركيا واليونان وأثيوبيا تمثلان الخط الثانى؛ وأخيراً وبدرجة أقل حلفاء أمريكا من العرب. وكما قلنا اعتقدت أمريكا أنه من خلال حلفاء محليين أقوياء تستطيع أن تستخدم سلاح التهديد السافر أو المستتر ضد كل من يهدد مصالحها فى المنطقة. لقد كان الابتزاز العسكرى بالوساطة هو أحد السياسات التى ابتكرها كيسنجر لترجمة ما يعرف باسم مذهب نكسون ترجمة عملية.

٢- سياسة تعريب الصراعات المتصلة بالمسألة الفلسطينية.

السياسة الأخرى التى لجأت إليها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وخاصة بعد عام ١٩٦٩ هى سياسة تعريب الصراع فى المنطقة. فكما ابتكر كيسنجر

(6) "The Master Buidler of Iran" op. cit. p. 28.

مذهب نكسون من وحى الصراع فى جنوب شرق آسيا، وهو الصراع الذى أرهق الولايات المتحدة مادياً ونفسياً واجتماعياً وروحياً؛ فإنه ابتكر من وحى نفس الصراع سياسة "فتنمة" (Vietnamization Policy) أى جعل الفيتناميين يحاربون بعضهم البعض ويقتلون بعضهم البعض؛ بينما تنسحب أمريكا تدريجياً برجالها، وتستمر بسلاحها وأموالها فى تغذية الصراع. ونفس الشيء تقريباً حاولت أمريكا تطبيقه فى الشرق الأوسط. فبدلاً من القتال بين العرب وإسرائيل حول فلسطين، ليكن القتال بين العرب أنفسهم حقناً للدماء الإسرائيلية التى هى بالطبع موضع حرص الولايات المتحدة. بل إن اقتتال "الأهالى" المحليين هو أرخص للولايات المتحدة بكثير كما ثبت لها فى فيتنام (حيث كانت تكلفة قتل الأمريكيين لكل فيتنامى شمالى تصل إلى عشرات الألوف من الدولارات). ومن هنا تبلورت سياسة تعريب الصراع (Arabization of Conflict) فى الشرق الأوسط. فمن الأسهل والأرخص أن يقتل اللبنانيون أو الأردنيون الفدائيين من أن يقوم الإسرائيليون (أو الأمريكيون) بمهمة التقتيل.

لقد طبقت هذه السياسة - تعريب الصراع - فى أجلى صورها فى الأردن فى سبتمبر ١٩٧٠. فبعد أن قبل العرب مشروع روجرز وهو الذى جمد حرب الاستنزاف، وأوقف القتال بين العرب والإسرائيليين فى يوليو - أغسطس ١٩٧٠؛ جاءت الخطوة الثانية وهى اقتتال العرب ما بين أنفسهم. وقد وجدت الولايات المتحدة فى الملك حسين فرصتها لتنفيذ هذه السياسة، وكانت المقاومة الفلسطينية هى بالطبع الطرف المطلوب الفتك به.

وجرت محاولة أو محاولات من نفس ما وقع فى الأردن - كان آخرها قبل حرب أكتوبر - هو القتال المسلح بين الجيش اللبنانى والمقاومة الفلسطينية فى أبريل - مايو ١٩٧٣. ولا تقتصر سياسة تعريب الصراع على الفتك بالمقاومة الفلسطينية، ولكنها يمكن أن تشمل أنظمة وحركات عربية أخرى (مثل جمهورية اليمن الديموقراطية وحركة تحرير ظفار). وكما هو الحال فى السياسة الأولى (وهى الابتزاز العسكرى بالوساطة) فإن تعريب الصراع فى الشرق الأوسط هو أحد تطبيقات مذهب نكسون.

٣- سياسة تحييد وتجميد العسكرية العربية.

إلى جانب تقوية إسرائيل من أجل سياسة الابتزاز العسكرى بالوساطة كأحد وسائل حماية المصالح الأمريكية فى المنطقة، كان هناك دافع آخر قائم بذاته لتقوية إسرائيل عسكرياً. لقد كانت إسرائيل والولايات المتحدة يعيان تماماً أن مصر وسورية بالذات لا يمكن أن تكفا عن المطالبة بأراضيهما التى احتلت عام ١٩٦٧. وأن هذه المطالبة قد تتصاعد إلى نقطة الانفجار العسكرى. وحيث إن إسرائيل والولايات المتحدة لم يكن من مصلحتهما إشعال حرب أخرى فى المنطقة فى الأجل القريب، فقد استخلصتا أن "أنجع" وسيلة لمنع اشتعال مثل هذه الحرب هو بناء قوة ردع إسرائيلية متفوقة إلى حد بعيد. ومن هنا تبلورت أحد سياسات أمريكا فى المنطقة وخاصة بعد عام ١٩٦٩ (أى مع قدوم كيسنجر / نكسون إلى الحكم): وهى سياسة إمداد إسرائيل بكل ما تحتاجه من سلاح لكى تظل متفوقة وبشكل ظاهر على كل الدول العربية المحيطة بها. وحيث إن هدف هذه السياسة كان ردع العرب عن مجرد التفكير فى الحرب، فإن الولايات المتحدة توقفت عن ممارسة الصفقات السرية أو من خلال طرف ثالث كما كانت تفعل فى الماضى (مثل الصفقة الشهيرة فى أوائل الستينيات عن طريق ألمانيا الغربية). لقد كان مجرد الإعلان عن كل صفقة جديدة من السلاح الأمريكى إلى إسرائيل هو بأهمية تسليم السلاح نفسه لإسرائيل. فالغرض هو تخويف العرب وردعهم عن البدء بأى قتال ولو كان محدوداً. وقد توالت التصريحات الإسرائيلية والأمريكية بعد مشروع روجرز تحذر من أن أى قتال - ولو كان محدوداً - من قبل العرب لن تتسامح فيه إسرائيل، ولن تقبل حرب استنزاف أخرى؛ وبالتالى فإن إسرائيل ستشنها حرباً شاملة. وبالطبع مع "التفوق" الإسرائيلى فى السلاح كان المفروض أن يعرف العرب ماذا تعنيه حرباً شاملة.

لقد بدى لكل من إسرائيل والولايات المتحدة أن هذه السياسة ناجحة لحد كبير، وبالتالى تعمدت الولايات المتحدة أن تعطى إسرائيل دبابة أو أكثر فى مقابل كل دبابة يحصل عليها العرب، وتعمدت إعطاء إسرائيل طائرة أو أكثر فى مقابل

كل طائرة يحصل عليها العرب. بل إن نوعية ما كانت تعطيه أمريكا لإسرائيل كان في معظم الأحيان أكثر تقدماً وتفوقاً مما حصل عليه العرب.

لقد كان لهذه السياسة الأمريكية مردود آخر لا يقل أهمية عن ردع العرب من البدء بالقتال. هذا المردود كان إشاعة روح اليأس والتذمر في داخل الجيوش العربية التي أعياها الانتظار بلا حرب ولا سلم لسنوات عديدة. وانتقال روح اليأس والتذمر هذه إلى صفوف الشعب نفسه، وبالتالي إحداث التفكك والتصدع في الجبهة الداخلية. وهذه كلها أمور من شأنها أن تجعل القادة العرب أكثر تردداً في "المغامرة" أو "المخاطرة" بحرب جديدة. بل لقد نجحت هذه السياسة في تحويل النقمة في داخل القوات المسلحة، وفي قطاعات شعبية كبيرة، إلى شحنات انفعالية ضد الاتحاد السوفييتي. فلقد أوحت بعض القيادات العربية إلى الناقمين من أبناء شعوبها بأن الاتحاد السوفييتي لا يعطي العرب كميات ونوعيات السلاح المناسب الذي يضارع ما تعطيه الولايات المتحدة لإسرائيل. وبتعبير آخر أصبح الاتحاد السوفييتي كبش فداء مناسب. ولا أدل على ذلك من شعبية قرار الرئيس السادات بطرد الخبراء الروس من مصر في يوليو ١٩٧٢، بين أوساط الطبقة المصرية الوسطى في حينه. وطبعاً كان هذا من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية نصراً كبيراً. إن أمل "اقتلاع" السوفييت من مصر كان يراود كيسنجر منذ مدة طويلة (وقد استخدم هو نفسه تعبير "طرد expelling" السوفييت من مصر كأحد أهداف السياسة الأمريكية، وذلك في منتصف عام ١٩٧٠).

ولكن بدلاً من أن ينتهز الأمريكيون الفرصة ويحاولوا تحريك المشكلة نحو طريق التسوية، نجحت إسرائيل في الإيحاء لصناع القرارات الأمريكيين بأن خروج السوفييت من مصر كان نتاجا لسياسة الردع والتفوق الإسرائيلي بالسلاح الأمريكي. وإنه لا يصح التخلي عن سياسة ناجحة آتت ثمارها بهذا الشكل الذي فاق كل توقع. وقد ساعد على قوة هذا الإيحاء أن العام (١٩٧٢) كان عام انتخابات رئاسية. كذلك ضغطت جهات عديدة في داخل الولايات المتحدة في ذلك الوقت للإيحاء بأنه من غير اللائق أن تسارع الولايات المتحدة لعمل أي شيء،

وإلا اعتبر ذلك "استفزازاً" للاتحاد السوفييتى الذى جرحت كرامته؛ ولأن مثل هذا الاستفزاز سيكون له اوخم العواقب على سياسة "الوفاق".

وهكذا مثلت سياسة تقوية إسرائيل وتجميد العسكرية العربية أحد الركائز المهمة فى الاستراتيجية الأمريكية بعد حرب ١٩٦٧. وقد بدى لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن هذه السياسة ذات مردودات إيجابية عديدة لكل منهما لذلك لا ينبغى التخلى عنها.

٤- سياسة الدبلوماسية الوقائية (Preemptive Diplomacy)

لم تركن الولايات المتحدة إلى الاعتماد على سياسة واحدة لتجميد الأوضاع فى الشرق الأوسط، مهما كان نجاح هذه السياسة. لذلك اعتمدت الولايات المتحدة - فيما اعتمدت عليه - على دبلوماسية "الأمل" بالنسبة للعرب. لقد أحسنت الولايات المتحدة توقيت تحركاتها الدبلوماسية. فعند إحساسها بأنه مضت مدة طويلة بلا "حركة"، وبأن العرب على وشك أن يقوموا بشىء جاد اقتصادياً أو عسكرياً، أسرعت الولايات المتحدة إلى القيام بنشاط دبلوماسى يعطى العرب بعض الأمل فى تسوية قريبة ويصرفهم - إلى حين - عما كانوا ينوون القيام به. لقد كانت إشاعات قوية تنتشر دائماً عن مقترحات أمريكية جديدة للسلام عند اقتراب اجتماعات الأمم المتحدة، أو أى مؤتمر للقمة أو لوزراء الخارجية والدفاع العرب، أو مؤتمرات أفريقية - آسيوية. وكان الهدف من كل ذلك واضحاً وهو أن الولايات المتحدة على وشك أن تفعل شيئاً لكسر الجليد والتحرك نحو تسوية؛ وبالتالى فإن على المؤتمرين (سواء فى الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية أو غيرها) أن لا يفعلوا شيئاً من شأنه أن يعرقل هذه "المسيرة الأمريكية الجديدة نحو السلام".

لقد أصبحت هذه السياسة الأمريكية ذات نمط متواتر وملحوظ لعدد من علماء السياسة الأمريكيين. وفى هذا الشأن قال مايكل هدسن (أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جونزهوبكنز الأمريكية):

"إن الولايات المتحدة تريد أن تعطى العرب دائماً الانطباع بأنها قد تتدخل في النزاع وتفعل شيء لمصلحتهم؛ بينما هي في الواقع لا تفق شيئاً سوى استغراق الوقت وإعطاء إسرائيل الفرصة لكي تدعم مركزها وتكرس من وجودها في الأراضي العربية"[7].

وكانت الولايات المتحدة تجد كل الذرائع فيما بعد لكي تؤجل من مجهوداتها الدبلوماسية: فمن ضرورة أن يظهر العرب مزيداً من المرونة، إلى أهمية الانتظار إلى أن تمر الانتخابات الرئاسية (كل أربع سنوات)، ثم الانتخابات النصفية (كل سنتين)، ثم الانتخابات الإسرائيلية، إلى أهمية تكريس الاهتمام بمناطق أخرى في العالم... إلخ.

ومرة أخرى فقد بدى للولايات المتحدة وإسرائيل أن سياسة الدبلوماسية الوقائية هي بدورها سياسة ناجحة.

٥- سياسة الالتفاف الاقتصادي.

في المجالات الاقتصادية ارتكزت سياسة الولايات المتحدة على الاتفاقات الثنائية، والاستثمارات المختارة، والمساعدات للدول "الصديقة" في المنطقة، و"الوعود" للدول الأخرى التي ينبغي أن تظهر مزيداً من الاعتدال.

لقد زاد التبادل التجاري بين الولايات المتحدة سنوياً في المدة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣. وقبل حرب أكتوبر بمدة قصيرة كان ممثلو البنوك والشركات الأمريكية يملئون كل العواصم العربية من الخليج إلى المحيط. حتى الأقطار العربية المتخاصمة مع واشنطن مثل مصر والجزائر والعراق بدأت تفتح أبوابها تدريجياً لرجال الأعمال الأمريكيين بعد عام ١٩٧٠. فالجزائر مثلاً وقعت عقداً ضخماً مع شركة الباسو (Elpaso) الأمريكية لشراء الغاز الطبيعي من الجزائر. ومنحت مصر شركة بكتل (Bechtel) الأمريكية أفضلية الحصول على عقد قيمته ٤٠٠ مليون دولار لبناء خط أنابيب السويس - الإسكندرية. وحصلت شركة براون وروت للإنشاءات (Brown Root Con. Co.)، وهي شركة ذات علاقات وثيقة

(7) Michael Hudson, The U.S. and the Middle East in the Second Nixon Administration (Boulder, Colorado: American Committee for Justice in the Middle East, 1973), p.2.

، بالمؤسسة الحاكمة الأمريكية، على عقد قيمته ١١٧ مليون دولار من العراق لبناء مرافق مينائية على الخليج(٨).

وفى حقل البترول وهو المجال الأهم اقتصادياً واستراتيجياً، كان للسياسة الأمريكية ثلاث ركائز الأولى مشتقة من نظرة صانعى القرارات فى واشنطن إلى البترول كضرورة استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها. ومن هنا بذلت الدبلوماسية الأمريكية كل ما أوتيت من جهود لفصل البترول العربى عن السياسة. ومن أجل هذه الغاية استخدمت التهديدات المستترة، والحجج شبه المنطقية أو شبه الاقتصادية مع قادة الدول العربية المنتجة للبترول. وقد استخدم نكسون نفسه هذا الأسلوب التهديدى والاقناعى فى نفس الوقت فى مؤتمر صحفى قبل حرب أكتوبر بشهر واحد(٩).

أما الركيزة الثانية فى سياسة أمريكا البترولية قبل الحرب فهى تعظيم والمحافظة على"ممتلكات" الشركات الأمريكية فى المنطقة. وفى سبيل هذه الغاية لجأت الدبلوماسية الأمريكية إلى كل الضغوط الممكنة على الدول المنتجة لمقاومة أى ضرائب جديدة تفرضها هذه الدول على الشركات الأمريكية،أو زيادة الرسوم،أو المطالبة بملكية المزيد من الأسهم،أو التأميم(١٠). وبالطبع كلما زادت أرباح هذه الشركات كلما ساعد ذلك الحكومة الأمريكية على تحسين ميزان مدفوعاتها الذى كانت قد بدأت تظهر عليه علامات التدهور.

والركيزة الثالثة فى سياسة أمريكا البترولية كانت تشجيع الدول المنتجة على إبقاء معظم الأموال التى يجنونها من بيع بترولهم بالولايات المتحدة-أما

(٨) انظر:

- Barry Rubin "U.S. Policy ..." op. cit.p. 105.

(٩) انظر مقال

- Rowland Evans and Robert Novak, "Mr. Nixon Empty Oil Threats". Washington Post, September 10, 1973, p. A. 23.

(١٠) لقد كشفت لجنة تحقيق فى الكونجرس عن التواطؤ والتعاون بين الحكومة والشركات فى الضغط على الدول المنتجة (أوبيك)، انظر تقريرا عن هذا الموضوع بعنوان:

-"Putting the Heat on Big Oil" newsweek (international) february 4, 1974, pp. 36 - 37.




كودائع فى البنوك أو كاستثمارات.وهذه الركيزة تعنى ببساطة أن ما يدفعه الغرب وبقية العالم للعرب لقاء البترول باليد اليسرى تأخذه الولايات المتحدة من العرب باليد اليمنى.

وباختصار فأن سياسة الالتفاف الاقتصادى الأمريكى بعد حرب يونيو ١٩٦٧ قد اشتدت واستحكمت بعد مشروع روجرز ورحيل الزعيم ورحيل جمال عبد الناصر. وكما هو الحال فى السياسات الأخرى التى عرضنها، فقد فسر صناع القرار فى واشنطن ما حققته سياسة الالتفاف الاقتصادى من نجاح على أنه مؤشر صحة للاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة بشكل عام.

د ـ الخـلاصـة

إن المصالح الحكومية فى منطقة الشرق الأوسط قد تبلورت منذ الأربعينيات فى ثلاثة مجموعات مترابطة :مجموعة عسكرية استراتيجية،ومجموعة اقتصادية، ولقد زاد تبلور هذه المصالح مع ميلاد إسرائيل واشتداد الحرب الباردة،ثم زيادة الحاجة إلى النفط العربى. إن المصالح الأمريكية لم يطرأ عليها أى تغيير نوعى فى خلال الثلاثين سنة الماضية،وإن كان هناك أى تغيير على الإطلاق فهو فى أولويات هذه المصالح والأوزان النسبية لكل منها من وقت لآخر،ومن هنا كان استنتاجنا بأن حرب أكتوبر – رغم كل ما قلبته من موازين – لم تغير نوعيا من صياغة القادة الأمريكيين وتحديدهم للمصالح الأمريكية فى المنطقة.

ما يصدق على ثبات المصالح الأمريكية لايثبت على السياسات الأمريكية. فهذه الأخيرة أكثر مرونة وتغيرا طبقا للظروف الدولية والإقليمية. ولكن نعرف ما إذا كان هناك تغير فى السياسة الأمريكية بعد حرب أكتوبر ركزنا فى هذا الفصل على تبيان معالم هذه السياسة قبل أكتوبر، أو بالتحديد فى فترة ما بين الحربين "١٩٦٧-١٩٧٣". وقد خلصنا إلى أن الاستراتيجية الأمريكية كانت تهدف إلى المحافظة على أوضاع المنطقة على ما هى عليه بعد حرب ١٩٦٧. وأنها فى سبيل ذلك اتبعت خمس سياسات هى :

١- سياسة الابتزاز العسكرى بالوساطة .

٢- سياسة تعريب الصراعات المتصلة بقضية فلسطين .

٣- سياسة تحييد وتجميد العسكرية العربية.

٤- سياسة الدبلوماسية الوقائية.

٥- سياسة الالتفاف الاقتصادى.

لقد انطلقت هذه السياسات من اعتناق مسلمات معينة عن المنطقة من ناحية وعن المذاهب والمبادئ التى صاغها كيسنجر لاستراتيجية أمريكا الكونية من ناحية أخرى.

ولقد بدى أن هذه السياسات الخمس قد حققت نجاحاً باهراً فى حماية المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، بل وزيادتها فى الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣. لذلك لم يكن هناك أى حافز يعتد به - من وجهة نظر صانع القرار الأمريكى - لتغيير هذه السياسات. بل إن التناقض الوحيد فى قائمة المصالح الأمريكية (بين هدف المحافظة على إسرائيل قوية وكل الأهداف الأخرى) بدى وكأنه قد حل. فالولايات المتحدة أعطت إسرائيل كل ما أرادت هذه الأخيرة من سلاح وعتاد وأموال دون أى خسائر تذكر للولايات المتحدة فى العالم العربى، بل أنه مع منتصف ١٩٧٢ كانت الولايات المتحدة قد استردت كثيراً من المواقع الاقتصادية التى كانت قد فقدتها إلى حين بعد حرب ١٩٦٧. بل إنها بدأت تجنى ثماراً استراتيجية لم تكن تتوقعها. فما حلم به كيسنجر فى عام ١٩٧٠ كهدف استراتيجى صعب للولايات المتحدة، حققه له الرئيس السادات مجاناً وبلا تعب - ونعنى بـه "اقتلاع السوفييت مـن مصر" بتعبيـر هنـرى كيسنجـر نفسه (Expelling the Soviets From Egypt).

لهذا كله لم يكن مستغربا - حين ننظر إلى الوراء - أن تكون الولايات المتحدة قد تبنت بشكل يكاد يكون كاملاً كل المطالب الإسرائيلية. فهى لم تفعل شيئاً على

الإطلاق لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة؛ بل وقبلت الرؤيا الإسرائيلية "للسلام"، وعززت إسرائيل بمساعدات بلغت قيمتها فى المدة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ (أى فى أربع سنوات) أكثر مما تلقته إسرائيل فى العشرين عاماً السابقة. لم تفعل أمريكا كل ذلك وحسب؛ ولكنها منحت إسرائيل تأييداً دبلوماسياً نشطاً، ونجحت فى تجميد كل محاولة دبلوماسية من قبل أى طرف دولى اشتمت منه احتمال الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى العربية - بما فى ذلك تجميد محادثات الأربعة الكبار وعرقلة مهمة المبعوث الخاص لسكرتير الأمم المتحدة جونار يارنج. بل إن أمريكا - بناء على رغبة إسرائيل - تنكرت بعد فترة لمشروعها الخاص والمعروف باسم مشروع روجرز. لقد اعتقدت إسرائيل أن كل هذه المحاولات من أجل تسوية سلمية لا معنى لها لأنها بالفعل حصلت على "السلام" وبطريقتها الخاصة. وأيدتها فى ذلك الاعتقاد الولايات المتحدة.

لقد كانت الولايات المتحدة متأكدة من فعالية سياستها كل التأكد؛ وكانت تشارك إسرائيل "رؤيتها الحكيمة" بأن هناك "سلام إسرائيلى Pax Israelitica" يضمن استقرار المنطقة من ناحية، ويحافظ على المصالح الأمريكية من ناحية أخرى. لذلك كانت تبدو تنازلات الرئيس السادات وكأنها دون المطلوب بقدر كبير؛ وكانت تبدو تهديدات الملك فيصل - باستخدام البترول كسلاح فى المعركة إذا نشبت - وكأنها تهديدات جوفاء. ولم تجد رحلة أخيرة قام بها السيد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس المصرى لشئون الأمن القومى (فى ربيع ١٩٧٣) شيئاً. وكأن استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو ضد ١٤ دولة أخرى فى مجلس الأمن فى منتصف يوليو ١٩٧٣ قحة فى الصلف والغرور وعدم الاكتراث بالعالم كله. لقد استخدمت أمريكا حق الفيتو ضد قرار لا يطلب من إسرائيل أكثر من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذى كانت أمريكا نفسها وافقت عليه منذ ست سنوات.

تلكم كانت حال السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ما بين الحربين. فما الذى حدث أو طرأ عليها من تغيير نتيجة حرب أكتوبر؟



الفصل الخامس

كيسنجر

وسياسة الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر



أ . مقدمة

لقد خلصنا فى المبحث السابق إلى أن هناك استمرارية فى مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط؛ أى أن هذه المصالح لم تتغير قبل أكتوبر عنها بعد الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة. ربما زاد الوزن النسبى لبعض هذه المصالح فى الدرجة ولكن ليس فى النوعية. وينطبق هذا بشكل خاص على مصالح أمريكا النفطية، نظراً لأزمة الطاقة العالمية. ولكن يبقى السؤال الذى طرحناه فى المبحث السابق عما إذا كان هناك تغير فى توجهات الولايات المتحدة وسياساتها نحو المنطقة بعد الحرب.

لنبدأ بما فعلته الحرب فى المسلمات التى بنت عليها أمريكا سياستها بعد ١٩٦٧ - أى قبل أكتوبر ١٩٧٣. لقد أجمع المراقبون - الصديق منهم والعدو - على أن المسلمات الثلاث قد اهتزت وتخلخلت، إن لم يكن قد تم تحطيمها بالفعل، مع تحطيم خط بارليف واجتياح الجولان فى الأسبوع الأول من الحرب. لقد كانت سياسة أمريكا مبنية على مسلمة العسكرية الإسرائيلية التى لا تقهر، وعلى العجز العسكرى العربى، وعلى الانقسام السياسى العربى.

لقد كان الأداء العسكرى العربى رائعاً ويفوق كل ما تصوره العالم. وقد ألقى هذا الأداء ظلالا كثيفة من الشكوك حول قدرة إسرائيل فى الاحتفاظ بدور الشرطى المحلى الذى يسيطر على المنطقة، خدمة لمصالحه الخاصة أولاً، وحماية للمصالح الأمريكية ثانياً.

كذلك أثبتت الحرب وما صاحبها من مظاهر التضامن العربى أن داء الفرقة والانقسام بين العرب ليس داءاً مستعصياً. فإذا كان أداء مصر وسورية عسكرياً وقدرتهما على التخطيط والتنسيق قد أدهش العالم؛ فإن توحيد العرب لمواقفهم السياسية، واستخدامهم لسلاح النفط، وتحركهم الدبلوماسى على جبهة تمتد من طوكيو إلى واشنطن قد ترك هذا العالم مأخوذاً ومبهوراً لعدة شهور بعد وقف القتال. وأهم من ذلك كله، كان الدرس الأكبر لمعظم المهتمين بشئون المنطقة هو أن العرب -



على كل ما بهم من عيوب أو مثالب - مصممون على القتال الجولة بعد الأخرى، مهما أصابهم من نكسات، حتى يستردوا حقوقهم المشروعة.

حينما ينظر المراقب إلى الوراء - إذن - يبدو له وكأن ما اعتقده صناع القرار الأمريكيون سياسة ناجحة وفعالة حتى أوائل أكتوبر ١٩٧٣، لم يكن فى الواقع إلا سياسة عمياء وبليدة، جرت المنطقة إلى أهوال حرب هددت العالم كله، وأضرت بالمصالح الأمريكية ذاتها (ولو إلى حين). لقد أثبتت حرب أكتوبر أن المسلمات التى بنت عليها الولايات المتحدة سياستها كانت مسلمات خاطئة - وبالتالى ظهر عقم هذه السياسة وإفلاسها. لقد تحقق الجميع من أن إسرائيل لا تستطيع أن تنتصر على جبهة عربية موحدة فى حرب "طويلة"، بل ربما لا تستطيع حتى الدفاع عن نفسها فى حرب أطول. والذى لا يستطيع أن يدافع عن نفسه لا يمكنه الدفاع عن مصالح غيره - مهما كان هذا الغير حليفاً وعزيزاً مثل الولايات المتحدة.

إن حرب أكتوبر - إذن - أثبتت أن إسرائيل معرضة للفشل (إن لم تكن قد فشلت بالفعل) فى دور الشرطى المحلى الذى ينوب عن الولايات المتحدة عسكرياً فى حماية مصالحها. وبالتالى فقد انهار ركن مهم من أحد السياسات الرئيسية لكيسنجر فى المنطقة وهى سياسة الابتزاز العسكرى بالوساطة.

لقد كان المفروض فى إيران أنها الركن الأمامى الآخر لهذه السياسة. ولكن موقف إيران فى خلال الحرب وبعدها جعل من الضرورى مراجعة هذا الفرض. هناك من يفسرون موقف إيران بأنه أكثر استقلالاً عن الولايات المتحدة مما يظنه الكثيرون، وأن الشاه - وقطاع كبير من فئة التكنو قراط - يرون أن مصلحة إيران فى المدى البعيد هى فى التعاون مع العرب، الذين يمثلون قوة صاعدة وسوقاً ضخمة لصناعات إيران فى المستقبل. وهناك من يظن أن عدم تحرك إيران ضد العرب ليس ناتجاً عن أى تغير فى دورها الذى رسمته الولايات المتحدة لها كشرطى آخر فى المنطقة. بل كل ما هنالك هو أن توقيت الأحداث وتطوراتها السريعة ربما كان المسئول عن هذا الحياد الإيرانى؛ وأنه ليس من الحكمة من جانب العرب أن يركنوا



إلى استمرار هذا الحياد[1]. إن علاقة إيران بالعالم العربى موضوع حساس ومعقد ويستحق دراسة مستقلة. كل ما يهمنا هنا هو تبيان ما أظهرته حرب أكتوبر من خلل فى أحد سياسات أمريكا بالمنطقة - وهى سياسة الابتزاز العسكرى عن طريق الوساطة المحلية. وهى السياسة التى كانت إسرائيل وإيران تمثلان عمودها الفقرى. حرب أكتوبر أظهرت عجز إسرائيل كما أظهرت إمكانية تحييد إيران (حتى وإن لم يكن هذا الحياد قد تحقق بالفعل).

وما ينطبق على إيران انطبق على غيرها من "أصدقاء" الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ومن حوله. لقد قلنا أن اليونان وتركيا وأثيوبيا كانت تمثل الخط الثانى فى سياسة الابتزاز العسكرى بالوساطة. فهذه البلاد فضلاً عن إحاطتها بالمشرق العربى، يوجد بكل منها وجود عسكرى أمريكى فى شكل قواعد أو قوات أو تسهيلات عسكرية. ولكن هذه البلاد الثلاثة رفضت التورط فى حرب أكتوبر من قريب أو بعيد، وامتنعت شأنها شأن حلفاء أمريكا فى غرب أوروبا، عن السماح للولايات المتحدة باستعمال أراضيها أو أجوائها لإعادة إمداد إسرائيل بالسلاح. بل إن أثيوبيا قد مضت شوطاً أبعد خلال الحرب وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل مثلما فعلت معظم الدول الأفريقية الأخرى. إن رفض تركيا واليونان السماح للولايات المتحدة باستعمال أجوائهما لإمداد إسرائيل بالسلاح كان لطمة شديدة، ليس فقط لأن الدولتين عضوان فى منظمة حلف الأطلنطى، وليس فقط لأنهما يتلقيان مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة، ولكن أيضاً لأن الرئيس الأمريكى نكسون كان قد برر المزيد من المساعدات لهاتين الدولتين كخط لحماية إسرائيل. ففى مؤتمر صحفى للرئيس الأمريكى فى يوليو ١٩٧٢ قال بالحرف الواحد "بدون مساعدات لليونان وتركيا لن يكون لدينا سياسة فعالة لإنقاذ إسرائيل"

---

(١) إن الدولة العربية التى تعرضت لأكثر الاستفزازات ومحاولات الابتزاز الإيرانية هى العراق. ولكن حرصاً من هذه الأخيرة على الاشتراك الفعلى فى القتال أثناء حرب أكتوبر فقد أعادت علاقاتها الدبلوماسية (التى كانت مقطوعة لعدة سنوات احتجاجاً على التصرفات الإيرانية وإلغاء إيران لاتفاقية الملاحة فى شط العرب) من طرف واحد مع إيران. فيبدو - إذن - أن العراق رغم أنه أكبر من قاسى من بعض السياسات الإيرانية إلا أنه كان مستعداً للمخاطرة وعقد الأمل على تحييد إيران.

(Without aid to Greece and aid to Turkey, We have no Vilable policy
. to Save Israel)

إن عزلة الولايات المتحدة سياسياً ودبلوماسياً أثناء الحرب لم يزد عليها إلا عزلة إسرائيل. فأقوى حلفاء الولايات المتحدة فى غرب أوروبا واليابان وجدوا أنفسهم - بعد تخفيض إنتاج البترول العربى - يدفعون ثمناً باهظاً لعدم اكتراثهم فى السنوات الماضية بالصراع العربى الإسرائيلى من ناحية أو لتبعيتهم وارتباطهم المباشر أو غير المباشر بسياسة أمريكا فى المنطقة من ناحية أخرى. لذلك بدأ هؤلاء الحلفاء ينفضون أيديهم الواحد تلو الآخر من سياسة أمريكا فى المنطقة. وبدأ معظمهم التفكير بسياسات مستقلة عن الولايات المتحدة مثلما فعلت فرنسا منذ عام ١٩٦٧.

باختصار، أثبتت حرب أكتوبر أن المسلمات التى شيدت أمريكا عليها صرح سياساتها فى المنطقة كانت خاطئة، وبالتالى فقد ثبت عقم وفشل هذه السياسات نفسها وتهاوى صرحها بنفس السرعة التى تهاوى بها خط بارليف وتحصينات الجولان. لقد أيقن صناع السياسة الأمريكيون أنفسهم أبعاد هذا الفشل. وفى مؤتمره الصحفى الأول بعد توقف القتال، والذى عقد يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ قال هنرى كيسنجر:

"إن موقفنا الآن هو الإقرار بأن الأحوال والظروف التى نتجت عنها هذه الحرب كان لا يمكن تحملها من قبل الأمم العربية ... والولايات المتحدة تعترف بأن الأوضاع التى ولدت الحرب فى السادس من أكتوبر لا يمكن أن يسمح لها بأن تستمر إن الولايات المتحدة مستعدة لأن تضع بصورة ثنائية ومن جانب واحد ثقلها الدبلوماسى فى مجهود جاد يبذل فى عملية التفاوض التى تصورتها الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ... وفى مثل هذه المفاوضات ندرك أنه سيكون من الضرورى تقديم تنازلات كبيرة .. إننا سنبذل مجهوداً ضخماً للتوصل إلى حل تعتبره كل الأطراف حلاً عادلاً"(٢).

(٢) من مؤتمره الصحفى فى ٢٥-١٠-١٩٧٣، والمنشور فى النيويورك تايمز فى اليوم التالى (٢٦-١٠-٧٣).



ولقد ردد نفس الشيء عديد من المسئولين الأمريكيين بما فيهم الرئيس نكسون[٣]. لقد كان واضحاً أن حاجة أمريكا المتزايدة إلى النفط العربي والأموال العربية؛ إلى جانب كل دروس الحرب السلبية من جراء ممارستها بعد ١٩٦٧، كان يملي تغييراً في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. لقد شهدت الفترة التي أعقبت حرب أكتوبر علامات عدة على هذا التغيير بالفعل. لم يصبح لدى الكثيرين شك في أن تغييراً في السياسة الأمريكية قد حدث. ولكن الجدل، مع ذلك، هنا وفي الولايات المتحدة ما زال على أشده. وهو يتركز لا على ما إذا كان هناك تغيير في السياسة الأمريكية، ولكن على ماهية هذا التغيير، وحجمه، ومداه، ودوافعه الحقيقية بعد حرب أكتوبر.

إن الآراء والاجتهادات المتعددة حول هذه الأسئلة المتشعبة يمكن إجمالها في ثلاث نظريات افتراضية:

١- نظرية "فرمزة" أو "تيونة Taiwanization" إسرائيل (الكلمتين مشتقتين من فرموزا أو تيوان).

٢- نظرية التغير التكتيكي.

٣- نظرية النموذج اليوناني - التركي.

وفي بقية هذا الفصل سنعرض لكل من النظريات الثلاث.

ب- نظرية تيونة إسرائيل.

إن فيض التصريحات والتلميحات والبيانات التي صدرت عن الرئيس نكسون وهنري كيسنجر وغيرهما من المسئولين الأمريكيين بعد أكتوبر، يمكن أن تتحمل عدة تفسيرات وتأويلات وتخريجات. ولا يقتصر الأمر على السلوك اللفظي

(٣) انظر خطاب الرئيس نكسون بتاريخ ١٧-١-٧٤، والمنشور في النيويورك تايمز في اليوم التالي (١٨-١-١٩٧٤). وكذلك شهادة جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية الأمريكية أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ ١١-٢-١٩٧٤ والمنشورة في الواشنطن بوست بتاريخ ١٢-٣-١٩٧٤.

لهؤلاء المسئولين بل يتعداه إلى بعض الأعمال والتصرفات من جانب الولايات المتحدة - مما أعطى بعض هذه التفسيرات أرضية نصف صلبة تقف عليها.

من هذه التفسيرات نظرية "فرمزة إسرائيل" أو "تيونة إسرائيل" Taiwanization of Israel . فبعض الخبراء والمراقبين يذهبون إلى أن سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط قد تغيرت بشكل جذرى بعد حرب أكتوبر، وأن هذا التغير فى حجمه ومداه لا يقل عن التغيير الذى حدث فى سياسة أمريكا تجاه الصين الشعبية. وهى السياسة التى أدت إلى وضع تايوان فى المرتبة الثانية من اهتمامات أمريكا فى الشرق الأقصى، ووضعت الصين الشعبية فى المرتبة الأولى. وأوجه الشبه هنا تعنى أن الولايات المتحدة ستخفض إسرائيل من المنزلة السامية التى كانت تحتلها فى اهتمامات وعطف السياسة الأمريكية؛ وستعاملها لا كشريك، ولكن كدولة عادية مثل العديد من الدول الصغيرة الأخرى التى تعتمد على الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً.

١- **جذور هذه النظرية.** فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٠، صدرت مجلة "ناشونال ريفيو National Review" الأمريكية المحافظة وذات العلاقة الوثيقة بالحزب الجمهورى الحاكم، وعلى غلافها عنوان كبير ومثير للغاية. كان العنوان بالبنط العريض يقرأ كالآتى: **بديل استراتيجى، هل نقبر إسرائيل؟**

(A Strategic Alternative: Should We Ditch Israel?)

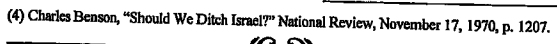
ورغم أن الكاتب (تشارلز بنسون) قد خلص فى مقاله الطويل فى ذلك الوقت إلى أن التخلى عن إسرائيل هو أمر غير عملى ويصعب تنفيذه نتيجة القوى الضاغطة المحلية ونتيجة للظروف الدولية السائدة، إلا أنه فتح الموضوع وناقش الاحتمال الذى أصبح يعرف فيما بعد بنظرية "تيونة إسرائيل". لقد طرح بنسون تصوره لما يمكن أن تجنى أمريكا وما يمكن أن يخسر السوفييت لو أن الولايات المتحدة تخلت عن إسرائيل وتركت العرب حتى يقضوا عليها. يقول بنسون بأسلوب يقارب أسلوب مسرح اللامعقول:

إن العرب قوم يشكون فى بعضهم البعض إن لم يكن يتبادلون العداوة. إن القوة الموحدة لهم هى كراهيتهم لإسرائيل. لنفترض - إذن - أن بإمكان الولايات المتحدة أن تنسى إسرائيل، وتترك الروس يسلحون العرب بأسلحة متفوقة حتى يستطيعوا إحراق إسرائيل تماماً. إن الروس بعد ذلك لن يجدوا تلك الركيزة التى جعلت العرب يصادقونهم - وهى عداوة إسرائيل .. ولن يكون لدى العرب أى دافع بعد ذلك لمصادقة الروس أو منحهم أى امتيازات خاصة ...»(٤).

إن مجرد إثارة هذا المفهوم (التخلى عن إسرائيل) فى أحد المجلات الكبرى هو شيء ملفت للنظر وخاصة فى وقت لم يكن الشرق الأوسط فيه متوتراً بصورة غير عادية. وربما لأن إسرائيل كانت تملك وتحكم فى ذلك الوقت فإن ردود فعل الصهاينة على المقالة لم تكن حادة.

ولكن الأمر لم يكن يثار لأول مرة مع ذلك. فمنذ عام ١٩٤٧، وفى وزارة الخارجية الأمريكية تيار قوى يدعو إلى التخلى عن إسرائيل. ويُعرف ممثلو هذا التيار باسم المستشرقين أو "المستعربين" (Arabistics). ورغم أن هؤلاء لم يدعوا أبدا إلى "حرق إسرائيل" عن آخرها، إلا أنهم كثيراً ما دافعوا عن وجهة النظر التى تقول بأنه لا يعقل أن تضع الولايات المتحدة ثلاثة ملايين إسرائيلى فوق مائة مليون عربي. وإن مصالح أمريكا فى المنطقة، اقتصادياً واستراتيجياً، تملى سياسة أكثر تأييداً للعرب وأعمق توددا إليهم. وكثيراً ما حاول ممثلو هذا التيار أن يحصلوا على التأييد لوجهة نظرهم. ولكنهم كانوا دائماً يخضعون فى النهاية لأوامر وتعليمات البيت الأبيض. ومع ذلك فإنهم لم يختفوا أو يكفوا عن الدعوة لتصغير حجم إسرائيل المادى والمعنوى ومعاملتها بشيء من الجدية والحزم والتوقف عن تدليلها. فهم يرون، مثلاً، أن قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين يجب أن تنفذ، وعلى الولايات المتحدة أن تحسن علاقاتها بالعالم العربي؛ وهذا، فى رأيهم، من شأنه ليس فقط إحقاق العدالة والسلام بل أيضاً يؤدى إلى حماية مصالح أمريكا الاقتصادية والثقافية فى المنطقة.

(4) Charles Benson, "Should We Ditch Israel?" National Review, November 17, 1970, p. 1207.

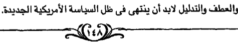




إن هذه الحجج التى تصدر عن "المستعربين" تشبه فى جوهرها ما كان يقوله الداعون إلى إعادة العلاقات مع الصين الشعبية فى أواخر الستينيات. فهؤلاء كانوا يقولون أيضاً أنه ليس من المعقول ولا من العدالة والمنطق أن تضع الولايات المتحدة ١٦ مليوناً يعيشون فى جزيرة تايوان فوق ٦٠٠ مليون يعيشون فى أرض الصين التاريخية. وكانت وجهة النظر المضادة - أى السياسة الرسمية للولايات المتحدة فى ذلك الحين - تدعو إلى عزل الصين الشعبية عالمياً واستراتيجياً، ومنعها من دخول الأمم المتحدة، وإلى تسليح تشانج كاى شيك وجيوشه فى جزيرة تايوان، وإبقاء كرسى العضوية الدائمة فى مجلس الأمن امتيازاً له رغم كل صرخات أغلبية دول العالم الثالث.

وهكذا نجد الشبه فى المعاملة والموقع المادى والنسبى بين إسرائيل وتايوان من ناحية وبين العالم العربى والصين الشعبية من ناحية أخرى. وكما أن دعاة الاعتراف بالصين قد قطعوا شوطاً بعيداً فى فرض وجهة نظرهم على السياسة الرسمية للولايات المتحدة؛ فإن دعاة نظرية تصغير حجم إسرائيل أو التخلى عنها يعتقدون أن عالم ما بعد أكتوبر يملى ضرورة الأخذ بوجهة نظرهم.

غير أن الدعوة "لتيونة" إسرائيل شيء والأخذ بها كسياسة فعلية للولايات المتحدة شيء آخر. ولكن بعض المراقبين من خبراء الشرق الأوسط - عرباً وأمريكيين - يعتقدون أن هذه أصبحت سياسة الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر. وكما حدث بالنسبة للصين، فإن هذا التحول لابد أن يتم تدريجياً وقد يكون بطيئاً فى البداية. ولكن التيار وعلاماته تبدو واضحة لهم تماماً. وكما حدث فى تحول السياسة الأمريكية نحو الصين الذى لم تهمل تايوان فيه كلية، فإن نفس الشيء يحدث فى الشرق الأوسط. فصداقة الولايات المتحدة للعرب - خاصة مصر والسعودية - لا تعنى، فى نظر الآخذين بهذه النظرية، إهمال إسرائيل أو التخلى عنها: إنها ستظل محمية، وستظل تتلقى المساعدات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة (شأنها فى ذلك شأن تايوان). ولكن دورها الإمبريالى الصغير واستحواذها بالرعاية والعطف والتدليل لابد أن ينتهى فى ظل السياسة الأمريكية الجديدة.



الذين يعتنقون نظرية "تيونة إسرائيل" كتفسير للسياسة الأمريكية بعد حرب أكتوبر يتراوحون فى خلفياتهم وتنوعهم من عرب متفائلين إلى إسرائيليين متشائمين. ومنهم علماء السياسة المشهورين مثل هانز مورجناو (Hans Morgenthau)، ومنهم الدبلوماسيين النافذين مثل إسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى وتحسين بشير أحد معاونيه الكبار. كذلك يختلف أصحاب هذه النظرية فيما بينهم حول الأسباب والدوافع التى جعلت الولايات المتحدة تحول سياستها فى هذا الاتجاه. ويمكن تلخيص ما أعطى من اجتهادات فى هذا الصدد إلى عاملين استراتيجيين رئيسيين من وجهة نظر الولايات المتحدة:

- **الأول**، ذو طبيعة كونية وعالمية، وهو حرص كيسنجر على المحافظة على سياسة الوفاق (détent).
- **الثانى**، ذو طبيعة إقليمية، وهو حماية مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية فى الشرق الأوسط، وحاجة الولايات المتحدة الملحة للنفط العربى والأموال العربية، على الأقل فى السنوات العشر القادمة.

وسنتناول كل من هذين العاملين بشىء من التفصيل.

٢- **سياسة الوفاق وتيونة إسرائيل**. لقد أظهرت حرب أكتوبر - بين ما أظهرت - أن الشرق الأوسط هو أحد المناطق القليلة، وربما المكان الوحيد، الذى يمكن أن تبتلع رماله المتحركة كل ترتيبات سياسة الوفاق. ليس هذا فحسب، بل إن عدم احتواء الصراعات المحلية فى ذلك المكان من العالم يمكن أن يؤدى إلى مواجهات نووية بين الدولتين العملاقتين. وما إعلان حالة التأهب بين جيوش الولايات المتحدة ليلة الرابع والعشرين من أكتوبر إلا إثبات واحد لهذه الإمكانية المرعبة. ومن هنا يذهب البعض إلى أن مصالح أمريكا الجيوبوليتكية، كما هندس لها هنرى كيسنجر تصميماً وإخراجاً، تملى سياسة جديدة فى الشرق الأوسط فى ضوء دروس حرب أكتوبر. هذه السياسة هى تيونة إسرائيل - لا حباً فى العرب أساساً ولكن حرصاً على الوفاق مع الاتحاد السوفييتى، وحرصاً على هيكل العالم كما يتمناه هنرى كيسنجر.



ويقول الآخذون بهذا الرأى أن ذات كيسنجر وشخصيته الكيانية قد أصبحت هى وسياسة الوفاق شىء واحد. لقد أصبح الاندماج بينهما شبه كامل. إن فشل سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتى هى فشل لكيسنجر ومن يتحدى هذه السياسة فكأنه يتحدى كيسنجر شخصياً. وحيث إن أحد القوى التى تهدد هذه السياسة هى مشكلة الشرق الأوسط؛ وحيث إن هذه المشكلة لم تحل بسبب التعنت الإسرائيلى والتأييد الأمريكى لهذا التعنت فى الماضى، وحيث إن العرب لا يمكن أن ينسوا أو يسكتوا، فلا مخرج إذن إلا بتحول استراتيجى يجبر إسرائيل على أن تنكمش إلى "حجمها الطبيعى"، ويهدئ من روع العرب ويجعلهم يكفون عن معاودة القتال. طبعاً من الصعب على أصحاب هذا الرأى أن يغوصوا فى أعماق كيسنجر ليعرفوا ما ينويه حقيقة. ومن الأصعب والأصعب أن يعرفوا الدوافع الحقيقية لما ينويه من سياسات. لقد كتب هو مرة يقول:

"إن رجل الدولة (Statesman) يرتاب فى أولئك الذين يحاولون أن يجسدوا السياسة الخارجية من خلال شخصياتهم فالتاريخ قد علمه ضعف أى هيكل يعتمد على الأفراد"(٥).

إن هناك إجماعاً بين المراقبين على أن هنرى كيسنجر كان حريصاً كل الحرص على المحافظة على ترتيبات الوفاق خلال أزمة الشرق الأوسط. لقد حاول أن يكون معتدلاً فى تصريحاته عن الاتحاد السوفييتى؛ ولم يستخدم عبارات قوية أو استفزازية من شأنها أن تترك رد فعل قوى لدى هذا الأخير، كما حاول جاهداً أن لا يعطى خصوم سياسة الوفاق فى أمريكا نفسها ذريعة لمهاجمة هذه السياسة أثناء قمة أزمة الشرق الأوسط، فحينما سئل كيسنجر أثناء الحرب عن دور الاتحاد السوفييتى فى مساعدة مصر و "إذكاء" حالة التوتر فى الشرق الأوسط، استبعد كيسنجر هذه الإمكانية على أساس عدم توفر "الأدلة القاطعة". وحينما ضغط عليه أحد المراسلين بسؤال عن رأيه إذا توفرت الأدلة، فأجاب كيسنجر بأنه فى هذه

(5) Henry Kissinger, "Central Issues of American Foreign Policy", in his American Foreign Policy (New York: Norton, 1969) p.46.

الحالة يمكن وصف سلوك الاتحاد السوفييتى "بعدم المسئولية". مثل هذه الإجابات واضح فيها محاولات كيسنجر تحاشى اتهام الاتحاد السوفييتى صراحة أو علناً بأى شىء من شأنه أن يقوض دعائم سياسة الوفاق بل إنه ذهب إلى حد تعريف "عدم المسئولية" بشكل "يبرئ" الاتحاد السوفييتى فى نظر الأمريكيين - على الأقل - من أى اتهامات خطيرة. فقد قال فى نفس المؤتمر الصحفى إرديافا على نفس النقطة أن مجرد معرفة الاتحاد السوفييتى أو حتى "موافقته على الهجوم المصرى لا يشكل فى حد ذاته سلوكاً غير مسئول"(٦).

إن حرص كيسنجر على سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتى قد تأكد أكثر وأكثر أثناء حالة التأهب للقوات الأمريكية فى العالم فى يومى ٢٤ و ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣. لقد كان مظهره الهادئ وتحاشيه كل ما من شأنه استفزاز الاتحاد السوفييتى يناقض تماماً مظهر نكسون الذى ارتد إلى طبيعته القتالية ضد الاتحاد السوفييتى مثلما كان يفعل فى الخمسينيات. لقد أعلن نكسون فيما بعد يصف تلك الساعات الحرجة أن "بريجنيف قد أرسل مذكرة حازمة جداً لم تترك كثيراً من الشك عما ينوى الاتحاد السوفييتى عمله". وأنه هو - أى نكسون - كان الوحيد القادر على أن يرد على التحدى بحزم مماثل فى أكبر "أزمة واجهت الولايات المتحدة منذ أزمة الصواريخ فى كوبا عام ١٩٦٢". على النقيض من هذا السلوك "النكسونى" المستثير حاول كيسنجر أن يخفف من وقع إعلان حالة التأهب (مستخدماً كلمات مثل "خطوات وقائية"، "معايير احتراسية". وعبر عن أمله فى أن تنتهى بسرعة، وعن ثقته فى أن الاتحاد السوفييتى كدولة عظمى ستتصرف بمسئولية. وبدلاً من أى اتهام صريح استخدم كيسنجر فى وصفه لسلوك الاتحاد السوفييتى (حين طلب هذا الأخير إرسال قوات أمريكية سوفييتية مشتركة لحفظ وقف إطلاق النار فى الشرق الأوسط) بأنه كان يعكس "نوايا غامضة". ويعكس رتشارد نكسون تماماً، حرص كيسنجر على أن يقول للاتحاد السوفييتى إن حالة

---

(6) "Secretary Kissinger's News Conference", U.S. Department of State Bulletin, October 29, 1973, p. 532.

التأهب ليست تهديداً لأحد وإنها مجرد احتراسات دفاعية وإنها لا تعادل فى جديتها أزمة الصواريخ الكوبية. يقول كيسنجر بالحرف الواحد:

"إننا لا نتحدث عن تهديدات قام بها أحد ضدنا أو نقوم نحن بها ضد أحد ... كما أننا لسنا بصدد أزمة تشبه موضوع الصواريخ ... إننا لسنا فى مواجهة مع الاتحاد السوفييتى"(٧). إن هذا الحرص الزائد من جانب كيسنجر على سياسة الوفاق وعلى المحافظة على صورة "معقولة" - إن لم تكن وردية - للاتحاد السوفييتى داخل الولايات المتحدة نفسها يعكس هذا الاندماج شبه الكامل بين شخصية كيسنجر وسياسة الوفاق. إن كيانه وسمعته ونجاح تلك السياسة أصبحوا - فى نظر بعض المراقبين - شيئاً واحداً لا يمكن تجزئته.

طبعاً تركيزنا على حرص كيسنجر على استراتيجية الوفاق هنا هو للتدليل على استعداده لتغيير الكثير فى سياسة الولايات المتحدة تجاه مناطق ودول أخرى (ومنها إسرائيل) من أجل هذا الوفاق، أو هكذا يذهب أصحاب هذه النظرية.

لقد حاول كيسنجر علناً أن يبرئ ساحة الاتحاد السوفييتى من أى اتهامات شريرة بأن قدم ما يعتبره هو الاختبار الحقيقى لسياسة الوفاق. قال كيسنجر فى مؤتمره الصحفى الذى عقد يوم ٢٥ أكتوبر:

"أما بالنسبة لسياسة الوفاق، فإننا نستطيع الحكم عليها حين يستتب السلام. فحين نتعاون مع الاتحاد السوفييتى فى وقف إطلاق النار ثم فى السير نحو إقرار تسوية دائمة فى الشرق الأوسط، فإن ذلك سيثبت صحة سياسة الوفاق"(٨).

ومن الواضح أن صياغة كيسنجر هذه تجعل من الصعب رسوب سياسة الوفاق فى أى اختبار، إذ حتى لو لم يستتب السلام فإن كيسنجر يستطيع لوم القوى المتعادية فى الشرق الأوسط نفسها (أى إسرائيل ومصر وسورية مثلاً).

(٧) وردت هذه العبارات فى

- Thomas L. Hughes, "Why Kissinger Must Choose Bettween Nixon and the Country" New York Times Magazine, Dec. 30, 1973, p. 2.

(8) "Secretary Kissinger's News Conference of October 25", U.S. Department of State Bulletin, November, 12,1973,p.591.

ولكن حتى بتسليمنا بحرص كيسنجر الهائل على صيانة الوفاق من أى تدهور، واستعداده فى سبيل ذلك إلى تغيير سياسة بلاده فى الشرق الأوسط، يبقى السؤال المهم عن طبيعة هذا التغيير. هل هو تغيير استراتيجى أم تكتيكى؟ طبعاً أصحاب نظرية "تيونة إسرائيل" يذهبون إلى أنه بلا شك تغيير استراتيجيى بعد ما أثبتت حرب أكتوبر أن "هيكل السلام" فى العالم بالطريقة الكيسنجرية لن يتحقق إلا بالسلام فى الشرق الأوسط؛ وإن هذا الأخير لن يتحقق إلا بمصالحة العرب. يقول جوزيف سيسكو، نائب وزير الخارجية الأمريكية، "إنه لا يمكن أن يكون هناك بناء دائم للسلام فى العالم دون تحقيق سلام دائم فى الشرق الأوسط"[٩]. ثم يردف روجر ديفيز على ذلك منوها بأهمية التصادق والمصالحة مع العالم العربى وخاصة مصر والسعودية من أجل تحقيق مثل هذا السلام. ويرد على بعض النقاد بقوله إن تحسن العلاقات مع العرب "قد أثار بعض القلق فى إسرائيل، وبين أولئك الأمريكين المناصرين جداً لإسرائيل الذين يخشون من أن الصداقة مع العرب لا يمكن إلا أن تكون على حساب إسرائيل، وهذه فى نظرى ليست القضية فأمريكا تستطيع أن تخدم على أفضل وجه، مصالح السلام ومصالح إسرائيل ومصالح العالم الحر ب تحسين علاقاتها مع العالم العربى ..."[١٠].

هذا الكلام يذكر الجميع بتصريحات المسئولين الأمريكين قبل وفى بداية مرحلة التقارب مع الصين الشعبية. لذلك يقول أصحاب نظرية التحول الأمريكى استراتيجياً نحو العرب، إذا كانت الولايات المتحدة قد تخلت عن تايوان فى سبيل الوفاق مع الصين الشعبية، وذلك كجزء من استراتيجيتها الكونية؛ فإن نفس الشىء لا يستغرب بالنسبة للشرق الأوسط: أى تتخلى أمريكا عن إسرائيل وتتقرب إلى العرب فى سبيل نفس هذه الاستراتيجية، التى أهم أركانها الوفاق مع الاتحاد السوفييتى. ويدلل على ذلك عالم السياسة الأمريكى الشهير هانز مورجنتاو

(٩) من خطاب لجوزيف سيسكو فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى (١١-٣-١٩٧٤) ومنشور فى: الحوار العربى - الأمريكى منذ حرب تشرين، دار النهار سلسلة قضايا دولية رقم ١٤، ص ٢٩.

(١٠) تفس المرجع، ص ٤٠ - ٤١.



باقتطاف أحد العبارات المهمة من حديث لهنرى كيسنجر يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٣ (أى بعد الحرب بأسبوعين فقط). قال كيسنجر:

"إننا لم نعط أى ضمانات معينة لأحد بعد. ومع ذلك فإننى اعتقد أنه ستكون هناك مشكلة جدية، إذا نجحت محادثات السلام، وخاصة بالنسبة لإسرائيل. والمشكلة هى كيفية ضمان أمن إسرائيل فى ظل ظروف لابد أن تكون فيها الحدود النهائية مختلفة عن خطوط وقف إطلاق النار، وحينما يتم الانسحاب بمقتضى قرار مجلس الأمن ٢٤٢. عند تلك النقطة لابد أن تثور مسألة الضمانات. ووقتها لابد أن نسأل: أى نوع من الضمانات يلزم - من جانب واحد أو من عدة دول ... وهكذا؟ الأمر الثانى، هو أن الدول العظمى منغمسة فى الشرق الأوسط إلى حد ما بالفعل. وما ينبغى علينا عمله هو أن نحاول منع أى أزمة هناك من التحول إلى تصادم بين العملاقين الكبيرين"[11].

ويمضى مورجنتاو فى تحليله لكلام هنرى كيسنجر مؤكداً أن هناك تناقض داخلى فيما يتصوره كيسنجر ممكناً: فهو يريد ضمانات فعالة لحدود إسرائيل ولكنه لا يريد أى تصادم بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة. إن أى ضمان أمريكى للحدود يعنى استعداداً أمريكيا للتدخل العسكرى، وهذا بدوره يحمل معه فى ظل التحالفات والموازنات السائدة فى العالم اليوم، احتمال المواجهة مع الاتحاد السوفييتى. لهذا يستنتج مورجنتاو أن أى ضمانات أمريكية لإسرائيل ستكون فارغة من أى محتوى حقيقى إذا ما استمرت الولايات المتحدة فى سياسة الوفاق. ويدلل معتنقى هذا الرأى على صحة تفسيرهم لنوايا كسينجر فى التخلى عن إسرائيل بتوقيته لوقف إطلاق النار، فهذا الأخير جاء فى مصلحة العرب وأنقذهم من هزيمة محققة على يد إسرائيل. وإن كيسنجر، فى حماسه الزائد من أجل حماية الوفاق، ساير موسكو ووافق على معظم شروطها. وفى رأى هؤلاء أن إسرائيل، التى كانت فقط على بعد ٤٠ ميلاً من القاهرة، وكانت تحتاج إلى أيام

(11) Hanz J. Morgenthau, "The Geo Politics of Israel's Survival", The New Leader, February 4, 1974, p. 19.

محدودة لتحقيق انتصار باهر، تعرضت لضغوط أمريكية شديدة لا لوقف إطلاق النار فحسب، بل أيضاً للسماح بقوافل المؤن وإمدادات الإغاثة لجيش مصر الثالث المحاصر على الضفة الشرقية للقناة. ثم عاود كيسنجر الضغط على إسرائيل بعد ذلك بأسابيع للموافقة على اتفاق فصل القوات والانسحاب إلى عمق سيناء.

كل هذه أدلة يسوقها مفسرو سياسة كيسنجر بأنها تخلى عن إسرائيل ومعاملتها بنفس الطريقة التى تعامل بها تايوان منذ عام ١٩٧٢. ويسوق هؤلاء شاهدين آخرين على صحة تفسيرهم لنوايا وسياسة كيسنجر بعد حرب أكتوبر. الأول ما أشرنا إليه من قبل وهو إدعاء كيسنجر بأن دعواته المتصلة لوقف إطلاق النار فى الأيام الأولى للحرب كان مرجعه الحرص على مصلحة العرب وليس على إسرائيل[١٢]. والثانى هو المقابلة الشهيرة مع بعض كبار المثقفين اليهود فى الولايات المتحدة ومنهم أصدقاء وزملاء قدامى له فى جامعة هارفارد. فى تلك المقابلة يقال إن كيسنجر قد اعترف أمامهم بأن إسرائيل قد خسرت الحرب استراتيجياً وإن كانت قد انتصرت تكتيكياً، وإن على الولايات المتحدة أن تتصرف على أساس أن العرب قد انتصروا فى حرب أكتوبر[١٣].

من الطريف أن نفس الحوادث (مسألة توقيت وقف إطلاق النار، وحديث كيسنجر مع كبار المثقفين اليهود) قد فسرت بواسطة النظريات الثلاث التى نعرضها هنا تفسيرات متناقضة تماماً. على أى حال، تلكم هى الحجج التى يسوقها أصحاب نظرية "تيونة إسرائيل" لعوامل استراتيجية عالمية تتصل بحرص كيسنجر على الوفاق مع الاتحاد السوفييتى.

٣- النفط العربى وتيونة إسرائيل: فريق من معتنقى نظرية تيونة إسرائيل يذهبون إلى أن العامل الأكبر فى هذا التحول الأمريكى يرجع إلى حاجة أمريكا إلى النفط العربى و "مشتقاته" المالية أو ما يُعرف هذه الأيام باسم "الفوائض" المالية.

---

(١٢) الإشارة هنا هى إلى مقابلة كيسنجر مع الاستاذ محمد حسنين هيكل المنشورة بالأهرام ١٦-١٠-١٩٧٣.
(13) Reported in Boston Evening Globe, Dec. 28, 1973, p.7, and in more detail in Israeli Horizons, XXII, 1-2 (January - February, 1974,) pp. 3-6.

فى مقابلته مع كبار المفكرين اليهود فى ديسمبر ١٩٧٣، والتى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة، تحدث كيسنجر عن الأخطار التى تتهدد إسرائيل فى المستقبل نتيجة أزمة الطاقة. فهى تعطى العرب قوة مساومة هائلة مع العالم كله من ناحية، وتوفر لهم مصادر مالية ضخمة لتدعيم قوتهم الذاتية من ناحية أخرى. وقد أوضح كيسنجر أيضاً أن التأييد لإسرائيل فى الكونجرس وإن كان ما يزال كبيراً إلا أنه يتضاءل بالتدريج. وقد وجد، على حد قوله، صعوبة فى الحصول على موافقة الكونجرس لمنح مساعدات قيمتها ٢٢٠٠ مليون دولار أثناء الحرب (لتغطية نفقات السلاح الذى نقل لها بالجسر الجوى)، وإن لجنة بمجلس النواب أرادت تخفيض هذه المساعدات بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار. كما قال كيسنجر أن أزمة الطاقة ستشتد فى الولايات المتحدة فى السنوات القادمة، وأن ذلك من شأنه أن يضعف ما تتمتع به إسرائيل حالياً من تأييد شعبى(١٤).

وقال كيسنجر فى نفس المقابلة إن الولايات المتحدة لا تتحمل بعد الآن مخاطر استعداء الملك فيصل - الذى وصفه بأنه "متطرف دينى وأن خاطره لن يهدأ إلا إذا عادت القدس للعرب". وأن قوة الملك فيصل تكمن، طبعاً، فى تحكمه بأكبر احتياطى نفطى فى العالم الآن وبأكبر احتياطى نقدى فى المستقبل القريب. وإن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، يحتاج إلى كلا الاحتياطيين النفطى والنقدى إذا كان للحضارة الغربية أن تستمر لمدة السنوات العشر القادمة على الأقل"(١٥).

إن المؤمنين بنظرية "تيونة إسرائيل" يسوقون مثل هذه العبارات والتصريحات الكيسنجرية كحجج لتأييد نظريتهم. فالولايات المتحدة طبقاً لهذه الأدلة ليس أمامها خيار إلا ممالأة العرب ومصادقتهم، ولو على حساب إسرائيل، لأنها تحتاج إلى نفطهم وإلى أموالهم بشدة. لقد كان حظر البترول العربى عن

(١٤) انظر فحوى المقابلة فى مقابل بعنوان

- "Kissinger's Optimum Goal: 10Years of Peace", Israel Horizons, XXII, 1-2 (January - February, 1974), pp. 3-6.

(15) Ibid. p. 5.



الولايات المتحدة شاهداً ونذيراً لما يمكن أن يحدث للاقتصاد والمجتمع الأمريكي. لو كان هذا الحظر قد تم فى سنوات سابقة لما كان له نفس التأثير على الولايات المتحدة ولا على سياستها الخارجية (فهو لم يكن له تأثير يذكر فى حرب ١٩٦٧ مثلاً). لقد كانت الولايات المتحدة إلى سنوات قليلة شبه مكتفية ذاتياً وكان لديها بالتالى مناعة ضد أى ضغط بترولى عربى. كذلك كانت الشركات الكبرى التى تسيطر على شئون النفط فى العالم، ومعظمها أمريكى، قادرة على تعويض الولايات المتحدة عن أى نقص فى المعروض العالمى نتيجة قطع البترول العربى، وذلك بضخ كميات إضافية معادلة من الأقطار المنتجة الأخرى. ولكن مع حلول عام ١٩٧٣ زاد اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد لا فقط من نصف الكرة الغربى (وخاصة فنزويلا) ولكن أيضاً من النفط العربى فى الخليج وشمال أفريقيا. كذلك أصبح العرب ومعظم الدول المنتجة الأخرى تتحكم فى إنتاجها مباشرة، وتخضع كمية الإنتاج لظروف احتياجاتها التنموية من النقد[١٦]. وهذا بدوره قلص من قدرة الشركات الكبرى على المناورة. كذلك أصبحت هذه الشركات - حتى على فرض قدرتها على المناورة - أكثر حذراً وأكثر حرصاً على عدم إغضاب الحكومات العربية. فما تبقى من فرص للكسب أمام هذه الشركات فى المستقبل سيتوقف على رضى الدول المنتجة.

وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للطاقة فى العالم، قد أصبحت أسيرة للنفط العربى. فى عام ١٩٧٣، كان استهلاك أمريكا من النفط يصل إلى ١٨ مليون برميل يوميا، منها ٣,٥ مليون برميل (أى حوالى ٢٠ بالمئة) تأتى من نصف الكرة الشرقى - الشرق الأوسط وشمال وغرب أفريقيا. وتقدر احتياجات الولايات المتحدة فى سنة ١٩٨٠ بحوالى ٢٥ مليون برميل يومياً لابد أن يأتى منها حوالى ٤٠ بالمئة من الشرق الأوسط. وهذا يعنى طبعاً اعتماداً متزايداً على النفط العربى، وخاصة من المملكة العربية السعودية[١٧]. فهذه الأخيرة تملك حوالى ربع

(16)

(17) Fuad Itayim, "Arab. Oil: The Political Dimension", Journal of Palestine Studies, III, 2 (Winter, 1974), pp. 84 - 97.

احتياطى العالم من النفط. وهذه القوة العربية النفطية لابد - فى التقدير الأمريكى - وأن تتحول إلى قوة سياسية وعسكرية فى المستقبل القريب والمتوسط. قبل أكتوبر كان هناك شك فيما إذا كان العرب سيستخدمون قوتهم النفطية لخدمة أهدافهم السياسية. بعد أكتوبر لم يعد لدى أحد أى مجال للشك.

هذه الحقائق الموضوعية عن اعتماد أمريكا على النفط العربى الآن وفى المستقبل، ووعى العرب بقوتهم المتزايدة، وإدراك كيسنجر لكل ذلك يعتبر من أهم ما يدفع كيسنجر والولايات المتحدة إلى تحول استراتيجى جوهرى تجاه العرب. ويؤكد أصحاب نظرية "تيونة إسرائيل"، بأن هذا التحول أذكاه ما ظهر من استعداد لدى غرب أوروبا واليابان لمقايضة العرب على بترولهم بالتكنولوجيا والمصنوعات والتأييد السياسى. أى أن الولايات المتحدة لا تحتكر شيئاً يريده العرب، بينما العكس ليس صحيحاً. فتيونة إسرائيل والأمر كذلك أصبحت ضرورة لا مناص منها. ويعنى ذلك نهاية ربع قرن من الحماية والتدليل والتدعيم الذى غمرت به الولايات المتحدة إسرائيل متحدية بذلك مشاعر العرب.

فى ظل نظرية تيونة إسرائيل تنوى الولايات المتحدة السعى وراء تسوية فى إطار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ - وهى فى مجملها فى صالح العرب، وتدرك إسرائيل ذلك منذ عام ١٩٦٧ لذلك عرقلت تنفيذ القرار. وكما هو معروف فإن القرار المذكور لا يقترب من لب مشكلة الصراع فى الشرق الأوسط وهو المسألة الفلسطينية، ولا يذكر شيئاً عن الحقوق القومية للشعب الفلسطينى، وإن كان ذكر ضرورة إيجاد حل لمشكلة اللاجئين. ولكن أصحاب نظرية تيونة إسرائيل يعتقدون أن تطبيق قرار مجلس الأمن سيكون الخطوة الأولى، وسيتلوها العمل على إنشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة كحل مرحلى. وربما يتلو ذلك خلق نوع من الاتحاد الفيدرالى بين هذه الدولة الفلسطينية وبين كل من إسرائيل (بحدودها قبل ١٩٦٧) والأردن (بحدود جديدة تعود به إلى أوضاع ما قبل ١٩٤٨ أى شرق الأردن). وسيكون جزءاً من التسوية أيضاً إعادة القدس العربية أو على الأقل تدويلها. وفى مقابل ذلك كله ستعمل الولايات المتحدة على الحصول على اعتراف علنى أو ضمنى بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وربما الاعتراف بها.

إن نقد هذه النظرية متضمن فى النظريتين الأخيرتين، وخاصة النظرية التى تفسر التغير فى السياسة الأمريكية بعد أكتوبر بأنه تغير تكتيكى فقط.

جـ- نظرية التغير التكتيكى

ترتكز نظرية التغير التكتيكى فى سياسة أمريكا بعد حرب أكتوبر، على مقولة أن مصالح الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط لم تتغير، وأن استراتيجيتها فى المنطقة لم تتغير، وأن الذى تغير بعد حرب أكتوبر هو أساليب الولايات المتحدة وتكتيكاتها فى المنطقة. أى أن الشكل، وليس جوهر السياسة الأمريكية هو الذى طرأ عليه تغيير بعد الحرب المذكورة. وكما هو واضح، فإن هذه النظرية هى نقيض نظرية "تيونة إسرائيل" على طول الخط. فهذه الأخيرة تذهب إلى أن جوهر السياسة الأمريكية قد تغير ويتغير بالفعل، وإن كان لابد من المحافظة على بعض الشكليات تهدئة لخاطر إسرائيل ومؤيديها. بينما تذهب نظرية التغير التكتيكى إلى أن جوهر السياسة أو الاستراتيجية الأمريكية لم يتغير، وإن كانت الولايات المتحدة قد استحدثت العديد من الشكليات والأساليب الجديدة والتى يقصد منها إيهام العرب بأن هناك تغيراً وبالتالى يهدأ خاطرهم ويواصلوا ضخ نفطهم وأموالهم إلى الغرب.

والذين لا يعتقدون بحدوث أى تغيير كيفى أو نوعى فى السياسة الأمريكية يشملون حكومات عربية ومنظمات فدائية فلسطينية وأحزاب عربية تقدمية. فمن بين الحكومات التى لا تصدق ولا تؤمن ولا تثق بنوايا الولايات المتحدة هناك العراق وليبيا واليمن الديموقراطية وربما سوريا والجزائر. ويمكن القول أن جميع المنظمات الفلسطينية تعتنق هذه النظرية. ولكن أكثر الكافرين بالولايات المتحدة وأعوانها فى المنطقة، والذين جاهروا بذلك علنا، ويسعون عمداً إلى إحباط المخططات الأمريكية هم الجبهة الشعبية وجبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية (القيادة العامة). هؤلاء جميعاً يشكلون معاً ما يُعرف الآن فى العالم العربى بجبهة الرفض.

إن مرتكزات جبهة الرفض تشمل ركيزة إيديولوجية؛ وتفسير مختلف للاقوال

والأفعال الأمريكية، وتصور معين لطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى من ناحية ولطبيعة العلاقة الخاصة جداً التى تربط أمريكا وإسرائيل.

١- الركيزة الأيديولوجية. تتشكل جبهة الرفض من أكثر عناصر الأمة العربية تقدمية وثورية. وسواء حكومات أو منظمات أو أفراد، ترى هذه العناصر أن الصراع مع إسرائيل هو صراع متعدد الوجوه. فهو نضال ضد عنصرية الكيان الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين. ولكنه فى نفس الوقت نضال ضد الإمبريالية الأمريكية وحلفائها فى العالم وفى المنطقة. فالكفاح الفلسطينى هو بهذا الشكل جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمية المناهضة للعنصرية والاستعمار والاستغلال والاستبداد. وحيث أن الولايات المتحدة تجسد كل ما تناضل ضده حركة التحرر العالمية، فإن أى افتراض بتغير جوهرى أو كيفى فى سياستها لصالح العرب هو افتراض زائف. فمن خلال المنظور التقدمى لا يمكن للولايات المتحدة أن تغير سياستها جوهرياً إلا إذا تغيرت هياكلها الداخلية وتركيب القوى النافذة فيها. فعن هذه الهياكل والقوى تصدر كل السياسات (خارجية أو داخلية) لتخدم مصالحها فى المقام الأول. وحيث إن المؤسسة الرئيسية فى النظام الأمريكى الرأسمالى هى مجموع الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، وحيث إن هذه ما زالت موجودة، وما زالت تواصل ممارساتها المعتادة فى استغلال الأقليات فى الداخل وشعوب العالم الثالث فى الخارج، فإن شيئاً لم يتغير. فمن غير المعقول أن يستطيع نظام عنصرى فى الداخل أن يبشر بالمساواة العنصرية فى الخارج (أى بين العرب واليهود). ومن غير المعقول أن يستطيع نظام ينمو ويزدهر على حساب استغلال الآخرين فى الداخل والخارج أن يكون قادراً على إقرار العدالة فى الشرق الأوسط. ومن غير المعقول أن يكون نفس النظام الذى شن حرباً ضروساً لمدة عشر سنوات ذبح فيها آلاف الفيتناميين، ودمر عشرات الآلاف من المنازل والحقول، قادراً على نشر السلام فى ربوع الشرق.

إن الثوار العرب، مثلهم مثل الثوار فى كل أنحاء العالم، لا يثقون فى الولايات المتحدة. فهم يؤمنون بأن طبيعة التركيب الاجتماعى الداخلى لا يمكن فصله عن

السياسة الخارجية. ومن الطريف أن كيسنجر يتفق معهم فى هذه المقولة، (راجع الفصل الثانى). ولكنه ليس غريباً أن يبادل كيسنجر الثوار فى كل مكان بنفس عدم الثقة. فهو لا يعتقد أن عالماً مستقراً يمكن بناؤه إذا كان الثوار يملكون مقاليد الأمور فى أى من بلدان رئيسية. لذلك فإن فلسفة كيسنجر تدعو إما إلى التخلص من الثوار (بانقلابات يمينية أو تصفيات دموية)، أو إلى استئناسهم وتدجينهم، وإلباسهم الحرير، وتوفير السيارات الفارهة، وحتى الطائرات الخاصة لهم.

بالنسبة لجبهة الرفض، وجود أمريكا فى الشرق الأوسط هو لسبب واحد فقط: استغلال شعوب المنطقة ونهب مواردها. كل ماعدا ذلك فهو تفصيلات.

إذا كان ذلك هو سبب الوجود الأمريكى فإن التناقض بين الولايات المتحدة والشعوب العربية يصبح واضحاً لا لبس فيه. إنه تناقض أساسى لا يمكن حله إلا بتصفية الوجود الأمريكى وأعوانه المحليين فى المنطقة (وأولهم إسرائيل بالطبع). من هذا المنطلق يصبح أى إدعاء بأن الولايات المتحدة قد تغيرت، أو إنها تريد مساعدة العرب، إدعاء واهم لا يسنده ذرة من المنطق الشكلى أو التجريبى. ويصبح من يروجون لأطروحة التغيير الجوهرى فى سياسة أمريكا بالمنطقة، إما واهمين ومخدوعين وإما شركاء وأذناب.

تلك هى الركيزة الأيديولوجية لنظرية التغيير التكتيكى فى السياسة الأمريكية بعد أكتوبر. إنها باختصار عدم تصديق مبنى على فهم معين لطبيعة النظام الأمريكى الاستغلالى من ناحية وعلى طبيعة الصراع ضد الأمبريالية والعنصرية من ناحية أخرى. التناقض أساسى ولابد من التصرف من هذا المنطلق.

٢- تفسير الأفعال الأمريكية منذ حرب أكتوبر. إن محتوى مقابلة كيسنجر مع المثقفين اليهود والصهاينة التى تمت فى ديسمبر ١٩٧٣ قد استخدم بواسطة كل أصحاب النظريات المتنافسة كمصدر حجج وأدلة على صحة تفسيراتهم للسياسة الأمريكية بعد حرب أكتوبر. فهناك عدة نقاط ورد ذكرها على لسان هنرى كيسنجر، إلا أنها تؤكد نوايا السياسة الأمريكية فى المستقبل - وهى نوايا لا تختلف فى



مجملها عما ترجمته وعملت له السياسة الأمريكية قبل أكتوبر ١٩٧٣. لقد قال كيسنجر مثلاً:

"على الرغم من أنه سيكون من الأصعب تقديم الدعم الأمريكي لإسرائيل، وخاصة جسر جوى آخر، إلا أن الإدارة (أى السلطة التنفيذية) فى الولايات المتحدة ستقف وراء إسرائيل إذا تجدد القتال. إن الولايات المتحدة ستتخذ نفس الموقف الذى أخذته فى أكتوبر، وستعطى إسرائيل كل ما تحتاجه من أسلحة ومعدات"(١٨).

أما نوايا كيسنجر نحو لب الصراع فى الشرق الأوسط وهو الفلسطينيون، فقد ترجمها فى هذه العبارات الصريحة:

"... إن المسألة الفلسطينية لا يمكن حلها الآن. إنه لابد من تجويع الفلسطينيين أكثر حتى يصبحوا أكثر استعداداً لقبول وضعهم النهائى والاتفاق عليه. أما القدس فستؤجل إلى نهاية المطاف"(١٩).

وعن الأوروبيين وموقفهم من الولايات المتحدة وإسرائيل أثناء الحرب وبعدها مباشرة قال كيسنجر:

"إن أوروبا مستعدة لعمل أى شىء من وراء ظهر الولايات المتحدة وإسرائيل وعلى حسابهما لكى تكسب ود العرب. وهذا هو السبب فى إصرار الولايات المتحدة على إبقاء الأوروبيين خارج محادثات السلام فى جنيف، وعدم اشتراكهم فى المداولات"(٢٠).

إن القائلين بأنه لم يحدث تغير جوهرى فى نوايا الولايات المتحدة وسياستها فى الشرق الأوسط لا يحتاجون أكثر من العبارات السابقة وأمثالها للتدليل على صدق ما يقولون. فالولايات المتحدة - فى نظرهم - ما زالت قلباً وقالباً وراء

---

(18) "Kissinger's Optimum Goal: Ten Years of Peace", op. cit., p. 6.

(١٩) نفس المرجع ص ٥.

(٢٠) نفس المرجع ص ٤.




إسرائيل بالرغم من حرب أكتوبر. بل إن الولايات المتحدة مستعدة لحرمان حلفائها الأوربيين من أى دور فى محادثات السلام إذا اشتمت من ذلك أنهم قد يميلون نحو العرب أو يضغطون على إسرائيل. وهو نفس الموقف السابق لحرب أكتوبر والذى أدى إلى تجميد محادثات الأربعة الكبار (أمريكا وروسيا وفرنسا وانجلترا) فى عام ١٩٦٩ ومهمة يارنج فى عام ١٩٧١. كذلك لا يحتاج معرفة نوايا كيسنجر تجاه الفلسطينيين إلى أى استقراء معقد. إنه لن يقنع إلا بتركيعهم وتجويعهم حتى يقبلوا بالأمر الواقع - وهى نفس السياسة التى اتبعتها الولايات المتحدة قبل أكتوبر، وبالتحديد منذ قبول مشروع روجرز عام ١٩٧٠، والتى كان أبرز مظاهرها تنفيذ مخطط تصفوى دموى ضد المقاومة الفلسطينية على يد الملك حسين فى الأردن. وباختصار، فإن الولايات المتحدة - طبقاً لهذه الأقوال الكيسنجرية - لا تنوى فعل أى شيء قد يضعف إسرائيل عسكرياً أو سياسياً؛ ومع ذلك فهى مستعدة لفعل أى شيء يمكن أن يضعف العرب أو يصرفهم عن استخدام أقوى أسلحتهم. وهذا ما كان عليه الوضع أساساً قبل أكتوبر.

طبعاً لا يقف أصحاب نظرية التغير التكتيكى عند حد الاستشهاد بأقوال كيسنجر وغيره من المسئولين الأمريكيين. هناك الأفعال - وهى الأهم. فى مقابل كل تنازل إسرائيلى صغير، استطاع كيسنجر أن يستخرج من العرب عدة تنازلات كبيرة. فرجوع الأسرى الإسرائيليين، وفك الحصار البحرى العربى عند مدخل البحر الأحمر (باب المندب)، وإنهاء الحظر النفطى العربى ضد الولايات المتحدة - كانت كلها تنازلات عربية كبيرة فى مقابل استرجاع عدد قليل من الكيلو مترات - التى هى أساساً أرض عربية، بذلت آلاف الأرواح لتحريرها. بل ولم تقتصر تنازلات العرب على المسائل المباشرة الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى. فقد بدأت بعض الدول العربية ذات الأنظمة الاشتراكية وشبه الاشتراكية فى التخفيف أو التراجع عن إجراءاتها التقدمية. كل ذلك إرضاء واسترضاء للولايات المتحدة، ولبعض حلفائها المحليين من الدول النفطية؛ ولكى يصبح العالم العربى سوقاً مفتوحة أمام الشركات الأمريكية.



ويشير أصحاب نظرية عدم التغير فى جوهر السياسة الأمريكية إلى أن الإجراءات العربية التى كان القصد منها معاقبة أمريكا وإيقاع الضرر بها أثناء حرب أكتوبر؛ هذه الإجراءات قد تحولت بعد أكتوبر لتوقع الضرر ببعض أصدقاء العرب. والإشارة هنا هى إلى الإجراءات النفطية من حظر وترييح للأسعار فقد أنهى الحظر الذى كان موجهاً بالأساس ضد الولايات المتحدة، ولكن بقيت الأسعار المرتفعة التى أضرت - بين من أضرت - بعض أصدقاء العرب المخلصين مثل الهند والدول الأفريقية وفرنسا. بل أن الشركات الأمريكية حققت أرباحاً فلكية نتيجة الإجراءات العربية، وذلك على حساب دول العالم الثالث وأوروبا.

كذلك لم تعر جبهة الرفض تصريحات كيسنجر ونكسون، عن نوايا أمريكا الطيبة نحو العرب، أى اهتمام. فمثل هذه التصريحات قد صدرت عن مسئولين أمريكيين من قبل طوال السنوات الست التى أعقبت حرب أكتوبر - ولم ينتج عنها شيء عملى. ولم يكن القصد منها فى الماضى - وليس القصد منها فى الحاضر - إلا تخدير العرب وشراء الوقت حتى تتكرس الأوضاع وتبقى على ما هى عليه. إن أوجه الشبه متعددة بين ما قالته أمريكا وفعلته وقت مشروع روجرز من ناحية وبين ما تقوله وتفعله منذ حرب أكتوبر من ناحية أخرى: محاولة لوقف القتال، مصحوبة بالمزيد من الوعود عن حرص أمريكا على إقرار تسوية عادلة، وأبعاد أو تجميد أى احتمالات مواجهة مع الاتحاد السوفييتى، ثم السعى إلى تسليح إسرائيل من ناحية وتمزيق الصف العربى من ناحية أخرى. وكلما لاحت بادرة ضجر على العرب، وبدأوا فى الاستعداد لعمل ما، سارعت أمريكا سائلة إياهم أن يتذرعوا بالصبر إلى أن تمر الانتخابات الرئاسية، أو الانتخابات النصفية، أو الانتخابات الإسرائيلية (ويفصل بين كل نوع من هذه الانتخابات والنوع الآخر سنتين!). وإذا ضاق العرب ذرعاً بالانتظار، وعدتهم أمريكا بمبادأة جديدة؛ ثم قدمت لهم ولإسرائيل اقتراحات إما يرفضها العرب أو ترفضها إسرائيل. وفى كلا الحالين تمر عدة أشهر بين الأخذ والرد ... وهكذا.

قد يقول قائل ولكن الأوضاع بعد حرب أكتوبر قد تغيرت. فالعرب قد

حاربوا، ويملكون الآن سلاحاً ماضياً هو النفط. تقول جبهة الرفض إن الولايات المتحدة قد نجحت فى إقناع الأنظمة العربية المحافظة واليمينية بأنها تفعل كل ما فى وسعها للضغط على إسرائيل. وهذه الأنظمة، بطبيعة تفكيرها ومصالحها، مستعدة دائماً لتصديق أمريكا وإعطائها المزيد من الفرص لإثبات حسن نيتها. وتقوم بدورها بإقناع النظامين المصرى والسورى بأن الولايات المتحدة صادقة هذه المرة، وأن العرب الذين انتظروا ست سنوات لن يضيرهم كثيراً أن ينتظروا سنة أخرى. وقوة "إقناع" الأنظمة المحافظة قد تضاعفت بأربعة أمثال ما كانت عليه قبل أكتوبر وخاصة بالنسبة للحاكمين فى مصر. فى نفس الوقت أقنعت الولايات المتحدة الأقطار النفطية لا فقط بإعادة ضخ بترولها وزيادة إنتاجها ولكن أيضاً بإيداع بلايين الدولارات فى البنوك الأمريكية - وهو ما يعطى الولايات المتحدة والغرب سلاحاً جديداً للابتزاز فى المستقبل(٢١).

٣- العلاقة الخاصة جداً بين الولايات المتحدة وإسرائيل. إن أصحاب نظرية اللاتغير فى السياسة الأمريكية بعد حرب أكتوبر يقولون أن أى كلام عن تشبيه إسرائيل بتايوان هو محض هراء. فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هى علاقة متطرفة فى خصوصيتها وعمقها وتشابكها؛ ولا يوجد مثل هذه العلاقة بين أمريكا وأى من حلفائها أو عملائها. ولا يقترب من هذا النموذج الأمريكى - الإسرائيلى شبهاً إلا العلاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا. أما مصادر الخصوصية فى العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية فهى متعددة.

إن تأييد الرأى العام الأمريكى والقوى السياسية المنظمة داخل الولايات المتحدة لإسرائيل ليس بالشىء القليل. فكلا الحزبين الرئيسيين (الديموقراطى والجمهورى) يؤيدان إسرائيل ومطالبها؛ ويزايدان على بعضهما البعض، وخاصة فى سنوات الانتخابات، فى أيهما سيعطى إسرائيل سلاحاً أكثر وأموالاً أكثر ودعماً دبلوماسياً أكبر. وبرامج الحزبين منذ ١٩٤٨ هى أكبر شاهد على التصعيد فى

(٢١) فى هذا المعنى كتبت مجلة تايم الأمريكية مقالها الأسبوعى، انظر
- "The U.S. Should Soak up That Shower of Gold" Time, Dec. 16, 1974, p. 43.

تدليل إسرائيل - كل ذلك طبعاً من أجل أصوات اليهود الأمريكيين وتبرعاتهم المالية لمرشحى الحزبين. إن هذا موضوع قيل فيه الكثير فى العالم العربى ولا داعى للتفصيل فيه هنا. يكفى أن نردد ما قاله السناتور وليم فولبرايت فى العام الماضى (أثناء مناقشة برنامج المساعدات لإسرائيل) من أن هناك حوالى ٨٠ شيخاً (من مجموعة مائة، أى أكثر من الثلثين) مستعدون دائماً لتأييد أى قرار أو قانون يكون فى مصلحة إسرائيل[٢٢]. كذلك تتمتع إسرائيل بتأييد كبير داخل اتحادات العمال التى ترتبط مع الهستدروت بعلاقات رفاقية حميمة، وخاصة مع زعيم أكبر تجمع نقابى فى الولايات المتحدة وهو جورج مينى (G. Meany).

المهم هنا أنه لا توجد دولة أخرى فى العالم تتمتع بمثل هذا النفوذ وهذه الحظوة داخل الولايات المتحدة. ومن هنا فلا يوجد وجه شبه بين إسرائيل وتايوان - كما لا يوجد كثير من وجه الشبه بين العرب والصين الشعبية! فحتى على فرض صدق كيسنجر وحسن نواياه نحو العرب (وهو فرض ذو أساس مهتز)، فإن الكونجرس الأمريكى يمكن، ومن المحتم، أن يضع حداً لسياساته إن لم ينسفها تماماً. ولا أصدق على ذلك مما حدث فى موضوع اتفاق التجارة مع الاتحاد السوفييتى. فمهما قيل عن رغبة كيسنجر ونكسون وفورد فى تحسين علاقة أمريكا بالعرب فإن هذه الرغبة لن تصل فى حدتها إلى رغبتهم فى تنمية سياسة الوفاق. ومع ذلك فقد هدد الكونجرس سياسة الوفاق، ووضع العقبات فى طريقها، من خلال ما يعرف باسم تعديل (Jachson Ammendment of the Trade Reform Bill) الذى كبل الاتفاق بالقيود - كل ذلك لإرضاء إسرائيل وأعوانها فى الداخل. فقد وضع الشيخ هنرى جاكسون نصا فى اتفاق التجارة مع الاتحاد السوفييتى يجعل السماح بهجرة اليهود

---

(٢٢) انظر فى هذا الموضوع المقال التالى:

- "Israel Lobby" Congressional Quarterly, October 27, 1973, p. 2850.

كذلك أشار إلى نفس الشىء الجنرال جورج براون، رئيس هيئة الأركان الأمريكية فى خطاب له بجامعة دوك فى شهر أكتوبر ١٩٧٤ متهماً فيه اليهود بالسيطرة على الكونجرس والبنوك ووسائل الإعلام. انظر تحقيقاً عن هذا الموضوع فى:

- "The General and the Jews" Newsweek, November 25, 1974, p. 39.

شرطاً لتنفيذ الاتفاق. وقد رفض الاتحاد السوفييتي الاتفاق برمته معتبراً ذلك الشرط تدخلاً سافراً في شئونه الداخلية[٢٣]. والذي نريد أن نخلص إليه هنا هو أنه إذا كانت سياسة الوفاق التي تأتي في قمة الأولويات بالنسبة لهنري كيسنجر قد تم تعويقها وربما نسفها بواسطة الكونجرس إرضاء لإسرائيل؛ فإن احتمال أن يفعل الكونجرس نفس الشيء بالنسبة لأي تغيير في سياسة الولايات المتحدة يضر بإسرائيل لهو أقوى عدة مرات.

وأخيراً، فإن أصحاب نظرية التغير التكتيكي يؤكدون أن أي تحول استراتيجي في سياسة أمريكا الخارجية لا يمكن أن يتم بدون مناقشات علنية طويلة أو ما يسمى أحياناً في الولايات المتحدة باسم مناظرة أمريكية عظمى (a Major American debate) أن سياسة أمريكا الجديدة نحو الصين لم تتم بين ليلة وضحاها - فقد سبقتها مناقشات حادة في الكونجرس وفي الدوائر الأكاديمية ووسائل الأعلام الكبرى لعدة سنوات. فإذا كان كل ذلك قد حدث قبل التخلي عن تايوان، التي لا تضارع إسرائيل في نفوذها وحظوتها داخل الولايات المتحدة، فمن باب أولى أن تكون هناك مناظرة أمريكية أعظم حول الموضوع. وحيث إن شيئاً من ذلك لم يتم ولا يبدو على وشك أن يبدأ، فإننا لابد أن نستخلص أنه ليس هناك أي تحول استراتيجي في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. إن ما حدث، وما يحدث منذ حرب أكتوبر لا يعدو أن يكون تغيراً تكتيكياً لتخدير العرب وشراء الوقت لتقوية إسرائيل حتى تضربهم ضربة قاصمة كما فعلت في ١٩٦٧.

وهكذا يبدو لأصحاب هذه النظرية أن المخطط الأمريكي بعد أكتوبر يشبه إلى حد بعيد المخطط الأمريكي منذ مشروع روجرز: التأكد من التفوق العسكري لإسرائيل، تصفية المقاومة الفلسطينية أو إدماتها عسكرياً حيثما كانت (وقت مشروع روجرز كانت متمركزة في الأردن أما الآن فهي في لبنان)، إشاعة الفرقة بين العرب وتقسيم صفوفهم، الدخول في اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية الصديقة أصلاً أو التي يمكن إغرائها بالمصادقة لربطها بعجلة التجارة والنفوذ الأمريكي؛ إجهاض كل حركة أو

(٢٣) تم هذا الرفض رسمياً في الأسبوع الثاني من يناير ١٩٧٥.

تحرك ثورى فى المنطقة، وإجهاض أو محاصرة الأنظمة الثورية التى لم تستأنس أو تدجن بعد؛ وتحاشى أى مجابهة نووية فى المنطقة مع الاتحاد السوفييتى.

ويواصل أصحاب نظرية التغير التكتيكى تأكيدهم بأنهم ليسوا غافلين عن إشارات ورموز الصداقة التى تبذرها الولايات المتحدة شمالاً ويميناً. وإن هذه الإشارات والرموز ستتضاعف - خاصة كلما بدأ العرب يتململون أو ينفد صبرهم. بل إن عدة كيلو مترات جديدة قد تعطى للعرب كل سنة لتجديد ثقتهم بالولايات المتحدة. كل هذا ليس خافياً على أصحاب النظرية. ولكنهم ينظرون إليه بمنظار واحد وهو أنه تمويه وتخدير لأغراض تكتيكية. أما جوهر السياسة الأمريكية فإنه لم يتغير ولن يتغير فى الأمد القصير أو المتوسط. إنه لا يمكن أن يتغير ما لم تتغير أمريكا من الداخل.

ولا يخفى أن أصحاب نظرية عدم الثقة بالولايات المتحدة يرتبون على نظريتهم نتائج هامة تتعلق بما ينبغى أن تكون عليه الاستراتيجية العربية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل القريب والمتوسط. هذه الاستراتيجية هى مواصلة النضال بكل أشكاله فى مواجهة شعبية عامة ضد المصالح الأمريكية فى المنطقة. إن استراتيجية النفس الطويل أو الحرب الشعبية، بما تتطلبه من تعبئة عامة لكل موارد الأمة العربية بشرياً ومادياً، هى الطريق الأسلم، بل الأوحد، للتحرير الكامل(٢٤).

د. نظرية النموذج التركى - اليونانى

أن كلاً من النظريتين السابقتين - "تيونة إسرائيل" و "التغير التكتيكى". تفترضان أن الولايات المتحدة قد غيرت سياستها بعد حرب أكتوبر؛ ولكنهما يختلفان على درجة التغيير. النظرية الأولى تعتبره تغير استراتيجى جوهرى، فى مصلحة العرب وضد إسرائيل. والنظرية الثانية تعتبر أن ما حدث من تغير فى

---

(٢٤) أن أبلغ ناطق باسم جبهة الرفض هى مجلة الهدف الأسبوعية التى تصدر فى بيروت وتعكس أفكار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ ولا يخلو عدد منها من التعبير عن النظرية التى أطلقنا عليها هنا نظرية التغير التكتيكى. كذلك نجد مطبوعات كثيرة منها دراسات عربية، وقضايا عربية، ومعظم الصحف والمجلات العراقية والليبية مليئة بالكتابات والتعليقات التى تعبر عن نفس النظرية.

السياسة الأمريكية ما هو إلا تغير تكتيكى لخداع العرب وتصفية مكاسبهم فى حرب أكتوبر خدمة لأهداف أمريكية ثابتة وبالتالى لخدمة مصالح إسرائيل.

١- الحاجة إلى نموذج تفسيرى ديناميكى. إن ما يعيب هاتين النظريتين هو انطلاقهما من فرضيات ثبوتية جامدة. فنظرية "تيونة إسرائيل" تفترض أن حرب أكتوبر قد خلقت أوضاعاً جديدة لا يمكن عكسها أو مقاومتها؛ وأن هذه الحرب قد غيرت إلى الأبد ميزان القوى فى المنطقة؛ وأثبتت فشل السياسة الأمريكية السابقة وإفلاسها؛ وأن العرب سيظلون على وحدتهم وتضامنهم الذى أظهروه أثناء الحرب فى الميادين العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية؛ وأن أوروبا والعالم الثالث سيظلون مؤيدين للعرب (أو محايدين على أسوأ الأحوال)؛ وأن الاتحاد السوفييتى سيظل على تأييده للعرب بالسلاح والدبلوماسية. فإذا أخذت كل هذه الافتراضات كأشياء مفروغ منها ولن تتغير فى المستقبل القريب أو المتوسط، وإذا افترضنا بالإضافة إلى ذلك أن حاجة الولايات المتحدة للنفط العربى ستتزايد، فإن "تيونة إسرائيل" تصبح لا فقط أمراً وارداً فى أذهان مخططى السياسة الأمريكية، بل أمراً محتماً لهذه السياسة فى الشرق الأوسط. ولكن الاختبار الحامضى لأى نظرية هو السؤال التالى: هل الافتراضات التى تستند إليها النظرية صحيحة؛ وإن كانت صحيحة فهل هى ثابتة على صحتها لا تتغير أو تتبدل؟

كذلك الأمر بالنسبة لنظرية "اللاتغير فى السياسة الأمريكية" التى تفترض سلفاً أن الولايات المتحدة لا يجدى معها أى ضغوط عربية من جانب، ولكنها أسيرة الضغوط الإسرائيلية والصهيونية القصوى من جانب آخر كما أن هذه النظرية تفترض أن معظم المكاسب العربية لحرب أكتوبر قد تم إجهاضها بالفعل فى غضون العام الذى انصرم منذ توقف القتال. فقد أعادت إسرائيل بناء قواتها المسلحة إلى أقوى مما كانت قبل أكتوبر ١٩٧٣؛ وانتهى الحظر العربى على النفط؛ واستعادت الولايات المتحدة نفوذها وهيمنتها على شركائها فى حلف الأطلنطى وانهت الصدع الذى أصاب التحالف لفترة أثناء وبعد الحرب؛ واستطاعت الولايات المتحدة أن تقنع غرب أوروبا واليابان أن يتبعوا مخططها فى إنشاء وكالة دولية للطاقة

(International Energ Agency) وبرنامجاً لاقتسام النفط فيما بينهم وقت الطوارئ (Emergency Sharing Program) لإفشال تأثير أي حظر عربي جديد؛ وتفككت جبهة التضامن العربي إلى حد كبير. والخلاصة هي أن الحوافز والضغوط التي كان من شأنها أن تحدث أي تغيير جوهري على سياسة الولايات المتحدة في المنطقة قد تضاءلت. وكل ما نراه من الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ما هو إلا مناورات تكتيكية يقصد بها تهدئة العرب وشراء الوقت إلى أن يتم تصفية البقية الباقية من مكتسبات العرب في حرب أكتوبر.

إن ما يعيب النظريتين في تفسيرهما لسياسة الولايات المتحدة هو عدم أخذهما بالمفاهيم الديناميكية التي تنظر إلى السياسة الخارجية كعملية (Process) متدفقة، يديرها صانعو القرارات في ضوء أهداف شبه ثابتة، ولكن في ظل ظروف متغيرة. وإن صانع القرار يحاول بقدر الإمكان أن يتدخل في هذه الظروف أو يتحكم فيها ويضبط حركتها لكي يسهل عليه تحقيق القسط الأكبر من أهدافه شبه الثابتة. لذلك نستبعد أن يكون كيسنجر ومساعدوه قد حسموا الموضوع بعد حرب أكتوبر بالشكل الذي يريد أن يقنعنا به أصحاب النظريتين.

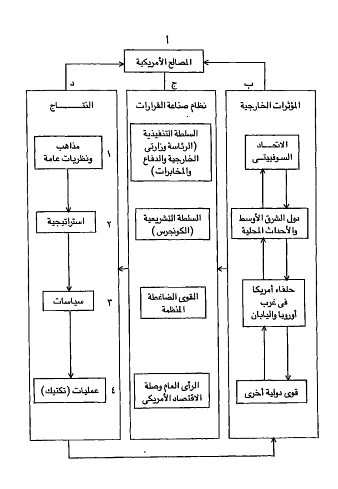
إن أحداً لا يختلف على أن حرب أكتوبر قد خلقت ظروفاً جديدة في المنطقة وفي العالم؛ وسببت هزات عنيفة في سياسات أمريكا الخارجية. ولم تتوقف هذه الهزات على علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط بل تعدتها إلى العلاقات الأمريكية - الأوروبية، والعلاقات الأمريكية - اليابانية، فضلاً عن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وتأثيرها على استراتيجية بناء الهيكل الكيسنجري للعالم وسياسة الوفاق. فإذا نظرنا إلى الشئون الخارجية كنظام ديناميكي (dynamic Systém) يتكون من جهاز رصد وتفكير وعمل، ويتلقى مؤثرات ومدخلات مستمرة (inputs)، يفهمها ويتفاعل معها، ثم ينتج مردودات معينة (outputs)؛ وأن هذا النتاج في حد ذاته هو نتيجة ومؤثر في نفس الوقت. وكمؤثر فإن أجهزة وأنظمة أخرى مشابهة في الدول والمجتمعات المعنية سترصده وتفكر فيه وتتفاعل معه، وسيصدر عنها بدورها نتاج معين يتمثل في سياسات وأفعال تؤثر بدورها على نظام الشئون الخارجية

الأمريكي. إذا نظرنا للموضوع من خلال هذا الإطار (الذى يسمى أحياناً بتحليل الأنظمة System analysis)[(٢٥)]، فإن كثيراً من مثالب وقصور النظريتين التى عرضناهما يمكن تحاشيه. إن الشكل التالى يقدم تخطيطاً مبسطاً لنظام صناعة السياسات فى الولايات المتحدة، وموقعه فى العملية الديناميكية للعلاقات الدولية:

فالذى حدث فى أكتوبر كان يمثل مؤثرات ذات وزن ثقيل لا يستطيع النظام أن يتجاهلها أو يستخف بها. فالتوتر والاهتزازات التى حدثت فى النظام أثناء وبعد حرب أكتوبر كانت من النوع الكيفى العنيف. وكان لابد لهذا النظام أن يتحرك بسرعة أكبر من العادة لكى يستعيد توازنه (equilibrium)

(٢٥) لأخذ فكرة مبسطة عن منهج تحليل الأنظمة وتطبيقاته فى الشئون الإنسانية، انظر:
- Walter Buckley: Sociology and 190 dern Systems Theory (Englewood Cliffs, New Jersy: Prentice - Hall, 1967).




أ
المصالح الأمريكية
د
ج
ب
النتـــاج
نظام صناعة القرارات
المؤثرات الخارجية
١
مذاهب ونظريات عامة
السلطة التنفيذية (الرئاسة وزارتى الخارجية والدفاع والمخابرات)
الاتحـاد السوفييتـى
٢
استراتيجية
السلطة التشريعية (الكونجرس)
دول الشرق الأوسط والأحداث المحلية
٣
سياسات
القوى الضاغطة المنظمة
حلفاء أمريكا فى غرب أوروبا واليابان
٤
عمليات (تكتيك)
الرأى العام وصلة الاقتصاد الأمريكى
قوى دولية أخرى

ويقلل من توتراته الداخلية والخارجية. هذا التحرك لابد وأن ينطوى - منطقياً - على تحولات وتغيرات فى داخل نظام صناعة القرارات الأمريكى. أما درجة التحول والتبدل فهى تتوقف على استمرار مصادر التوتر والاهتزاز وعلى ظروف وردود فعل العناصر الأخرى (المؤثرات) التى تتساقط على النظام. فى كلمات أخرى، أن "تيونة إسرائيل" تُعتبر تحولاً كبيراً فى نظام صناعة القرارات عما كان عليه الحال قبل أكتوبر، لأنها تنطوى على تغيير ثلاثة مستويات (٢و٣و٤ فى الجزء "د" من الشكل السابق). من ناحية أخرى، تُعتبر نظرية "التغير التكتيكى" تحولاً تكيفياً بسيطاً فى النظام لأنها تنطوى على تغيير مستوى واحد من المستويات الأربعة التى تمثل النتاج (وهو المستوى الأدنى، ٤ فى الجزء "د" من الشكل البيانى). أى أن "تيونة إسرائيل" تمثل الحد الأقصى لما يمكن للنظام أن يحدثه من تحول وتكيف، بينما "التغير التكتيكى" يمثل الحد الأدنى.

إن معظم الأنظمة تحاول عادة أن لا تحدث تغييرات أو تحولات كبيرة أو طفرية لما فى ذلك من أخطار على تماسك النظام ككل. وهى إن لجأت إلى مثل هذه التحولات الكبرى فلأن البديل يمكن أن يكون أسوأ وهو انهيار النظام أو تدميره تماماً. اتساقا مع هذا المبدأ (الملاحظ فى الظواهر الحياتية والطبيعية والاجتماعية والدولية)، فإن لنا أن نستنتج أن الخيار الأول لصناع القرار الأمريكيين، وعلى رأسهم هنرى كيسنجر، هو أن يحدثوا الحد الأدنى من التغيير، ما دام هذا الحد يضمن استمرار النظام فى خدمته للمصالح الأمريكية؛ وأن يلجأوا إلى مزيد من التغيير كلما وضح لهم أن النظام لم يسترجع كفاءته أو حيويته فى خدمة المصالح الكبرى للولايات المتحدة ... وهكذا. ومن هنا قلنا أن كيسنجر لم، ولن، يستقر على أى من المعادلين بصفة نهائية. ولكنه سيتحرك بينهما ذهاباً وإياباً، وسيشده إلى واحدة أو الأخرى حركة مكونات النظام الدولى الكلى من ناحية وحركة مكونات النظام الأمريكى الداخلى من ناحية ثانية. "فتيونة إسرائيل"، مثلاً، ستتوقف على مدى استمرارية القوة العربية المتنامية واستقلاليتها، وعلى استمرار الاتحاد السوفييتى فى دعم العرب بالسلاح، وعلى التأييد الدبلوماسى والمعنوى للعرب من العالم

الثالث وأوروبا الغربية. فإذا كان كيسنجر ومساعديه لديهم من القرائن ما يؤكد أن هذه المتغيرات ستظل - رغم كل المحاولات الأمريكية - تتحرك فى صالح العرب، فإن الولايات المتحدة ستبنى - ولو مكرهة - سياسة تيونة إسرائيل.

إن الولايات المتحدة، فى رأينا، تفضل أن لا يحدث أى تغيير يذكر فى النظام الدولى - لأنه بوضعه قبل أكتوبر كان يخدم مصالحها ويكرس هيمنتها، ويعطى معظم حلفائها وأتباعها فى الشرق الأوسط ميزات عديدة. وبالنسبة لإسرائيل بالذات - ولأسباب أمريكية محلية عديدة - لا يريد كيسنجر ورئيسه (أياً كان) أن يفعل أى شيء من شأنه أن يثير نقمة وغضب إسرائيل والمتعاطفين معها. لذلك فالتفضيل الأول لصانع السياسة الأمريكية هو ألا يغير شيئاً بالمرة بالنسبة لإسرائيل. أما إذا كان ولابد من التغيير فليكن ذلك محدوداً ومقننا وتدريجياً. لذلك فإن أكره البدائل لدى كيسنجر وغيره من النافذين فى البيت الأبيض هو "تيونة إسرائيل". هذا لا يعنى أن البديل غير وارد. ولكن ما يعنيه هو أن الولايات المتحدة ستحاول التحكم فى كل المؤثرات والمتغيرات ذات العلاقة بمصالحها فى المنطقة قبل أن تلجأ مكرهة إلى تيونة إسرائيل. تيونة إسرائيل وارد وممكن من قبل صناع السياسة الخارجية الأمريكية، ولكنه ليس سياسة فعلية بعد، ولن يصبح سياسة فعلية إلا بعد أن يستنفذ كيسنجر كل محاولاته وبدائله الأخرى فى إحداث تغيرات وتكيفات محدودة فى النظام الدولى ككل، وفى منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص.

إن محاولة تجنيب الولايات المتحدة اللجوء إلى تيونة إسرائيل يتضمن منطقياً تبديد قوة كل المؤثرات التى نشأت بعد أكتوبر والتى كان يمكن أن تجعل من تيونة إسرائيل أمراً محتوماً. هذه المحاولة تتضمن الآتى:

أ - تبديد أو عرقلة العمل العربى المشترك عسكرياً واقتصادياً سواء القائم منه حالياً أو المحتمل مستقبلاً.

ب - رأب التصدع الذى حدث فى علاقة الولايات المتحدة بحلفائها، وتنسيق جهودهم فى جبهة واحدة مشتركة سياسياً ونفطياً بزعامة الولايات



المتحدة، وإقرار خطة يرضى عنها هؤلاء الحلفاء للمشاركة فى النفط المتوفر فى حالات الطوارئ.

ج - خلق تصدع فى العلاقات العربية - السوفييتية، وهو الشىء الذى يقلص من الوجود السوفييتى فى المنطقة من ناحية، ويجعل الاتحاد السوفييتى أكثر تردداً فى الإسراع إلى نجدة العرب فى المستقبل من ناحية أخرى.

د - الاستمرار فى تقوية إسرائيل عسكرياً واقتصادياً كعامل ردع للعرب من ناحية، وحتى لا تلجأ الولايات المتحدة للتدخل بشكل سافر فى الحرب القادمة من ناحية أخرى.

بالطبع، قد لا تنجح الولايات المتحدة فى أحداث كل التغيرات المذكورة. ولكن درجة نجاحها أو فشلها هى التى ستحدد ما إذا كانت ستلجأ إلى "تيونة إسرائيل" من عدمه. كذلك لابد أن نتذكر أن الولايات المتحدة ليست وحدها تحاول تغيير مؤثرات ومعطيات الموقف فى الشرق الأوسط. فهناك الفلسطينيون، ومصر، وسورية، وإسرائيل والسعودية وإيران والعراق والأردن وغيرهم من دول المنطقة. وهناك الاتحاد السوفييتى، ودول غرب أوروبا واليابان - وهم بدورهم يحاولون تغيير معطيات الموقف بما يتفق ومصالحهم ومقاومة أى تغييرات من أطراف أخرى قد تضر بمصالحهم.

وحيث إن إسرائيل ستكون أكثر الخاسرين من سياسة "التيونة" فمن المنطقى أن تحاول مستميتة، وحدها أو بالاشتراك مع الولايات المتحدة، فى إفراغ كل ما فعله العرب فى أكتوبر من محتوياته الإنجازية. كذلك من المنطقى أن تحاول مصر وسورية والدول العربية المقاتلة أو المساندة أن تحافظ لا فقط على مكاسب أكتوبر؛ وإنما أيضاً على المصادر التى جعلت تلك المنجزات ممكنة فى المقام الأول. بتعبير آخر لن يظل أى من أطراف النزاع فى الشرق الأوسط المحليين أو الدوليين ساكناً أو جامداً بينما تحاول الولايات المتحدة إحداث ما يحلو لها من تغييرات. من الطبيعى أن تتراوح الأطراف المختلفة فى مجهوداتها وردود فعلها؛ وأن تتراوح

أيضاً فى درجة نجاحها. ولكن المهم أن ننظر إلى ما يحدث من خلال نموذج ديناميكى، تتفاعل كل عناصره فى حركة مستمرة.

لم تأخذ أى من النظريتين - "تيونة إسرائيل" و "التغير التكتيكى" - هذه الدينامية فى الاعتبار. إن قصور النظريتين ليس فى محتواهما بقدر ما هو فى افتراضاتهما الثبوتية الجامدة، وغفلتهما عن التفاعل الجدلى المستمر فى عناصر وأطراف معادلة الشرق الأوسط. إن كلا النظريتين صحيح بمعنى أن أحدهما تمثل حداً أقصى لما يمكن أن يتغير فى السياسة الأمريكية، والأخرى تمثل الحد الأدنى. ولكن منطوق النظريتين يقدمهما لا كإمكانية احتمالية؛ وإنما كسياسة فعلية نهائية، قررت ويجرى تنفيذها بواسطة الولايات المتحدة. إن الخطأ القاتل فى نظرية تيونة إسرائيل هو افتراضها أن المنجزات العربية فى أكتوبر نهائية وتزيد يوماً بعد يوم على الصعيدين العسكرى والاقتصادى؛ وأن العالم قد قبل بالفعل الأوضاع الجديدة وأهمها أن العرب قد أصبحوا بالفعل قوة سادسة؛ وأن مجهود الأطراف الأخرى ينحصر، لا فى عكس هذه الأوضاع الجديدة، وإنما فقط فى التكيف معها. أما خطأ نظرية التغير التكتيكى فهو افتراضها إن الولايات المتحدة قد نجحت بالفعل فى تصفية معظم المنجزات العربية فى أكتوبر، وإنها مستمرة على قدم وساق فى تصفية البقية الباقية؛ بينما العرب وبقية الأطراف ثابتون جامدون، وفقط يتفرجون على ما يحدث.

٢- ركائز السياسة الأمريكية الجديدة. لقد قلنا منذ قليل أن "تيونة إسرائيل" وإن كان ممكناً إلا أنه غير محتمل فى المستقبل القريب. فهذا البديل يتطلب تغييراً جوهرياً فى النظام الأمريكى؛ وكل الأنظمة تقاوم أى تغيير طفرى. كما أن البديل نفسه يعرض الرئاسة وزعماء السلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة لخسائر مادية ومعنوية جسيمة من قبل الجماعات الضاغطة والسلطة التشريعية (الكونجرس). حقاً أن البديل غير محتمل وغير مرغوب من وجهة النظر الأمريكية. ومع ذلك فلا تستطيع الولايات المتحدة أن تتجاهل أو تتحمل استمرار آثار ما حدث فى أكتوبر بلا تغيير لسياستها الشرق أوسطية. والتغيير الذى لابد أن تحدثه الولايات المتحدة

ليس تغييراً تكتيكياً من الذى تحدثت عنه أحد النظريتين، ولكنه لابد أن يكون استراتيجياً وكيفياً. ونعتقد أن ذلك هو ما يحدث بالفعل. أنه ليس تغييراً استراتيجياً فى صالح العرب - كما يحاول إقناعنا بذلك أصحاب نظرية "تيونة إسرائيل". كما أنه ليس تغييراً تكتيكياً لمجرد خداع العرب وخدمة لمصالح إسرائيل - كما يحاول أن يقنعنا بذلك أصحاب النظرية المضادة. إنه تغيير لتكريس النفوذ الأمريكى على العرب وإسرائيل بدرجة متساوية. إن هذه الاستراتيجية الجديدة تمليها أهمية المصالح النفطية المتزايدة لأمريكا فى المنطقة من ناحية، وحرص الولايات المتحدة على الوفاق وعدم المواجهة الساخنة مع الاتحاد السوفييتى من ناحية أخرى، ولا يتأتى تحقيق هاتين الضرورتين إلا بالتحكم فى الصراع العربى الإسرائيلى، وضبطه وتقنينه بواسطة الولايات المتحدة نفسها - ووحدها أن أمكن.

إن المفهوم الأساسى لكيسنجر هنا ليس تصفية الصراع أو تسوية مشكلة الشرق الأوسط فى المقام الأول؛ وإنما ضبط الصراع، والتحكم فيه، وإدارته.

ولعل بذور هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد كانت فى ذهن هنرى كيسنجر وهو يتعامل مع أزمة الشرق الأوسط أثناء قتال أكتوبر ١٩٧٣، ومع أطرافها الرئيسيين.

لقد كانت أحد هموم كيسنجر أثناء الحرب أن يصوغ موقفاً أمريكياً يخدم غرضين يختلفان عن بعضهما كل الاختلاف:

- **الأول،** هو إقناع إسرائيل (ومن خلالها كل حلفاء أمريكا الآخرين) بأن الولايات المتحدة ستقدم كل ما يلزم من دعم عسكرى ومالى لكى تدافع عن نفسها ضد "مهاجميها"، وعدم تمكين هؤلاء "المهاجمين" من هزيمتها.
- **الثانى،** هو إقناع موسكو والقاهرة والعواصم العربية الأخرى بأن الولايات المتحدة مستعدة لبذل جهودها من أجل تسوية سلمية وعادلة، وأنها نادمة على عدم تحركها بسرعة أكبر فى السنوات الثلاث السابقة.

خدمة للغرض الأول، الذى هو فى نفس الوقت تطبيق لمذهب نكسون قدمت



الولايات المتحدة لإسرائيل كميات هائلة من السلاح أثناء القتال وبعده. وخصص الكونجرس الأمريكي ٢٢٠٠ مليون دولار لهذا الغرض (بما فى ذلك مخصصات لتزويد إسرائيل بـ ٣٢ طائرة نفاثة من طراز فانتوم ف-٤ المتقدمة). لقد كان انحياز كيسنجر لإسرائيل واضحاً لا لبس فيه - رغم تصريحاته أثناء القتال بأن جهود الولايات المتحدة هى أساساً مكرسة لتسوية سلمية عادلة. فكل دعواته فى الأيام الأولى لوقف إطلاق النار كانت مصحوبة بالطلب من الفرقاء أن يعودوا إلى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر - وهى دعوة كانت بلا شك فى مصلحة إسرائيل التى كان وضعها العسكرى"سيئاً. كذلك أصر كيسنجر فى قرار وقف إطلاق النار الأول (٢٢ أكتوبر) على تضمينه مادة تطلب من الفرقاء الدخول فى مفاوضات مباشرة، محققاً بذلك مطلباً إسرائيلياً عزيزاً - لأنه ينطوى على اعتراف أوتوماتيكى ضمنى بإسرائيل، بمجرد جلوس العرب معها على مائدة المفاوضات، وبدون أى تنازلات إسرائيلية فى المقابل. ومهما قيل من جانب أصحاب "نظرية التيونة" وغيرهم من ضغط كيسنجرى على إسرائيل لقبول وقف إطلاق النار، فإنه لم يمارس ضغطاً يذكر عليها لاحترام القرار المذكور، ولا مارس ضغطاً عليها للعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، كما قضى بذلك قرار آخر لمجلس الأمن يوم ٢٣-١٠-٧٣ (المعروف بالقرار ٣٣٩)، ولا القرار الثالث فى نفس الموضوع يوم ٢٥-١٠ (المعروف بالقرار ٣٤٠). لقد ترك كيسنجر إسرائيل تخرق قرار وقف إطلاق النار لتكسب مزيداً من الأرض على الضفة الغربية من القناة، وتحاصر الجيش المصرى الثالث الذى كان معظمه فى الضفة الشرقية. ومع كل هذا فقد عمل كيسنجر على أن يبقى قنوات الاتصال مفتوحة مع القاهرة وموسكو، مؤكداً لهما حرصه على قرار وقف إطلاق النار واستعداده لبذل الجهود فى سبيل تبريد الموقف المشتعل.

لقد كانت رحلة كيسنجر إلى موسكو فى العشرين من أكتوبر محاولة لخدمة الغرضين المتعارضين - دعم إسرائيل وحماية مكاسبها التكتيكية التى أنجزتها فى الأيام الأخيرة من الحرب من ناحية، وحماية سياسة الوفاق واكتساب ثقة القاهرة من ناحية أخرى. لقد كان الاستقبال الحار الذى أعده كيسنجر لإسماعيل فهمى

وزير الخارجية المصرى الجديد لدى وصوله واشنطن دليلاً على رغبته الشديدة فى الإيحاء للقاهرة بأن الولايات المتحدة تريد أن تفتح صفحة جديدة فى علاقاتها بمصر والعرب. ثم كانت اتفاقية الكيلو ١٠١، واتفاقية فصل القوات، مؤشران آخران على نفس الرغبة - بل وعلى إقناع مصر باستعداد الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل فى سبيل السير نحو تسوية عادلة.

أما رغبة كيسنجر فى الحفاظ على سياسة الوفاق فيستشهد عليه بدلائل كثيرة، أهمها تصريحاته التى تحاول تبرئة الاتحاد السوفييتى من مسئولية نشوب القتال فى الشرق الأوسط. وسواء يصدق كيسنجر ذلك أو لا يصدقه فى قرارة نفسه، فإنه قد أصر على هذا الموقف رسمياً منذ أكتوبر ١٩٧٣ إلى الوقت الحاضر (يناير ١٩٧٥). وقد كرر التعبير عن نفس الموقف حديثاً بقوله "إننى لا أعتقد بأن الدلائل تؤيد الزعم القائل بأن الاتحاد السوفييتى مسئول عن حرب ١٩٧٣"[٢٦]. ومع ذلك فإنه حذر عدة مرات من أن الولايات المتحدة لن تسمح بأن يستغل الاتحاد السوفييتى سياسة الوفاق لبسط أو تكريس نفوذه فى الشرق الأوسط[٢٧].

هذه البذور أو الخلفيات، التى ربما لم يتم تقييمها بدقة فى حينه، لم تنبثق بدورها من خواء. إنها متسقة مع مرتكزات الفكر الاستراتيجى لهنرى كيسنجر، وخاصة منها ما يلى:

١- أن مصالح الولايات المتحدة، وبالتالى مسئولياتها، تمتد عبر الكرة الأرضية طولاً وعرضاً، ومن ثم فإن عليها أن تظل أمة ذات فلسفة وتوجهات عالمية.

٢- على الولايات المتحدة أن تحافظ على "مصداقيتها" كزعيمة "للعالم الحر"؛ وذلك بأن توفى بالتزاماتها التعاقدية والمعنوية.

٣- أن الولايات المتحدة مصلحة فى معارضة انتشار نفوذ الاتحاد السوفييتى فى أى منطقة من مناطق العالم.

(26) "Henery Kissinger Sums Up 74", Newsweek, January 6, 1975, p. 60.
(27) "Secretary Kissinger's News Conference of October 25, 1973", op. cit.p. 586.



٤- أن المنازعات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كلها "مترابطة" بمعنى أن حل أو تسوية أحد هذه المنازعات لا يعتمد فى المقام الأول على المتطلبات الذاتية للمسألة موضوع النزاع بقدر ما يعتمد على طبيعة واتجاه المسار الكلى للعلاقات الأمريكية - السوفييتية (حالة الوفاق)(٢٨).

أن كيسنجر قد وعى جيداً - أثناء القتال وبعده - أن الشرق الأوسط هو أحد المناطق بالغة الحساسية، والتى لا يمكن للاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة أن يشملاها بمظلة الوفاق بسهولة. أى أن عقد أى صفقة بين العملاقين على مصير المنطقة تكتنفه صعاب عاتية. وفى هذا يعترف كيسنجر نفسه بأن "الاتحاد السوفييتى ليس مستعداً للتضحية بعلاقاته مع بعض الدول العربية فى سبيل تهدئة الشرق الأوسط. وهذا يدل أن الوفاق لا يعنى أننا قد أصبحنا شركاء متعاونين. إننا ما زلنا إلى حد ما غريمين، وإلى حد ما متعارضين إيديولوجياً، وإلى حد ما متعاونين. أن الشرق الأوسط هو أحد المناطق الذى يُعتبر التعاون فيها (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى) دون المطلوب بكثير"(٢٩).

كسينجر - إذن - يحاول أن يحصل على معاونة السوفييت فى الوصول إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط؛ ولكنه فى نفس الوقت لا يريد النفوذ السوفييتى فى الشرق الوسط أن يتكرس أو يزيد. هذا معناه أن الشىء الذى يرضى كيسنجر هو أن يضحى الاتحاد السوفييتى بعلاقاته مع العرب، ويظل بعيدا عن الساحة أن أمكن (عسكرياً ودبلوماسياً). فإذا لم يبتعد الاتحاد السوفييتى من تلقاء نفسه، فيبدو أن كيسنجر مصمم على إبعاد العرب عنه. ويبدو أن كيسنجر ما زال يعتنق النظرية التى اعتنقها أسلافه، وخاصة جون فوستر دلاس، بأن أبعاد الاتحاد السوفييتى أو تقليص نفوذه لا يتم إلا بواسطة دولة كبرى. وأن أبعاد الاتحاد السوفييتى لابد وأن يترك فراغاً؛ وعلى الولايات المتحدة أن تملأ هذا الفراغ مباشرة، وإلا عاد الاتحاد السوفييتى نفسه أو أى منافس آخر لملء هذا الفراغ.

---

(٢٨) راجع تفاصيل الفكر الاستراتيجى لهنرى كيسنجر فى الفصل الثانى.

(29) "Henery Kissinger Sums Up, 74" op. cit. p. 60.

ولكي يتحقق ذلك فإن الولايات المتحدة دابت على البحث عن شركاء أوحلفاء محليين (اتساقاً مع مذهب نكسون). بعد ١٩٦٧ كانت وسيلتها فى المحافظة على "استقرار" المنطقة هو الاعتماد على إسرائيل بالدرجة الأولى، وعلى إيران. ولكن كيسنجر بنظرته الواقعية، واحترامه لمنطق القوة، لابد وأنه قد أعاد حساباته بعد أكتوبر. ورغم أن ثقته بقوة إسرائيل لم تخف؛ إلا أنها اهتزت. فهو الآن يدرك جيداً محدودية الاعتماد على إسرائيل عسكرياً. ويدرك فى نفس الوقت أبعاد القوة العربية المتنامية عسكرياً واقتصادياً. لذلك فإن السياسة الأمريكية الجديدة ترتكز على توسيع عدد الشركاء المحليين للولايات المتحدة فى المنطقة. فإلى جانب إسرائيل وإيران، تندفع السياسة الأمريكية الآن نحو الدول العربية المهمة لكى تربطها معها بشبكة كثيفة من العلاقات والمصالح مماثلة لما يربط الولايات المتحدة بكل من إسرائيل وإيران. والدول العربية المهمة فى نظر كيسنجر ومساعديه هى مصر والسعودية. الأولى لثقلها السكانى والعسكرى وهيمنتها الروحية والحضارية فى العالم العربي؛ والثانية لثقلها الاقتصادى الضخم الذى يتنامى مالياً بسبب الارتفاع الفلكى فى أسعار النفط، وسيطرتها على ربع مخزون العالم منه. فكان مسار الاستراتيجية الأمريكية الجديد يهدف إلى ربط أربع دول مهمة فى الشرق الأوسط بالعجلة الأمريكية وهى إسرائيل وإيران ومصر والسعودية. وحيث إن هذه الدول الأربع تمثل المفاتيح المهمة للمنطقة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، فإن كيسنجر يعتقد أنه بذلك يستطيع أن يتحكم فى الصراع المحلى ويضبطه ويقننه بالشكل الذى يروق للولايات المتحدة، وبالطريقة التى تخدم مصالحها.

ولكي تنجح هذه السياسة فإن كيسنجر يتبع نفس الطرق والأساليب المعهودة عنه والتى كثيرا ما تحدث عنها فى مؤلفاته. وهى كلها تتخلص فى خلق مصالح مشتركة لكل طرف من أطراف التعامل، وبالحجم والنوعية التى كل طرف حريص على استبقاء العلاقة والمحافظة عليها. فإسرائيل، طبقا لهذه الاستراتيجية، ستحصل على حدود يمكن الدفاع عنها، وعلى اعتراف العرب بها، وعلى ضمان استمرار المساعدات الأمريكية لها.

أما مصر وإلى حد ما الأردن، فهناك الوعود بمساعدات اقتصادية وتكنولوجية من الولايات المتحدة نفسها، ومن الدول النفطية، ومنها إيران، بإيعاز من الولايات المتحدة. وأهم من ذلك مساعدة مصر فى استرجاع معظم أراضيها المحتلة منذ ١٩٦٧. وبالنسبة للسعودية فهناك المساعدات الفنية والتقنية والعسكرية؛ وكذلك فرص الاستثمار فى الولايات المتحدة، والأمل فى استقرار المنطقة وجذر الحركات الثورية، وتقليص النفوذ السوفييتى. وما يصدق بالنسبة للسعودية يصدق بالنسبة لإيران كحافز على التعاون والاشتراك فى المخطط الكيسنجرى للمنطقة. وهكذا نجد إن كل الدول الرئيسية فى المنطقة ستستفيد بدرجة ملموسة بشكل يجعل لها مصلحة فى المحافظة على الأوضاع والترتيبات التى يحاول كيسنجر فرضها.

ولكن يبقى الاتحاد السوفييتى الذى لن يقف مكتوف الأيدى. لابد من تحفيز هذا الأخير وإغراءه بالتعاون. إن هذه عقبة تتحدى العبقرية الكيسنجرية. فمصر إلى وقت قريب كانت أحد نقط الارتكاز الرئيسية للسياسة السوفييتية فى المنطقة. ولن يقبل الاتحاد السوفييتى طرده منها، وخاصة لكى يحل محله نفوذ أمريكى، بعد بلايين الروبلات التى استثمرها فى مصر على عشرين عاماً. لقد أيقن كيسنجر منذ صيحة حرب أكتوبر أهمية إرضاء الاتحاد السوفييتى بشكل ما حتى لا يعرقل مخططه. وقد حاول تطمين الاتحاد السوفييتى بتأكيده فى مؤتمره الصحفى يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ بأن "الاتحاد السوفييتى لن يضار أو يهدد فى أى من أوضاعه الشرعية فى الشرق الأوسط"(٣٠). طبعاً يترك كيسنجر لنفسه حق تحديد ما هى "المصالح المشروعة" أو غير المشروعة للاتحاد السوفييتى. ويبدو أنه يلجأ الآن إلى وسيلتين لإقناع الاتحاد السوفييتى بعدم عرقلة جهوده. الأولى، محاولة إعطاء الاتحاد السوفييتى مكاسب فى أماكن أخرى من العالم أو فى ميادين أخرى تجارية أو تقنية تعوض الاتحاد السوفييتى عما قد يخسره من جراء هذا المخطط الكيسنجرى

(٣٠) "المؤتمر الصحفى لهنرى كيسنجر يوم ٢٥-١٠-١٩٧٥"، الحوار العربى الأمريكى منذ حرب تشرين (النهار، بيروت، ١٩٧٤) ص ١٣.

فى الشرق الأوسط. وسيكون ذلك اتساقا مع أحد ركائز الفكر الاستراتيجى لهنرى كيسنجر وهى "مبدأ الترابط the linkage préncipile".

أما الوسيلة الثانية فهى اللجوء إلى أحد التقاليد الاستعمارية القديمة التى كانت بريطانيا وفرنسا يستعملانها فى القرن التاسع عشر. وبمقتضاها يتم تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ - كأن تطلق الولايات المتحدة يد الاتحاد السوفييتى فى سورية والعراق، مقابل أن يطلق الاتحاد السوفييتى يد الولايات المتحدة فى مصر والسعودية.

إذا نجح كيسنجر فى إغراء الاتحاد السوفييتى، لا بالتعاون بالضرورة، وإنما بعدم العرقلة، فإن الولايات المتحدة تكون قد سجلت انتصاراً استراتيجياً هائلاً. إن كيسنجر يبدو متأكداً من أن الولايات المتحدة تستطيع تقديم الكثير وأخذ الكثير من الشرق الأوسط. وهو فى ذلك لا يعتمد فقط على المصالح المحسوسة وإنما على الجاذبية النفسية والحضارية التى تتمتع بها الولايات المتحدة حيال حكام معظم الدول العربية، وحيال الطبقة المتوسطة والعليا فى هذه البلاد.

إن كيسنجر يدرك جيداً، وربما يتفق معه معظم المراقبين والدارسين للمنطقة، إن مصر هى المفتاح. إن العرب لم يحاربوا ولن يحاربوا بدونها، ولم يذهبوا ولن يذهبوا إلى أى مفاوضات لتسوية نزاع الشرق الأوسط بدونها. لذلك فأى نجاح للسياسة الأمريكية فى المنطقة لابد وأن تكون مصر حجر الزاوية فيه. تلكم هى أحد دروس حرب أكتوبر التى وعاها كيسنجر بحسه التاريخى وملكته الاستراتيجية الصائبة. إذن فالولايات المتحدة تحتاج مصر.

ومصر رغم ثقلها البشرى والسياسى والمعنوى فى العالم العربى، إلا أنها بلد فقير، يشكو من ضغط السكان على الموارد المحدودة، ومثقل بأعباء الحرب الطويلة. إنه بلد يحتاج إلى مساعدات اقتصادية وفنية ضخمة. وهنا يعتقد كيسنجر أن الولايات المتحدة يمكن أن تكون مصدراً مباشراً أو غير مباشر للمساعدة. مصر تحتاج إلى فترة من الاستقرار، وتحتاج إلى الفراغ من أعباء الحرب الثقيلة - وهو الشيء الذى لن

يتحقق إلا إذا انسحبت إسرائيل من سيناء. باختصار، لقد أوحى كيسنجر للحاكمين فى القاهرة بأن مصر تحتاج الولايات المتحدة. وفى المقابلة الشهيرة مع محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام السابق، قال كيسنجر شيئاً بهذا المعنى وهو فى سياق المقارنة بين بلده والاتحاد السوفييتى. فهذا الأخير "يمكن أن يقدم لكم السلاح، أما نحن (يقصد الولايات المتحدة) فنستطيع أن نقدم لكم السلام"[٣١].

إن كيسنجر يحاول قولاً وعملاً أن يتودد إلى العرب وأن يبدأ معهم صفحة جديدة. وينطوى ذلك فعلاً على تغير جوهرى فى السياسة الأمريكية. ولكنه تغير - رغم استراتيجيته - لا يعنى "تيونة إسرائيل" أو التخلى عنها. ولكنه يعنى خلق شبكة كثيفة من العلاقات والمصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة والدول العربية المهمة، وأولها مصر والسعودية. هذا التشابك والترابط سيكون فى نتيجته - إن لم يكن فى محتواه - مماثل لما يوجد بين الولايات المتحدة وإسرائيل ولما يوجد بين الولايات المتحدة وإيران.

والخلاصة هى أن التحول الاستراتيجى الذى حدث بعد أكتوبر يتجلى فى سعى الولايات المتحدة إلى الاعتماد على أربع حلفاء محليين بدلاً من حليفين. ويبدو أن مصر تعى ذلك وتجد فيه بديلاً معقولاً لحالة اللاحرب واللاسلم. فقد صرح إسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرية بأن ".. حرب أكتوبر قد أثبتت لواشنطن أن إسرائيل غير قادرة على حماية المصالح الأمريكية فى المنطقة. وإننا (أى العرب) وحدنا القادرين على ذلك"[٣٢].

٣- الصراع العربى الإسرائيلى: عشر سنين بلا حرب. ماذا تعنى السياسة الأمريكية الجديدة بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى والمسألة الفلسطينية؟ بادئ ذى بدء لابد أن نكرر أن السياسة الجديدة لا تعنى التخلى عن إسرائيل، ولكنها فقط تعنى عدم تفضيلها على العرب دائماً وفى كل المواقف كما كان الحال فى

(٣١) الأهرام، نوفمبر ١٦، ١٩٧٤.

(٣٢) انظر مجلة الهدف البيروتية، ١٠ آب (أغسطس) ١٩٧٤، ص ٣٠.



السنوات السابقة. إن مضمون هذه السياسة، حينما يكتمل نجاحها، هى التعامل مع العرب وإسرائيل كشريكين متساويين للولايات المتحدة.

إن هدف كيسنجر المرحلى بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى لا يتضمن حلاً أو تسوية جذرية لهذا الصراع؛ وإنما نوع من "السلام يستمر لمدة عشرات"(٣٣). إن كل جهوده محصورة فى عمل ما يمكن عمله من التسويات الجزئية التى تؤجل نشوب الحرب الخامسة. وشتان ما بين تأجيل الحرب ومنعها. فهذا الأخير لا يتأتى إلا بحل جذرى لموضوع الصراع، وهو الشىء الذى يبدو أن كيسنجر غير مستعد له.

أما كيف سينجح كيسنجر فى تأجيل نشوب الحرب فيعتمد على: أ- شبكة المصالح المشتركة الجارى أقامتها مع الدول العربية المهمة ؛ب- الضغط على إسرائيل بين الحين والآخر للتنازل عن عدة كيلو مترات هنا وهناك، كلما ضغط العرب والحوا، أو بدى أنهم على وشك التوجه نحو الاتحاد السوفيتى من جديد ؛ جـ- تقديم المزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل فى مقابل كل انسحاب .

لقد قال كيسنجر بعد الحرب مباشرة :

"إن الظروف التى أدت إلى الحرب كانت لا تطاق بالنسبة للعرب ،ولذلك فمن الضرورى أثناء عملية المفاوضات أن تتم تنازلات كبيرة . وسنبذل مجهوداً ضخماً من أجل حل ترضى عنه كل الأطراف"(٣٤).

وحيث إنه من شبه المستحيل أن يكون هناك حل يرضى إسرائيل والفلسطينيين فى آن واحد و يعتبره كل منهما حلاً عادلاً، وحيث إن إسرائيل حتماً تأتى فى قمة أولويات التفضيل فى حسابات الولايات المتحدة ، فأنه من المؤكد أن كيسنجر لم يكن يفكر فى الفلسطينيين حينما تفوه بهذا التصريح. من المؤكد أن الأطراف التى عناها هى إسرائيل ومصر وسورية والأردن . ولكن حتى هذا الهدف

(33) - "Kissinger's Optimum Goal: Ten Years of Peace", op. cit. p. 3.

(٣٤) وردت فى النيويورك. تايمز (٢٦-١٠-١٩٧٤)

- Quoted in the New York Times,Octoer,26,1973.

المرحلى المحدود - تسوية عادلة يرضى عنها كل الأطراف باستثناء الفلسطينيين - فأنه قد تضاءل مع قدوم شهر ديسمبر. لقد أصبح الهدف أكثر تواضعا : منع الحرب لمدة عشر سنوات.

إن كيسنجر الذى يحب الإنجاز والنجاح، ويبغض الفشل أو حتى بوادره، يمارس دوماً حذراً لا حد له فى تحديد أهدافه بحيث يمكن أن تنجز. أما لماذا عشر سنوات، وليس خمسة أو عشرين؟ عشر سنوات هى المدة التى قدرها معظم الخبراء كحد أدنى قبل أن تستطيع الولايات المتحدة أن تستغنى عن نفط الشرق الأوسط ،وعشر سنوات هى مدة كافية لتقوية أواصر التشابك والاعتماد المتبادل مع الاتحاد السوفيتى بحيث يصبح الوفاق لا مجرد سياسة وإنما حقيقة راسخة تقلل ، أن لم تمنع منعاً باتاً، احتمالات أى مواجهة نووية بين العملاقين النوويين وعشر سنوات هى مدة كافية لخلق شبكة مماثلة من العلاقات مع العالم العربى.

لقد كانت إسرائيل منذ قيامها، وما زالت، تعتمد اعتماداً شبه كامل على الولايات المتحدة. والتحدى الذى صاغه كيسنجر بعد حرب أكتوبر هو خلق اعتماد عربى مماثل على الولايات المتحدة وحينما يتساوى اعتماد العرب وإسرائيل على الولايات المتحدة فأنها تستطيع التأثير فى سلوك الطرفين. قد لا تختفى العداوة بين العرب وإسرائيل؛ ولكن الولايات المتحدة ستتحكم فيها وتضبطها. ومن الناحية النظرية على الأقل يمكن للولايات المتحدة أن تمنع الحرب بين الطرفين؛ وإذا وقعت الحرب سيمكن للولايات المتحدة أن تحتويها بسرعة وبلا حاجة إلى الاتحاد السوفيتى، وبلا مخاطر مواجهة نووية معه. ومن الناحية النظرية أيضاً سيمكن للولايات المتحدة أن تفجر الحرب بين الطرفين أن هى أرادت ذلك خدمة لمصلحة هنا أو مصلحة هناك، أو تأديباً لهذا الطرف أو ذاك؛ وأيضاً بلا حاجة إلى الاتحاد السوفييتى، وبلا مخاطر مواجهة نووية معه.

إذا نجحت الولايات المتحدة فى خلق مثل هذا الوضع فى علاقتها بالعرب وإسرائيل فإننا سنكون بصدد نموذج مشابه لعلاقة الولايات المتحدة بكل من تركيا واليونان. فالبلدين بينهما عداوة تاريخية تعود إلى مئات السنين؛ وبينهما من

المشكلات المعاصرة ما يستعصى حله مثل مشكلة قبرص والمياه الإقليمية فى بحر إيجه. ولقد نشبت الحرب بين تركيا واليونان عدة مرات فى القرن الماضى وهذا القرن؛ وتوترت الأوضاع بينهما وتبادلا الوعيد والتهديد وأوشكا على دخول الحرب ضد بعضهما مرات اكثر فى السنوات العشرين الأخيرة. ومع كل ذلك فتركيا واليونان حليفتين للولايات المتحدة، وثلاثتهم أعضاء مهمين فى حلف شمال الاطلنطى (المعروف باسم الناتو NATO). ولكن كل من تركيا واليونان يعتمدان اعتماداً كبيراً على الولايات المتحدة، ويتلقيان منها مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة. لقد بلغت هذه المساعدات لليونان وحدها منذ عام ١٩٤٦ اكثر من ٤٠٠٠ مليون دولار؛ وتصل فيها الاستثمارات الخاصة إلى حوالى ٥٠٠ مليون دولار. كذلك تلقت تركيا ما قيمته ٦٠٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية؛ ويصل حجم التبادل التجارى السنوى بينهما إلى ٥٠٠ مليون دولار[٣٥].

ونتيجة لاعتماد البلدين الكبير على الولايات المتحدة، فقد استطاعت هذه الأخيرة، مباشرة أو من خلال حلف الأطلنطى، من الحصول على قواعد عسكرية وبحرية فى تركيا واليونان[٣٦]. لذلك فرغم العداوة بين البلدين إلا أن الولايات المتحدة قد استطاعت أن يكون ولي نعمتها وأن تتحكم فى الصراع بينهما، وتديره طبقا لمصالحها سواء بتفجيره أو احتوائه. قد تميل الولايات المتحدة مرة إلى نصرة تركيا فتخرج ضدها المظاهرات فى أثينا، وقد تميل مرة إلى نصرة اليونان فتخرج المظاهرات ضدها فى انقره. وقد يتقاتل البلدين أو أعوانهما فى قبرص، وقد تأخذ الولايات المتحدة صف هذا أو ذاك. ولكن فى كل الأحوال لم يستطع الاتحاد السوفييتى أن يتدخل، بل ولم يتواجد أى احتمال لتدخله وخلق مواجهة نووية مع الولايات المتحدة. إن كلا من اليونان وتركيا تسعى دائما إلى كسب الولايات المتحدة إلى جانبها ضد عدوتها. وتتسابق الدولتان كسبا لعطف الولايات المتحدة، كما حدث أخيراً بالنسبة لنزاعهما حول مياه بحر إيجه التى تحتوى على كميات كبيرة من النفط. فقد أعطت كل منهما عقوداً وامتيازات لشركات أمريكية

---

(٣٥) "مصالح الولايات المتحدة فى كل من تركيا واليونان" الهدف البيروتية، ١٠ آب، ١٩٧٤، ص ٣٤.

(36) "A NATO Anchor Adrift", Newsweek, August 26, 1974, p. 11.

للتنقيب واستخراج النفط من بحر إيجه[٣٧]. وأمل كل منهما طبعا أن تقف الولايات المتحدة فى جانبه. والنتيجة هى أن الولايات المتحدة هى الرابح الأكبر على أى حال.

إن قناعة هذا الكاتب هى أن السياسة الأمريكية الجدية فى الشرق الأوسط منسوجة على منوال النموذج اليونانى - التركى. ففى معرض دفاعهما عن تقديم مساعدات خاصة لإسرائيل ومصر والأردن وسوريا، اعلن رتشارد نكسون وهنري كيسنجر فى رسالة إلى الكونجرس ما يلى:

"إن كل هذه المساعدات ستسهم فى بناء ثقة هذه البلاد فى الولايات المتحدة.. وستدعم القوى المعتدلة فى المنطقة وهى القوى التى لابد منها لتسوية مقبولة للجميع"[٣٨].

"إن هذه المساعدات هى محاولة لتكريس مؤشر جديد يظهر لأول مرة منذ عدة عقود من الزمان، وهى إننا نستطيع مواجهة مسألة انبثاق تطور سلمى وهيكل سلمى للشرق الأوسط. إن (هذه المساعدات) هى الإسهام الأمريكى فى خلق حوافز لدى كل الأطراف لكى يديروا ظهورهم للحرب ويتوجهوا نحو السلام، ولكى يغيروا أولوياتهم من الصراع إلى التعمير"[٣٩].

ثم يقول مخاطبا الكونجرس:

"حينما تدرسون مقترحاتنا فأننا، نرجوكم أن تتذكروا أن فلسفتنا الأساسية من وراء هذه المقترحات هى تنمية التعاون ومنبع المواجهات والضغوط علينا وعلى أصدقائنا وعلى حلفائنا"[٤٠].

(37) "Tension Mounts in Aegean Sea" The Middle East, No. 2, July - August, 1974, pp. 22 - 25.
(38) "President's Foreign Assistance Message to the Congress", U.S. Dept. of state News Release, April 24, 1974, p. 3.
(39) "Secretary Kissinger Discusses Foreign Aid, 'Trips to Mid-east and Geneva", U.S. Department of State News Releate, April 26, 1974, p. 2.
(40) "Kissing Testimony: Foreign Assistance Program" U.S. Dept. of State News Release, June 4, 1974, p. 2.



أما المساعدات الخاصة موضوع تلك الفقرات فهى ٩٠٧ مليون دولار طلبها كيسنجر كوحدة واحدة لإسرائيل ومصر والأردن وسورية وليس كمشروعات قرارات منفصلة لكل بلد على حدة كما جرت العادة فى السابق. وهذا فى حد ذاته قد يرمز لخيوط السياسة الجديدة - التحكم فى سلوك هذه الدول من خلال اعتمادها على الولايات المتحدة. أما من حيث الأولوية والغرض بالنسبة للبلاد الأربع فإن إسرائيل تأتى فى المقدمة (٣٥٠ مليون دولار)، ثم مصر (٢٥٠ مليون)، فالأردن (٢٠٧ مليون)، وأخيراً سورية (١٠٠ مليون). أما شرح هنرى كيسنجر لهذه المخصصات فهى لا تخلو من معنى:

"**أولاً**، أن البرنامج (المساعدات) سيعطى إسرائيل ما تحتاجه من عون لكى تحافظ على سلامتها، ويقوى من مركزها وقدرتها على الاحتمال أثناء المفاوضات وهى واثقة من قوتها ومن تأييدنا لها.

ثانياً، أن البرنامج يعطى تعبيراً ملموساً لعلاقتنا الجديدة والمثمرة مع مختلف الأقطار العربية ويشجع أولئك الذين لديهم استعداد جاد للعمل من أجل السلام.

ثالثاً، سيساعد البرنامج على تنمية المنطقة سلمياً، وعلى تقليل الحوافز نحو العنف والصراع وتعميق مصالح كل الأطراف فى التعاون"(٤١).

ولعل أكثر لحظات كيسنجر زهوا وسعادة هى تلك التى علق فيها على الجزء من المساعدات المخصص لمصر بقوله:

"أن هناك تحولاً دراميا فى سياسة مصر الخارجية. لقد اتخذت مصر جسوراً بأن تتحول من المواجهة إلى المفاوضات، كوسيلة لحل الصراع العربى الإسرائيلى. إن زعمائها قد أظهروا رغبتهم فى أن تحل الصداقة والثقة فى الولايات المتحدة محل العداوة والشكوك التى فرقت بيننا لمدة طويلة.."(٤٢).

---

(٤١) نفس المرجع السابق. - Ibid, p. 3.

(٤٢) نفس المرجع السابق. - Ibid, p. 3.



إننا نخلص من كل ذلك إلى أن هنرى كيسنجر يرسم لبلاده سياسة جديدة فى الشرق الأوسط. وهى كما تظهر الآن ليست "تيونة إسرائيل" ولا هى الرجوع إلى سياسة ما قبل ٦ أكتوبر الوحيدة الجانب فلا ممالئيها لإسرائيل. إن السياسة الجديدة هى خلق وضع أشبه بالنموذج التركى - اليونانى، وذلك من خلال مساعدات اقتصادية وتكنولوجية ضخمة للأطراف المتصارعة، تؤدى فى غضون سنوات إلى نوع من الاعتماد على أمريكا، وتترجمه هذه الأخيرة إلى نفوذ وتأثير على سلوك هذه الأطراف. إن الولايات المتحدة من خلال تلك السياسة تصبح ولية نعم كل الأطراف الرئيسية المحلية فى الصراع. وسيضعها ذلك فى موقف تستطيع به - لا أن تمنع الصراع كلية، ولا أن تزيل العداوة المتأصلة - بل تتحكم فى الصراع وتديره وتقننه بالشكل الذى تتطلبه مصالحها فى المنطقة. فإذا نجح مخططها هذا فإنه سيجنبها مخاطر: أ- حظر البترول العربى فى السنوات العشر القادمة، ب - تهديد سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتى، جـ - حماية إسرائيل.

هذا ولا يفوتنا أن نذكر أن الشريكين المحليين الآخرين فى المنطقة هما إيران والسعودية. وكلاهما يعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة - إن لم يكن اقتصادياً - فتكنولوجياً وعسكرياً. وتقع الدولتان على جانبى الخليج العربى الفارسى. وهما بذلك تحميان منابع النفط الرئيسية فى العالم. ولكن هذا لن يمنع الولايات المتحدة لا فقط فى استخدام الدولتين لقمع أى تحركات ثورية فى المنطقة، بل قد تذكى بينهما نوع من المنافسة والصراع المحكوم الذى يبقى للولايات المتحدة نفس المركز الذى تتمتع به حاليا فى علاقتها بكل من تركيا واليونان. وهذا يعنى أن الولايات المتحدة ستعتمد على أربع دول كشركاء محليين؛ ولكنها فى نفس الوقت ستذكى التنافس بينهم ما دامت هى المتحكمة فى قواعد اللعبة الإقليمية. فالصراع بين مصر وإسرائيل سيظل قائما إلى مدة طويلة؛ لأن المساحة التى تمتد من الهلال الخصيب إلى وادى النيل لا تتحمل، ولم تتحمل تاريخياً، غير قوة واحدة مهيمنة. وعلى نفس الشاكلة سيكون هناك علاقة تنافسية خليجية بين إيران والسعودية. فرغم أن الدولتين ملكيتين ومحافظتين، وتربطهما أواصر الدين؛ ورغم أنهما معاً أوكل على حدة قد تستخدمان الضغط على الأنظمة التقدمية فى العراق وجنوب

الجزيرة العربية؛ فإن للولايات المتحدة مع ذلك أكثر من مصلحة فى إبقاء نوع من التنافس والصراع المحكوم بينهما. فإلى جانب امتصاص جزء كبير من دخول الدولتين لإنعاش الاقتصاد الأمريكى المتهاوى، فإن التنافس بين إيران والسعودية يعنى استمرار شراء السلاح ببلايين الدولارات كل سنة؛ ويعنى تواجدا أمريكياً مباشراً ومستمراً فى شكل مدربين وخبراء عسكريين.

د ـ الخلاصة: من السلام الإسرائيلى إلى السلام الأمريكى.

فى خلال المدة من ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٧٣، دأب الزعماء الإسرائيليون على الاستهزاء بنقادهم الذين كانوا يدعون إلى مزيد من الاعتدال فى السياسة الإسرائيلية من أجل تحقيق السلام. لقد كان النقاد يرددون أن إسرائيل ينبغى أن تنسحب من معظم الأراضى العربية المحتلة إذا كانت بالفعل راغبة فى إقرار السلام فى الشرق الأوسط. وكان الزعماء الصهاينة يردون بأن "السلام مستتب بالفعل وأنه السلام الذى نحبه ونفضله. وإن سنوات ثلاث قد مرت بدون طلقة واحدة مع مصر أو الأردن". لقد ردد الحرب الحاكم هذه الكلمات عدة مرات فى الحملة الانتخابية قبيل نشوب حرب أكتوبر.

لقد اصطلح الإسرائيليون وغيرهم من الكتاب فى الغرب على تسمية الوضع آنذاك باسم "السلام الإسرائيلى". وكان هذا "السلام" يرتكز على نظرية للأمن المطلق، أى استمرار إسرائيل فى احتلالها للأراضى العربية التى اجتاحتها فى يونيو ١٩٦٧، وهو ما يعطيها عمقاً استراتيجياً ادعت أنها فى حاجة ماسة إليه. كذلك كان يعنى هذا "السلام" تفوقاً فى السلاح والعتاد على العرب وتكريس قدرة رادعة مخيفة، وتزايداً فى عدد المهاجرين القادمين لكى يعمروا ويستوطنوا الأراضى العربية المحتلة. وأخيراً كان هذا "السلام" الإسرائيلى يعنى استمرار الدعم الأمريكى مالياً وعسكرياً ودبلوماسياً حتى تحقق كل ما تقدم.

. وكما قلنا فى أكثر من موضع أن حرب أكتوبر قد قوضت نظرية الأمن الإسرائيلى من أساسها. كما أدت هذه الحرب إلى إثارة الشكوك والتساؤلات عن قدرة إسرائيل على حماية المصالح الأمريكية فى المنطقة. إن هنرى كيسنجر ومساعديه من

اتباع الواقعية السياسية قد بلوروا سياسة جديدة بعد حرب أكتوبر - وهي التى أطلقنا عليها النموذج التركى - اليونانى. إن هذه السياسة من شأنها إحلال "السلام الأمريكى Pax Americana" محل "السلام الإسرائيلى Pax Israelitica".

إن السلام الأمريكى كما يتصوره هنرى كيسنجر يعتمد على معاملة أمريكية متساوية ومتوازنة لكل من العرب (مصر والسعودية أساساً) وإسرائيل؛ ولكنه يخلق شبكة علاقات مكثفة تربط الطرفين العربى والإسرائيلى بالولايات المتحدة. هذا النوع من العلاقات يخلق نوعاً من اعتماد كلا الطرفين على الولايات المتحدة. والسلام الأمريكى لن يعطى لأى منهما أمنا مطلقاً أو كاملا، ولن يعامل أى منهما بأفضلية مطلقة. إنه لن يحل مشكلة الصراع العربى- الإسرائيلى من جذورها، ولكنه لن يترك الوضع مجمداً بحيث ينفجر. إن المخطط الكسينجرى يهدف إلى جعل الولايات المتحدة مديرة الصراع فى الشرق الأوسط، وسمسار الحرب والسلام، وقاضى التسويات الجزئية، وحامية قوافل النفط، وحارسة أمواله. ولكن "السلام الأمريكى" تكتنف تحقيقه الصعاب والعقبات. إن حسابات كيسنجر ومخططاته على ذكائها وتحوطها، تركت عدة مسائل بلا حساب. إنها تقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه كل مشروع أمريكى فى المنطقة من قبل وهو تجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. لقد كان الفلسطينيون والمسألة الفلسطينية بمثابة القنبلة الزمنية التى فجرت أكثر من ثورة، وسببت أكثر من انقلاب، وأوقعت المنطقة فى أربع حروب. ومع ذلك فإن معادلات كيسنجر لا تعطى المسألة الفلسطينية وزنها المطلوب. إن حركات التحرير ومنها المقاومة الفلسطينية، لاتملك الدبابات والطائرات والأساطيل، وربما كان ذلك هو السبب فى أنها لا تؤخذ فى الحسبان بواسطة مهندس السياسة الواقعية الأمريكية. ولكن ما لم يحدث ذلك فالسياسة الجديدة مكتوب عليها الفشل. كذلك نعتقد أن الاتحاد السوفييتى والأنظمة العربية التقدمية لا يمكن أن تترك المنطقة - أو أكبر دولها مصر - تعود مرة أخرى لتكون منطقة نفوذ أمريكى. بل نعتقد أن الشعب المصرى رغم كل همومه وأثقاله لا يمكن أن يسمح للمخطط الكيسنجرى أن ينجح. وربما كانت مظاهرات الطلاب والعمال فى أواخر عام ١٩٧٤ وأوائل ١٩٧٥ نذيراً لما ينتظر السياسة الأمريكية والمفتونين بها من فشل وإحباط.

خاتمة

مع نهاية عام ١٩٧٤ ومطلع عام ١٩٧٥ كان الوضع في الشرق الأوسط كما يلي:

١- تعثر مجهودات هنرى كيسنجر فى زحزحة إسرائيل إلى مزيد من الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة - الجولان والضفة الغربية وسيناء. وقد تبدو كلمة "تعثر" هنا غير دقيقة لعدم اليقين بمدى جدية هنرى كيسنجر فى ضغطه على إسرائيل. أغلب الظن أنه لم يستخدم كل ما لدى الولايات المتحدة من وسائل الضغط والاقناع؛ وإن كان قد حرص على الإيحاء للقادة العرب بأنه يفعل كل ما فى وسعه من أجل التحرك نحو نوع من التسوية التى يرضى عنها جميع الأطراف. إذا كان ما خلصنا إليه فى الفصل السابق صحيحاً، فإن كيسنجر يحاول شراء مزيد من الوقت من أجل هدفه المرحلى وهو "عشر سنوات بلا حرب". إنه يعلم أن أى خطوة تنطوى على انسحاب إسرائيلى من أراضى عربية سيطالب بعدها العرب بخطوة أخرى. لذلك فهو ليس على عجل. إنه يؤجل كل خطوة ويتمهل إلى أبعد نقطة ممكنة - وهى إحساسه بأن العرب قد نفذ صبرهم بالفعل، وأنهم على وشك الحرب، أو على وشك دعوة الاتحاد السوفييتى مرة أخرى إلى مصر. عند هذه النقطة، وعندها فقط، يبدو كيسنجر مستعداً للممارسة بعض الضغط أو الإقناع الحقيقى تجاه إسرائيل لكى تنسحب بضع كيلو مترات. لقد كان تأجيل زيارة بريجنيف* لمصر كسبا ومظهراً لهذا التكتيك الكيسنجرى. فعندما لاح أن العلاقات المصرية السوفييتية على وشك أن تستعيد قوتها وسيرتها الأولى، أسرع كيسنجر إلى التلويح لمصر السادات بأن هناك مشروعاً أمريكياً جديداً يصاحبه استعداد إسرائيلى للانسحاب من مضائق سيناء وربما حقول البترول؛ وإن نجاح مثل هذا المشروع قد يتعثر نتيجة التقارب الوشيك بين مصر والاتحاد السوفييتى. وكما هى

* وهى الزيارة التى كان مقرراً أن تتم فى أواخر يناير أو أوائل فبراير ١٩٧٥؛ ولكنها تأجلت فجأة بعد زيارة وزيرى الخارجية والحربية المصريين لموسكو فى أواخر ديسمبر ١٩٧٤. وقد عبرت وسائل الأعلام الأمريكية عن غبطتها بهذا التأجيل.

العادة منذ ١٩٧٠، فإن الرئيس السادات مستعد دائماً لإعطاء أمريكا الفرصة لإثبات حسن نيتها. وهكذا اقتلعت الأسباب التى أدت فى مجملها إلى تأجيل زيارة سكرتير الحزب الشيوعى السوفييتى إلى مصر.

٢- فى مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الرباط تكرس وضع منظمة التحرير الفلسطينية؛ واعترف بها المؤتمرون ممثلاً أوحداً للشعب الفلسطينى. ورغم أن قراراً مماثلاً كان قد اتخذ فى قمة الجزائر قبل ذلك بسنة، إلا أن قرار قمة الرباط كان مغزاه أكبر وأعمق. لقد جاء فى أعقاب ثلاثة شهور من الميوعة المصرية التى تجلت فى بيان المحادثات مع الأردن، والمعروف باسم بيان الإسكندرية، وهو البيان الذى أعطى الملك حسين اعترافا مصرياً بالتحدث باسم الفلسطينيين الذين يعيشون فى الأردن. وترك البيان الموقف غامضاً وقابلاً للتفسيرات والاجتهادات المتضاربة عما إذا كان ذلك يتضمن الضفة الغربية والتى هى طبقاً للعرف الدولى "جزءاً" من الأردن. يبدو أن هذه الميوعة المصرية كانت مناورة "ساداتية" مقصودة لاستنفاذ كل ما يستطيع الملك حسين أن يقوم به من محاولات لاسترجاع الضفة الغربية أو أى جزء منها. وقد باءت جهود الملك حسين فى صيف ١٩٧٤، بعد زيارة للولايات المتحدة، بالفشل؛ وعاد من واشنطن بخفى حنين. ويبدو لنا أن ذلك كان أحد العوامل الرئيسية التى ساهمت فى إقناع الأردن بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثل وحيد لكل الفلسطينيين. ومن هنا جاء قرار قمة الرباط أكثر مغزى من مثيله فى الجزائر فى عام ١٩٧٣. ففى هذا الأخير لم يوافق الأردن على ما وافق عليه فى العام التالى. لقد كان ما حدث فى قمة الرباط لطمة شديدة لهنرى كيسنجر ولأحد سياساته من حرب أكتوبر - وهى إشاعة الفرقة فى الصف العربى من ناحية، وتركيع الفلسطينيين أو إهمالهم من ناحية أخرى. لقد صرح كيسنجر - وكان وقتها فى أحد جولاته بجنوب وشرق آسيا - بأن قرار الرباط يمثل نكسة لجهوده نحو "السلام".

٣- قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضور مناقشات القضية الفلسطينية فى نوفمبر ١٩٧٤. وكانت الوفود العربية

ودول عدم الانحياز قد نجحت فى إدراج القضية الفلسطينية كبند مستقل فى جدول الأعمال؛ وهو الشىء الذى لم يحدث منذ سنوات عديدة، إذ كانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد نجحتا فى إسقاط "القضية الفلسطينية" من جداول الأعمال واستبدالها بعبارة أزمة أو مشكلة "الشرق الأوسط". وكان ظهور ياسر عرفات فى الأمم المتحدة، و فى نيويورك بالذات، حدثاً ذو ألف مغزى. فهو أول فلسطينى تتاح له الفرصة لكى يتحدث كفلسطينى يمثل كل الفلسطينيين عن القضية الفلسطينية. ولم يؤد ذلك إلى هيستريا لم يسبق لها مثيل فى إسرائيل وبين الصهاينة الأمريكيين وحسب، بل إلى هلع كبير فى الغرب كله. والسبب هو أن دول العالم الثالث قد أخضعت المنظمة الدولية لمشيئة الأغلبية لأول مرة؛ وفعلت ذلك بطريقة درامية لم تبق مجالاً للشك فى الغرب بأن سطوته قد اهتزت، وإنها فى طريقها إلى الزوال. لقد اعتبر كثير من المراقبين هذا الحدث، والخلفيات التى أدت إليه فى الرباط، بمثابة الإنجاز العربى الأكبر فى عام ١٩٧٤ - بل يكاد يكون هو الإنجاز الأوحد. ولم تخفِ الولايات المتحدة - على لسان وزير خارجيتها، وممثلها فى الأمم المتحدة، ووسائل أعلامها - استياءها من زيادة حجم الاعتراف الدولى بالفلسطينيين كشعب ذى حقوق قومية مشروعة، وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى لهذا الشعب وتلك الحقوق.

٤- زادت حمى التوتر فى المنطقة فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٤؛ وكثر الحديث عن الحرب، بشكل لم يسبق له مثيل منذ وقف إطلاق النار فى أكتوبر ١٩٧٣. وكانت معظم تصريحات الحرب والتهديد بها صادرة من إسرائيل. ورشح المراقبون أن تقوم إسرائيل "بضربة وقائية" (Preemptive Strike) ضد سوريا وباحتلال جنوب لبنان. وقد قوّى من هذه الاحتمالات عوامل هيكلية خاصة بإسرائيل والتطورات التى وقعت فى الربع الأخير من العام. فمن الناحية الأولى كانت إسرائيل ما زالت تترنح مما حدث لها فى أكتوبر؛ وكان قادتها على حد قول ياسر عرفات "كالذئب الجريح"؛ وما زالت الروح المعنوية، وخاصة بين الشباب

منخفضة ويائسة، واشتدت الأزمة الاقتصادية فى الداخل؛ وانخفضت معدلات الهجرة من الخارج. باختصار، كانت إسرائيل تمر بأسوأ فترة من تاريخها منذ إنشائها فى عام ١٩٤٨. ولم تشهد إسرائيل شيئاً قريباً من ذلك إلا فى عام ١٩٦٦ والنصف الأول من عام ١٩٦٧. وكانت الحرب فى ذلك الوقت (حرب يونية) مخرجاً لإسرائيل من أزمتها الاقتصادية الطاحنة ومن أزمتها الاجتماعية المستحكمة. وقياساً على هذا المسلك التاريخى، كان وما يزال هناك أكثر من سبب يجعل قادة إسرائيل ينظرون إلى حرب خاطفة منتصرة كمخرج رائع لاستعادة الثقة بالنفس، ورد اعتبار إسرائيل عالمياً وشرق أوسطياً، وإعادة تدفق الهجرة والأموال اليهودية من الخارج. أما التطورات الأخرى التى جعلت لجوء إسرائيل إلى الحرب احتمال كبير، فأهمها الصعود العالمى لمنظمة التحرير بعد مؤتمر الرباط؛ وقرب انتهاء المدة التى وافقت عليها سوريا لمعسكرة قوات الأمم المتحدة على خطوط وقف إطلاق النار فى هضبة الجولان؛ وإحساس إسرائيل إنها قد استعادت تفوقها العسكرى بفضل استمرار تدفق السلاح الأمريكى عليها بعد أكتوبر ١٩٧٣. ولكن موافقة سوريا على تمديد أجل بقاء القوات الدولية لمدة ستة شهور أخرى فى آخر لحظة قد انتزع من إسرائيل الذريعة للهجوم على سوريا فى ذلك الوقت. ولكن العوامل الهيكلية التى قد تدفع إسرائيل إلى الحرب ما زالت قائمة ولن تزول إلا بحدوث تحولات جذرية فى طبيعة الكيان الصهيونى إيديولوجياً ومجتمعياً - وهو شيء غير محتمل فى المستقبل القريب. لذلك فاحتمالات الحرب من وجهة النظر الإسرائيلية ما زالت كبيرة.

٥- فى الوقت الذى بدى وكأن احتمال قيام إسرائيل بضربة وقائية ضد سوريا قد تأجل إلى حين، فإن حمى التهديد الأمريكى بالتدخل العسكرى فى الشرق الأوسط قد ارتفعت تدريجياً من التلميح فى الصحف الأمريكية إلى التصريح على لسان وزير الخارجية. لقد قال هنرى كيسنجر لمجلة "بيزنس ويك"، فى مطلع يناير ١٩٧٥ بأنه "لا يستبعد القيام بعمل عسكرى فى الشرق الأوسط، خاصة إذا كانت

السياسة العربية النفطية ستهدد باختناق العالم الصناعي". لقد أحدث التصريح ردود فعل قوية في داخل الولايات المتحدة وفي العالم. ومع ذلك فإن الرئيس الأمريكي جيرالد فورد أصدر تصريحاً يؤيد فيه ما قاله هنري كيسنجر. وفعل نفس الشيء نلسون روكفلر نائب الرئيس الأمريكي. ثم كثر الحديث في وسائل الأعلام الغربية عن ثلاث فرق خاصة تتدرب على الحرب الصحراوية في تكساس وكاليفورنيا وعلى وشك الالتحاق بالأسطول السادس الأمريكي الذي يعمل في شرق البحر الأبيض المتوسط. كذلك رشحت هذه الوسائل الإعلامية كل من ليبيا والكويت كأكثر البلاد العربية احتمالاً للإنزال الأمريكي* . وكان كلام من هذا القبيل قد تردد في ربيع وصيف ١٩٧٣ أي قبل حرب أكتوبر **. ورغم أن كيسنجر حاول أن يخفف من حدة تصريحاته فيما بعد بقوله أن التدخل العسكري سيكون آخر المطاف، ولا يعتبر شيئاً وارداً في الأجل القريب؛ إلا أنه لم يذهب إلى حد التراجع عن محتوى وروح التصريح الأصلي لمجلة "بيزنس ويك". ومن المهم أن نذكر شيئين عن التلميح ثم التصريح الأمريكي باستخدام القوة العسكرية في الشرق الأوسط. أولاً ترد هذه التصريحات أو التلميحات وكأن ليس لها علاقة بموضوع الصراع العربي الإسرائيلي، وإنما لعلاقتها بموضوع أزمة الطاقة وما يسببه ارتفاع الأسعار من ضغوط على الاقتصاديات الغربية. ولكن المدهش أن أيا من هذه التهديدات لم توجه للدول النفطية غير العربية مثل إيران وفنزويلا وأندونيسيا ونيجيريا – وهي دول أكثر تشددا في موضوع أسعار النفط من الدول العربية المنتجة نفسها. فإيران أكثر تشدداً وصلابة لا فقط في عدم تخفيض أسعار النفط الحالية بل العمل على رفعها في المستقبل. بينما السعودية، وهي أكبر البلاد العربية المصدرة للبترول، قد أبدت استعدادها أكثر من مرة لتخفيض الأسعار من ناحية

---

* انظر تحقيقاً عن هذه الاحتمالات وموضوع التدخل العسكري الأمريكي في:
- "Thinking the Unthinkable" Newsweek, October 7, 1974.

** كتبت في ذلك مجلة U.S. News & World Report بتاريخ ٢٧-٨-١٩٧٣ وصحيفة Washington Post بتاريخ ٢٦-٩-١٩٧٣.

أخرى ثبت أن ارتفاع أسعار النفط لم تسهم بأكثر من عشر معدلات التضخم الذى تشكو منه الدول الغربية فى الوقت الحاضر. فموضوع تهديد العرب عسكرياً بسبب أزمة الطاقة، يبدو - إذن - وكأنه مجرد ذريعة للابتزاز، والشيء الثانى هو جدية هذه التهديدات. هناك من يعتقدون بأن التدخل العسكرى هو أمر لا عقلانى بالمرة، لأن عواقبه الاقتصادية والسياسية ستعقد المشاكل بدل أن تحلها. وهذا صحيح إلى حد كبير، ولكن علينا أن نتذكر أيضاً أن الغرب بصفة عامة لم يستخدم القوة العسكرية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشكل عقلانى. فسواء نظرنا إلى الدول الأوروبية منفردة، أو إلى الولايات المتحدة، فإننا نلاحظ أنه ما من مرة استخدمت فيها القوة العسكرية إلا وكانت بشكل لا عقلانى، يقرب من الجنون فى بعض المرات، لوقف تيار تاريخى صاعد فى بلاد العالم الثالث. إن الغرب رغم كل ما يشاع عن عقلانيته، لم يفتأ يتمتع بقسط كبير من اللاعقلانية. دعونا نذكر حربين عالميتين، واستخدام قنابل ذرية، وقتل مليون جزائرى، وأكثر من مليون فيتنامى، وهجوماً ثلاثياً على مصر فى ١٩٥٦، ومحاولة غزو كوبا فى ١٩٦١ ... لكى نذلل على وجود هذه اللاعقلانية جنباً إلى جنب مع تيار العقلانية فى الغرب. إن كل تحدى للسيطرة الغربية هو بمثابة أزمة نفسية جماعية يلجأ الغرب معها فى كثير من الأحيان إلى استخدام القوة بدلاً من القبول بالأمر الواقع والتكيف معه. لذلك فرغم ما يبدو من لا عقلانية فكرة التدخل العسكرى لاحتلال منابع النفط فى الشرق الأوسط - على العرب أن لا يتجاهلوا هذا الاحتمال. إن الأمر وارد جداً، ولنا من سجل الغرب فى السنوات الثلاثين الماضية خير دليل. إن انبثاق العرب كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية هائلة لم تكن فى حساب كيسنجر حينما أرسى قواعد اللعبة الدولية لخلق "هيكل جديد للسلام" فى مطلع ١٩٦٩؛ ولا هى حقيقة تستطيع الولايات المتحدة أو الغرب أن يقبلوها بسهولة ويتكيفوا معها. لذلك فإنه ما لم ينجح كيسنجر فى مخططه الذى أشرنا إليه فى الفصل السابق - وهو ربط هذه القوة العربية المتنامية بالعجلة الأمريكية، والتحكم فيها على شاكلة النموذج التركى اليونانى - فإننا لا نستبعد لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية، أما مباشرة أو

بالوساطة، وذلك لتقليص الحجم العربى فى الساحة الدولية، ولتدجين القوة العربية الصاعدة. إن عام ١٩٧٥ سيكون عاماً حاسماً لأنه سيمثل نقطة التحول فى نجاح أو فشل مخططات كيسنجر لمنطقة الشرق الأوسط.



ملحق

مؤلفات هنري كيسنجر

أ. كتب

A World Restored: Metterninch, Castlereagh, and the Problems of Peace, 1812-1822, Houghton Mifflin, 1957.

Nuclear Weapons and Foreign Policy, Harper, 1957.

The Necessity for Choice: Prospects of American Foreign Policy, Harper, 1961.

The Troubled Partnership: A Reappraisal of the Atlantie Alliance, McGraw-Hill, 1965.

Problems of National Strategy: A Book of Readings, ed. Kissinger, Praeger, 1965.

American Foreign Policy: Three Essays, Norton, 1969.

ب. مقالات

"Reflections on the Political Thought of Metterinch," American Political Science Review, December 1954.

"American Policy and Preventive War," Yale Review, April 1955.

"Military Policy and the Defense of the (Grey) Areas," Foreign Affairs, April 1955.

"Limitations of Diplomacy," The New Republic, May 6, 1955.

"Congress of Vienna," World Politics, January 1956.

"Force and Diplomacy in the Nuclear Age," Foreign Affairs, April 1956.

"Reflections on American Diplomacy," Foreign Affairs, October 1956.

"Strategy and Organization," Foreign Affairs, April 1957.

"Controls, Inspection and Limited War," The Reporter, June 13, 1957.

"Missiles anf the Western Alliance," Foreign Affairs, April 1958.

"Nuclear Testing and the Problem of Peace," Foreign Affairs, October 1958.

"The Policymaker and the Intellectual," The Reporter, March 5, 1969.
"The Search for Stability," Foreign Affairs, July 1959.
"The Khrushchev Visit-Dangers and Hopes," New York Times Magazine, September 6, 1959.
"Arms Control, Inspection and Surprise Attack,' Foreign Affairs, July 1960.
"Limited War: Nuclear of Conventional? A Reappraisal," Daedalus, Fall 1960.
"The New Cult of Neutralism," The Reporter, November 24, 1961.
"For an Atlantic Confederacy," The Reporter, February 2, 1961.
"The Unsolved Problems of European Defense," Foreign Affairs, July 1962.
"Reflections on Cuba," The Reporter, November 22, 1962.
"Strains on the Alliance," Foreign Affairs, January 1963.
"The Skybolt Affair," The Reporter, January 17, 1963.
"NATO's Nuclear Dilemma," The Reporter, March 28, 1963.
"Coalition Diplomacy in the Nuclear Age," Foreign Affairs, July 1964.
"Classical Diplomacy," in Power & Order: Six Cases in World Politics, Harcourt, Brace & World, 1964.
"The Price of German Unity," The Reporter, April 22, 1965.
"Domestic Structure and Foreign Policy," Daedalus, April 1966.
"For a New Atlantic Alliance," The Reporter, July 14, 1966.
"The White Revolutionary: Reflections on Bismarck," Daedalus, Summer 1968.
"Bureaucracy and Policy Making: The Effect of Insiders and Outsiders on the Policy Process," in Bureaucracy, Politics, and Strategy, Security Studies Paper No. 17, University of California, Los Angeles, 1968.
"Central Issues of American Foreign Policy," in Agenda for the Nation, Brookings Institution, 1968.
"The Vietnam Negotiations," Foreign Affairs, January 1969.

فهرس



سلسلة الأعمال الكاملة



الأعمال الكاملة

رغم انها نشرت على امتداد ثلاثين عاماً أو يزيد، وفى أزمنة وأمكنة مختلفة، على امتداد الوطن العربي والعالم، إلا أن إعادة نشر الأعمال الكاملة للدكتور سعد الدين إبراهيم، بمناسبة بلوغه سن الستين، يكشف عن مشروع فكري معنوي متكامل ومتسق. ورغم عمق جذور هذا المشروع الفكري، إلا أن ساقه وفروعه قد نمت، وترعرعت، وتشعبت، مع نمو صاحب المشروع وتفاعله وانفعاله مع هموم مصر والوطن العربي والعالم. وفي هذا كله كان الدكتور سعد الدين ابراهيم أميناً مع نفسه، يعبر عن ضميره بصراحة وقوة وسلاسة. وربما كانت هذه الأمانة والصراحة والقوة، هي التي فتحت عليه معارك فكرية وسياسية طاحنة، لم يتردد هو الآخر عن خوضها. وقد ضاعف من سخونة تلك المعارك، وخاصة في العقود الثلاثة التالية لهزيمة ١٩٦٧، أن صاحب المشروع لم يكتف بالتفكير والكتابة، ولكنه كان وما يزال داعية نشطاً لما يؤمن به، وممارساً فعلياً يحاول تطبيق ما يدعو إليه في الواقع الاجتماعي المحسوس.